

٥٢١
٥٢١
٥٢٦

مغني اللبيب : دراسة لسانية حديثة في ضوء منهج التوليد
والتحويل

اعداد

عبير "محمد هشام" سعيد نجار

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع التاريخ

إشراف

الدكتور عبد الله عنبر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في تخصص
اللغة العربية وآدابها من كلية الدراسات العليا في الجامعة الاردنية


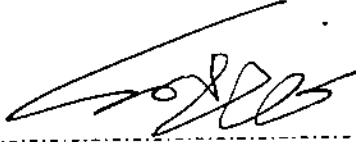
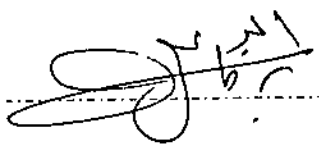
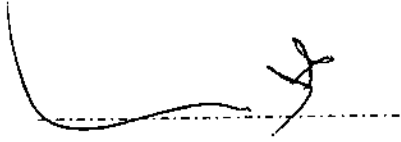
٥/٥

تشرين ثاني / ١٩٩٩

نوقشت وأجيزت هذه الرسالة بتاريخ : ٣ / ١١ / ١٩٩٩ م

التوقيع

أعضاء اللجنة

	/ رئيساً	- الدكتور عبد الله عنبر أستاذ مشارك في اللغة والنحو
	/ عضواً	- الدكتور نهاد الموسى أستاذ النحو العربي
	/ عضواً	- الدكتور محمد بركات أبو علي أستاذ البلاغة العربية
	/ عضواً	- الدكتور علي الحمد أستاذ مشارك في النحو العربي

الأهداء

أهـ يـ

أيتها الرائعة ...

أخبر من جرأتي أن أوقف خاشعة أمام محرابك

وفى يدي طوائف السنين.....

أخيراً.....أنا لك.....

تقبليني.....

الشكر والعرفان

أزجي الشكر والعرفان إلى كل من نهلت منه العون والعلم، إبتداءً بأستاذي ومشرفي الدكتور عبدالله عنبر الموجه الحكيم والمشجع الأول ، كما أقدم كل الشكر لوالدي الحنونين اللذين لم يألوا جهداً في توفير الظروف المناسبة للبحث، أما أخي أيمن فله جزيل الشكر لما يوقده في نفسي من شوق لطلب المعرفة، وأختي منال رفيقة الدرب ، وأخوتي فراس، ومهند وأشرف، وأشكر بأجمل الشكر لأصدقائي وفاءً لمحبتهم القارة في نفسي.

وأشكر لجنة المناقشة لتكرمها بقبول مناقشة الرسالة ، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور نهاد الموسى الذي يشكل معيناً لا ينضب بعلمه وعونه ونصحه .
كما أشكر الأستاذين محمد بركات أبو علي وعلي الحمد لملاحظتهما اللطيفة وآرائهما السديدة في توجيه الرسالة.

عبير

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	أعضاء لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	الشكر والعرفان
هـ	محتويات الرسالة
ط	ملخص باللغة العربية
١	المقدمة
٤	التمهيد
	حياة ابن هشام
٤	١- اسمه ونسبه ولقبه وكنيته
٥	٢- ولادته ونشأته ووفاته
٦	٣- صفاته وعلومه
٦	٤- ثقافته ومكانته العلمية وآراء العلماء فيه
٧	٥- شيوخه وتلاميذه
٩	٦- عصره
١١	٧- مؤلفاته
١٢	٨- التعريف بكتاب مغني اللبيب لابن هشام
١٣	٩- دوافعه من تأليف الكتاب
١٥	١٠- تقسيم الكتاب
١٧	١١- طريقته في عرض المادة العلمية

الفصل الأول

الأصول النحوية التي اعتمد عليها ابن هشام في كتابه مغني اللبيب

١٩	١- السماع
٢١	القرآن الكريم
٢٨	القراءات القرآنية
٣٣	الحديث النبوي الشريف
٣٦	الشعر
٥١	لغات العرب
٥٨	الأمثال والأقوال المأثورة
٦٠	٢- القياس
٦٤	٣- العامل النحوي
٦٩	٤- التعليل النحوي
٧٢	٥- الأصول الكلية وما يتفرع منها من صور الجزائية

الفصل الثاني

بنية الجملة عند ابن هشام

٧٥	١- مفهوم الجملة
٨١	٢- أقسام الجمل وأسس تقسيمها
٩٧	٣- شبه الجملة

الفصل الثالث

الإعراب (كيفية الإعراب وتحليل التراكيب النحوية وبيان الأدوار الوظيفية للعناصر فيها)

- ١١٣ ١- كيفية الإعراب
- ١٢٠ ٢- مراعاة تحولات النظام اللغوي
- ١٢٣ التقديم والتأخير
- ١٢٤ الزيادة والإقحام
- الحذف
- ٣- الربط بين مستويات اللغة المختلفة عند التحليل النحوي
- ١٣٧ القواعد والضوابط الصرفية
- ١٣٨ القواعد والضوابط التركيبية
- ١٣٩ المستوى الصوتي
- ٤- مراعاة الشكل والمعنى
- ١٤١ مفهوم الشكل والمعنى
- ١٤٢ المعنى المعجمي
- ١٤٤ المعنى الاجتماعي (المقام)
- ١٤٥ المعنى السياقي
- ١٤٧ المعنى الوظيفي

الفصل الرابع

نظرية التوليد والتحويل عند تشومسكي

- ١- منهج تشومسكي وأصول النظرية اللغوية
- ١٤٨ تمهيد
- ١٥٣ نبذة عن حياة تشومسكي
- ١٥٣ أهداف تشومسكي من دراسة اللغة
- ١٥٥ تعلم اللغة عند تشومسكي
- ١٥٧ الكفاءة والأداء اللغويان
- ١٥٨ الجرامر عند تشومسكي (القواعد النحوية والصوتية والصرفية)
- ١٦٥ منهج تشومسكي وصفي ، معياري ، أم ماذا؟....

الفصل الخامس

طرق التحليل النحوي عند تشومسكي

١٧٦	القواعد التركيبية
١٩٢	نحو المركبات البينية
١٩٥	الإدخال المعجمي
٢٠٤	نظرية الوظائف النحوية المعنوية (نظرية ثيتا)
٢٠٦	التحويلات
٢١٥	الحذف
٢١٦	قيود التحويل
٢١٨	قواعد التنقية
٢٢٠	نظرية الحكم والحالة الإعرابية
٢٣٥	نظرية الربط

الفصل السادس

المقابلة بين منهج تشومسكي ومنهج ابن هشام

	١- الأهداف من دراسة اللغة عند كل من تشومسكي وابن هشام
٢٤٣	٢- سمات النظرية الناجحة عند كليهما
٢٤٤	٣- طريقة التقعيد للغة (الأصول اللغوية)
٢٥٠	٤- طريقة تحليل التراكيب النحوية (الإعراب) عند كل من تشومسكي وابن هشام
٢٥١	٥- الجمل عند كليهما
٢٥٢	٦- الأصول الكلية وما يتفرع عنها من صور جزئية
٢٥٣	٧- نظرية الربط
٢٥٤	الخاتمة
٢٥٧	المصادر والمراجع
٢٦٥	الملخص باللغة الإنجليزية

المخلص

مغني اللبيب (دراسة لسانية حديثة في ضوء منهج التوليد

والتحويل)

إعداد الطالبة

عبير "محمد هشام" سعيد نجار

بإشراف الدكتور

عبد الله عنبر

تصدر هذه الدراسة عن فكرة مفادها مقارنة منهج النحو العربي ممثلاً بآبن هشام في كتابه مغني اللبيب ومنهج التوليد والتحويل ممثلاً بشومسكي. وبالرغم من اختلاف الزمان والمكان والحضارة وأهداف كل منهما من دراسة اللغة، فقد وجدت تشابهاً كبيراً بين المنهجين ممثلاً بـ:

١- طريقة تحليل التراكيب ومبادئ التحويل.

٢- نظرية العامل والحالة الإعرابية.

٣- نظرية الربط.

٤- الحذف.

٥٢١١٢٠

ومن الأهداف الرئيسية التي حاولت إثباتها في دراستي : إظهار أن النحو العربي التقليدي لم يترك صغيرة أو كبيرة في النحو إلا ووضحها ، وكل هذا جاء في إطار منطقي واضح. ومعظم ما جاءت به الدراسات اللغوية الحديثة عرف عند نحائنا العرب بالمبادئ والأصول وان اختلفت طريقة التناول والعرض.

فخبط التفكير عند ابن هشام وشومسكي كان واحدا على الرغم من محاولة كل منهما الاستقلال بمنهجه لكنهم توصلوا إلى النتائج نفسها ، ذلك أن اللغة تصدر عن العقل، وهذا يوصلنا إلى نتيجة مؤكدة وهي وجود النحو الكوني الذي يجمع بين اللغات كلها.

وبقي أن أشير إلى أنني في دراستي هذه حاولت أن أكون حيادية وهادئة ، وحاولت جهدي أن أعطيها حقها على الرغم من الصعوبات الكثيرة التي واجهتني ، شاكرة لكل توجيه وملح يوجهها نحو الأفضل.

المقدمة:

تصدر هذه الدراسة عن فكرة مفادها مقارنة الأصول النحوية واللغوية التي رصدها ابن هشام في الفكر النحوي عند العرب بالأصول اللغوية للمدرسة التوليدية التحويلية.

فنقاط التشابه والاختلاف في النتاج الفكري العالمي كانت وما زالت وستظل موضوعاً خصباً للنقاش والتأمل ، وتعقد مقارنات بين هذه النتاجات الفكرية ، قد يكون الدافع إليها اكتشاف وجوه التشابه الفكري ، وما يمكن أن تلقيه من ضوء على حفريات المعرفة الإنسانية ، أو قد يكون من أجل الإجابة عن سؤال التآثر والتأثير بين الأنشطة الفكرية إذ يلاحظ أن كثيراً من الأفكار التي تناولها العرب قديماً تطرح الآن على أساس أنها نظريات مبتكرة ، أو قد يكون السبب حاجة نفسية مؤداها ان نطمئن على عصريّة التراث الفكرية وصلته الوثيقة بالتيار الفكري العالمي ، أو قد يكون السبب إعادة قراءة النحو العربي حديثاً في ضوء المناهج اللسانية الحديثة.

وفي إطار هذه المقارنات علينا أن لا ننسى نقطة مهمة جداً ، وهي الفوارق الزمنية والاختلافات الحضارية والثقافية التي نشأ فيها كل من النتاجين المقارنين ، لأن تجريد النتاج الفكري عن زمنه وحضارته يفضي إلى لبس الفهم أو الفهم الجزئي له.

لذلك جاءت دراستي هذه لتقارن بين منهج التوليد والتحويل ممثلاً بما جاء به تشومسكي ومنهج النحاة العرب ممثلاً بما جاء به ابن هشام من أصول في كتابه "مغني اللبيب".

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: لماذا اخترت تشومسكي ممثلاً بنظرية التوليد والتحويل وابن هشام من خلال المغني بالذات؟. والإجابة؛ لأن تشومسكي يعدد المؤسس لهذا المنهج في التحليل اللغوي النحوي.

والسؤال الثاني: لماذا اخترت دراسة مغني اللبيب لابن هشام دون غيره من الكتب النحوية؟ والإجابة؛ لأن نظرية النحو العربي جاءت ممثلة بكتب نحوية عدة، وضمن عناوين مختلفة مع اتفاق الأصول والنسق فيها، فجاء منهج العرب في التقعيد مبعثراً ضمن كتب النحو المختلفة، ولا يستطيع أي باحث في هذا المجال دراستها ككل، لذلك عمدت إلى اختيار منهج نحوي متأخر عاش في القرن الثامن نظراً لاطلاعه على النحو القديم منذ سيبويه لعصره وبهذا كان على إمام بكل ما جاء في هذا النحو من قواعد.

ومن الواضح أن ابن هشام له كتب عديدة تناولها في النحو باتجاهات وطرق مختلفة، فرأيت أن أنظر إلى آخر كتاباته لأنه يضع فيها خلاصة ما توصل إليه خلال سني بحثه - وهو كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعراب - ويضاف إلى ذلك أن هذا الكتاب جاء ترتيبه مختلفاً عن كل كتب النحو، فنظم بطريقة منهجية تحدد لنا أهم أسس التقعيد النحوي عند العرب، وكذلك جاء الكتاب خالياً من التكرار الموجود في الكتب النحوية الأخرى. فدرست كتاب (المغني) لابن هشام وحاولت الكشف عن الأصول المنهجية التي تمثلها ابن هشام في بيانه عن الظواهر اللغوية.

وكذلك حاولت إيراد الأصول المنهجية التي تمثلها تشومسكي في نظرية التوليد والتحويل. ومن ثم المقارنة بينهما للكشف عن وجوه التشابه والاختلاف. فتحاول هذه الدراسة وضع نظرية ابن هشام الموضع الذي تستحقه في الدراسات اللسانية الحديثة. فكل من النظريتين تصدر عن فكر عقلي منطقي محض؛ لذلك وإن اختلفت اللغات والأزمنة والعصور، فإنه لا بد لها من التلاقي في أصول عامة، هي الأصول التي يصدر عنها العقل البشري.

الباحثة: عبير نجار

التمهيد

(١) حياة ابن هشام

(٢) التعريف بكتاب ابن هشام

تمهيد :

• حياة ابن هشام

التعريف بابن هشام:

١ - اسمه ونسبه ولقبه وكنيته:

عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري الخزرجي الشافعي الحنبلي، كنيته أبو محمد ، ولقبه جمال الدين ، وقد ترجم لهذا النسب المذكور كلّ المؤرخين الذين كتبوا عنه^(١)؛ عدا ابن حجر في كتابه الدرر الكامنة، حيث ذكر أنّ جدّه الأدنى هو عبد الله، لا أحمد، فذكر نسبه عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام^(٢).

ويلاحظ المدقق فيما سبق أنه لا يوجد خلل بين رواية ابن حجر ورواية غيره من المؤرخين في هذا النسب غير أنّ ابن حجر حرص على ذكر آبائه وأجداده بالتفصيل في حين أنّ المؤرخين^(١) الآخرين راعوا الإيجاز.

(١) ينظر ترجمته في المصادر والمراجع التالية :

- ١- الزركلي - الأعلام ، ج ٤ ، ص ١٤٧.
 - ٢- السيوطي - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج ٢، ص ٦٨-٧٠.
 - ٣- الشوكاني - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ج ١ ص ٤٠٠-٤٠٢.
 - ٤- البستاني (فؤاد أفرام) - دائرة المعارف ، ج ٤، ص ١٢٤-١٢٥.
 - ٥- ابن خلدون - المقدمة ، ج ٣، ص ١٢٦٨.
 - ٦- دائرة المعارف الإسلامية- م ١، ص ٢٩٥-٢٩٨.
 - ٧- ابن تغري بردي - النجوم الزاهرة، ج ١٠، ص ٢٦٢-٢٦٣.
- (٢) ابن حجر العسقلاني - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة م ١، ص ١٨٧-١٨٨.

٢- ولادته ونشأته ووفاته :

ولد في القاهرة من عام ثمانية وسبعمائة من الهجرة (٧٠٨هـ) سنة (١٣٠٩م) ونشأ فيها^(٢)، كان شافعي المذهب ، وعمل مدرساً لعلم التفسير بالقبة المنصورية في القاهرة ، ثم تحنبل قبل وفاته بخمس سنوات ، لينال منصب معلم بالمدرسة الحنبلية بالقاهرة، وحفظ لذلك كتاب المختصر للمخزومي في أقل من أربعة أشهر^(٣). درس معظم علوم عصره من نحو وصرف وفقه وقراءة وتفسير وأدب ولغة على شيوخها في ذلك العصر، حتى أصبح عالماً جليلاً لا يشق غباره في سعة الاطلاع وجمال التعليق^(٤).

كانت وفاته في ذي القعدة سنة ٧٦١ هـ / ١٣٦٠، في الشهر نفسه الذي ولد فيه، ودفن بعد صلاة الجمعة بمقابر الصوفية خارج باب النصر من القاهرة^(٥)، ورثاه عدد من الشعراء منهم ابن نباتة المصري بقوله^(٦) :

سقى ابن هشام في الثرى نوء رحمة يجرّ على مثواه ذيل حمام
سأروي له في سيرة المذح مسنداً فما زلت أروي سيرة ابن هشام

كما رثاه ابن الصّاحب بدر الدين محمد بن أحمد بقوله:

(١) عبدالعال سالم مكرم - المدرسة النّحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن، ص ٣٥٠.
(٢) الزركلي - الاعلام، ج٤، ص ١٤٧ ، السيوطي - بغية الوعاة، ج٢، ص ٦٨، دائرة المعارف الاسلامية، م١/ص ٢٩٥-٢٩٧.
(٣) دائرة المعارف الاسلامية- م١، ص (٢٩٥-٢٩٧).
(٤) السيوطي - بغية الوعاة، ج٢، ص ٦٨.
(٥) السيوطي - بغية الوعاة، ج٢، ص ٦٩.
(٦) العسقلاني - الدرر الكامنة، م١، ص ١٨٨.

تهنّ جمال الدين بالخذلد إنني لفقدك عيشسي ترجّة ونكـال
 فما لدروس غيّت عنها طلاوة ولا لزمان لست فيه مجال
 ٣- صفاته وعلومه :

كان ابن هشام يتمتع بمزايا اجتماعية وعقلية ودينية، فقد كان متواضعاً جداً، شغوفاً للعلم، يتمتع بدمائه الخلق ورقة القلب^(١)، بالإضافة إلى ذكائه المميز، وذاكرته القوية، وكان ينهل من مختلف العلوم مثل : - النحو والفقه والادب والتفسير واللغة وكان شاعراً أديباً. وأكثر ما تميز به اللغة والنحو، وألف فيهما أكبر عدد من كتبه^(٢).

٤- ثقافته ومكانته العلمية وآراء العلماء فيه:

عرف بدأبه، ونشاطه، وجهده ، وصبره الذي عبّر عنه بقوله:

ومن يصطبر للعلم يظفر بنيله ومن يخطب الحسنا يصبر على البذل
 ومن لم يذل النفس في طلب العلا يسيراً يعيش دهرأ طويلاً أخاذل^(٣)

استطاع ابن هشام أن يحصل المعارف المتنوعة في الدراسات القرآنية والحديث وكذلك في الدراسات اللغوية والنحوية والأدبية والفقهية ، فيمكننا القول بأن ثقافته كانت موسوعية، انتظمت عدداً من العلوم السائدة في عصره، وكما أشرنا سابقاً كان النحو غالباً عليها حتى لقبه السبكي بأنه (نحوي ذلك الوقت)^(٤)، والصفدي بشيخ النحو^(١)، أما الشوكاني صاحب البدر الطالع فقال عنه :- "لقد تصدّر للتدريس وانتفع به الناس، وتفرّد بهذا الفن - (أي النحو) - وأحاط

(١) السيوطي - بغية الوعاة ، ج٢ ، ص ٦٩ .

(٢) السيوطي - بغية الوعاة ، ج٢ ، ص ٦٩ .

(٣) العسقلاني - الدرر الكامنة ، م١ ، ص ٨٨ .

(٤) السبكي - طبقات الشافعية ، ج٦ ، ص ٣٣ .

بدقائه وحقائقه، وصار له من الملكة فيه ما لم يكن لغيره، واشتهر صيته في الأقطار وطارت مصنفاته في غالب الديار^(٢)، ووصفه ابن خلدون في مقدمته فقال :- "ابن هشام على علم جم يشهد بعلو قدره في صناعة النحو، وكان ينحو في طريقته منحة أهل الموصل ، الذين اقتفوا أثر ابن جنّي واتبعوا مصطلح تعليمه ، فأتى بذلك بشيء غريب دال على قوة ملكته وسعة اطلاعه"^(٣).

ويقول عنه صاحب الأعلام على لسان ابن خلدون "وما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه"^(٤). ومن خلال الآراء السابقة التي قالها عنه العلماء نلاحظ أن ابن هشام كان متميزاً جداً في الثقافة والعلوم التي حصلها، مما أدى إلى ذبوع صيته بين العلماء على مختلف العصور. ولاسيما النحو واللغة. فارتفعت مكانته إلى أسمى المراتب التي وصل إليها المتقدمون في النحو من النحاة.

٤ - شيوخه وتلاميذه :

تلمذ ابن هشام لأساتذة أفاضل كانوا أعلاماً مشهورين في عصرهم: حصلوا المعارف والعلوم. ولم تكن تلمذته تقتصر على علم دون آخر، فجمع ابن هشام بين الفقه واللغة والنحو والتفسير والقراءات والحديث، وعُرف عنه نشاطه في طلب العلم

(١) الصفي - أعيان العصر ، ج٣ ، ص ٢٥٨.

(٢) الشوكاني - البدر الطالع ، ج١ ، ص ٤٠.

(٣) ابن خلدون - المقدمة ، ج٣ ، ص ١٢٦٨.

(٤) الزركلي - الأعلام ، ج٤ ، ص ١٤٧.

حتى استطاع أن يفوق أقرانه، بل الشيوخ: وسأذكر الآن عدداً من العلماء الذي تتلمذ عليهم كما أوردتهم ابن حجر في الدرر الكامنة^(١):

١. الشيخ شهاب الدين عبداللطيف بن المرغل (٧٤٤هـ / ١٣٤٣م) وأخذ عنه ابن هشام النحو.

٢. الشيخ ابن السراج (٤٧٩هـ ، ١٣٤٨م) وأخذ عنه القراءات .

٣. الشيخ تاج الدين البتريزي (٧٤٦هـ / ١٣٤٥م) ، وحصر دروسه بالمدرسة الحسامية.

٤. الشيخ تاج الدين الفاكهياني (٧٣٤هـ / ١٣٣٣م) وقرأ عليه جميع شروح الاشارة في النحو إلا الورقة الاخيرة.

٥. الشيخ بدر الدين محمد بن ابراهيم المعروف بابن جماعة (٧٣٣هـ / ١٣٣٢م) ، أخذ عنه علم الحديث.

٦. أبو حيان النحوي محمد بن يوسف (٧٤٤هـ / ١٣٤٤م) أخذ عنه ديوان زهير بن أبي سلمى، وكان كثير المخالفة له، شديد الانحراف عنه ويتصدى له.

وبعد أن تتلمذ ابن هشام لعلماء عصره المجليين ، تصدّر لنفع الطالبين فأقبل

عليه التلاميذ الذين لا يقفون تحت الحصر ومن أشهرهم^(٢):

١. ابنه محمد الدين الذي ورث علم العربية عن ابيه.

٢. ابراهيم اللخمي الشافعي.

٣. ابراهيم بن محمد بن اسحق الرجوي المصري النحوي.

(١) ابن حجر العسقلاني - الدرر الكامنة ، ج ١ ، ص ١٨٧.

(٢) الشوكاني - البدر الطالع ، ج ١ ، ص ٣٨٦.

٤. ابن الفرات.

٥. علي بن أبي بكر بن أحمد الأنصاري الشافعي.

٦. سراج الدين محمد بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي.

٦- عصره :

مما لا شك فيه أن إعطاء موجز عن العصر الذي عاش فيه النحوي الذي ندرسه، يساعد في بيان منهجه النحوي واللغوي إذ يقدم لنا هذا الموجز الاطار السياسي والثقافي والعلمي الذي نشأ فيه هذا النحوي.

قَدَّر لابن هشام الأنصاري أن يعيش في عصر متأخر (٧٠٨-٧٦١هـ)، وليس هذا فحسب وإنما وفي بيئة قدَّر لها هي الأخرى أن تراث البيئات الإسلامية المتقدمة^(١).

فقد أحدث سقوط بغداد انقلاباً كبيراً في كيان الأمة الإسلامية انتقل فيه الفكر الإسلامي إلى القاهرة التي نجحت في صد المغول وطرد الصليبيين ، فانتقلت إليها زعامة العالم الإسلامي السياسية والفكرية ، فامتدت ظلال الأمن والرخاء، فهاجر العلماء إليها من جميع البقاع. وفيها أخذ الحكام أنفسهم بالجد الصارم في بناء الحركة العلمية بالمشاركة الجادة حيناً والبذل والسخاء أحياناً أخرى^(٢).

وكانت نشأة ابن هشام في عهد الناصر محمد بن قلاوون ، الذي تمتعت مصر في عهده داخلياً برخاء واستقرار كبيرين. وعُرف بتشجيع العلم والعلماء وتقريبهم إليه، فامتلا عصره بكثير من مشهوري العلماء والأدباء والشعراء. ولعل حياة الأمن والاستقرار هذه التي عاشتها

(١) سامي عوض- ابن هشام النحوي، ص ١٩.

(٢) عبد الحميد مصطفى السيد- التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، مجلة كلية الدراسات الإسلامية العربية، ع ٥٥، ١٩٩٢، ص ٢٠٦.

مصر في ذلك الوقت كانت سبباً أساسياً في نشاط الحركة العلمية والأدبية، فمصر كانت في ذلك الوقت الحاضرة الأمانة التي أصبحت ميداناً لنشاط علمي واسع يشمل علوماً متعددة^(١).

هذا عما حدث في المشرق، أما المغرب فقد كانت الأندلس في أواخر عهد ملوك الطوائف، مسرحاً للفتن والاضطرابات التي عصفت بها وأخذوا يرحلون هم أيضاً إلى الحاضرة الأمانة مصر مما زاد النشاط العلمي والثقافي فيها.

ومن أوضح مظاهر النشاط العلمي والثقافي في مصر في ذلك الوقت^(٢):

١. كثرة حلقات تدريس العلوم المختلفة في المساجد وافتتاح أعداد كبيرة من دور العلم، وإنفاق المبالغ الطائلة عليها.

٢. إحياء التراث العلمي الذي كان من حسناته تآليف أوسع المعاجم اللغوية، وأكثرها شهرة مثل لسان العرب لابن منظور المتوفى سنة ٧١١هـ، والقاموس المحيط لمحمد بن يعقوب المتوفى سنة ٨١٧هـ أو ٨١٦هـ. المشهور بالفيروز أبادي، وظهور الموسوعات الأدبية والعلمية الكبيرة.

٣. نشاط حركة التأليف بعامة، فقد ظهرت مؤلفات متعددة في فروع العلوم المختلفة إلى جانب المعاجم والموسوعات.

وبالإضافة إلى كثرة التصانيف والتآليف في العلوم والمعارف والآداب والتاريخ. نشطت الدراسات النحوية وازدهرت حتى أثمرت ثماراً يانعة عند ابن هشام وغيره من أعلام المدرسة النحوية في مصر التي كان لها سماتها الخاصة والتي ميزتها من خلال الأخذ بالآراء القديمة

(١) عبد العال سالم مكرم- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص ١٩٩.

(٢) عبد العال سالم مكرم- المدرسة النحوية في مصر والشام، ص ١٩٧ وما بعدها.

والجمع بينها بما يوافق المنطق العقلي للوصول إلى آراء صائبة، كان لها أثرها في ذلك الحين، وما تزال مؤلفاتها ذات مكانة علمية عالية.

وهكذا فإن ابن هشام قد نشأ في هذه البيئة وتلقى أنواع العلوم المختلفة عن أكابر الشيوخ. فترك لنا تراثاً ضخماً يدور جلّه في النحو ومشكلاته وكان بحق طليعة القرن الثامن الهجري، فقد وقف على جهود النحاة السابقين له، على اختلاف مدارسهم وعصورهم ودرسها دراسة وافية وأشهر كتبه مغني اللبيب عن كتب الاعراب.

وإذا بحثنا في المصادر والمراجع التي ترجمت حياة ابن هشام من المعاصرين له أو المتأخرين الذين جاؤوا بعده، فإنها لا تعطينا شيئاً عن الرحلات العلمية التي قام بها ابن هشام سوى رحلته إلى مكة اللتين أثمر عنهما تأليفه للمغني

٧- مؤلفات ابن هشام :

ألف عدداً كبيراً من الكتب في الفقه والعقائد والفرائض والمسائل الدينية واللغوية والأدبية عدا الرسائل والمختصرات والشروح....، والكتب النحوية التي تميز بها دون غيرها.

١- كتب الفقه والعقائد والفرائض والمسائل الدينية:

- أ- شوارد الملح وموارد المنح.
- ب- مختصر الانتصاف من الكشاف.

٢- مؤلفاته اللغوية والأدبية:

- أ- شرح قصيدة بانة سعاد لكعب بن زهير.

ب- الكواكب الدرّية في مدح سيد البرية.

٣- كتب التصريف:

لا يوجد كتاب مستقل في هذا المضمون، ولكن يظهر في كتب مختلفة نذكر منها:

١- إقامة الدليل على صحة التمثيل، وفساد التأويل في الصرف

٢- عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب..

٣- كفاية التعريف في علم التصريف.

٤- مؤلفاته النحوية :

١- الإعراب عن قواعد الإعراب.

٢- الألغاز.

٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.

٤- الجامع الصغير في علم النحو.

٥- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب.

٦- شرح اللوحة - البدرية في علم اللغة العربية.

٧- قطر الندى وبل الصدى.

٨- مغني اللبيب عن كتب الأعراب.

٢- التعريف بالكتاب : مغني اللبيب عن كتب الأعراب:

كتاب في النحو لصاحبه ابن هشام الأنصاري المصري. ألفه سنة ست

وخمسين وسبعمائة (٧٥٦هـ) ، أي قبل وفاته بخمس سنوات، وكانت شهرته عظيمة،

إذ تشبه شهرة الكتاب لسبويه، وجاء تأليفه للمغني بعد اكتمال ملكاته النحوية، ولذلك

كان المغني بين كتب ابن هشام خاصةً أجلها قدرًا وأبعدها أثرًا، وبين كتب العربية عامة من أكثرها استيعابًا ونفعًا، فلم يلبث حيث ظهر أن شاع ذكره وعمّ نفعه حتى أخلت غيره من كتب العربية، و صار معتمد الطالبين والمتعلمين والمختصين^(١).
والمغني آخر ما ألف ابن هشام في كتب النحو، فقد أفاد من تجاربه السابقة، فكان المغني خلاصة أعماله، وقدم من خلاله مادة منهجية وافرة عن النحاة السابقين.

١- شروح المغني:

- ونظراً لشهرة الكتاب فقد تعارض فيه الدارسون واجتهدوا ، حتى كثرت شروحه والتعليقات عليه والحواشي ومنها :-
١. تحفة الغريب في الكلام على مغني الأيب، وهو شرح كبير ومعروف بالحاشية الهندية، للدماميني.
 ٢. المزج ويسمى إيضاح المتن، وصل فيه إلى الفاء ولم يكمله وهو المطبوع على هامش المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني، فقد أغلبه ولم يبق منه إلا جزءاً يسيراً يصل إلى حرف (أما).
 ٣. شرح أبيات المغني للبغدادي المتوفى سنة ١٠٩٣هـ.
 ٤. شرح شواهد المغني للسيوطي.
- ٣- دوافعه من تأليف الكتاب:

تحدث ابن هشام عن الأسباب التي دفعته إلى تأليف كتابه في مقدمة المغني فقال: "ومما حثني على وضعه أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، تحقيق مازن مبارك ، علي حمدان، ص ٦.

بالإعراب عن قواعد الإعراب ، حسن وقعها عند أولي الأسباب ، وسار نفعها في جماعة الطلاب، مع أن الذي أودعته فيها بالنسبة لما ادخرته عنها كشدرة من عقد نحر، بل كقطرة من قطرات بحر، وها أنا بائح بما أسررتة.... مفيد لما أقررتة وحررتة مقرب فوائده إلى الإفهام، وواضع فوائده على طرف التمام لينالها الطلاب بأدنى إمام^(١). فالشوق المعرفي لدى طلبة العلم كون دافعا حفز ابن هشام على تأليف المغني، والبوح بأسرراراه.

ويسترسل ابن هشام في ذكر الأسباب ويقول :- "وضعت هذا التصنيف على أحسن إحكام وترصيف ، وتتبع فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتحتها، ومعضلات يستشلكها الطلاب فأوضحتها ونقحتها، وأغلطا وقعت لجماعة المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها"^(٢).

ومن الأسباب التي دفعته كذلك إلى تأليف الكتاب:

- أ- سبب تعليمي وذلك عن طريق شرح بعض المسائل التي يستصعبها الطلبة في النحو وحلها أو تبسيطها لجعلها قريبة من الفهم.
 - ب- تصحيح ما وقع به النحاة من أغلاط.
 - ج- وضع قواعد نحوية كلية تأصيلية تفيد جماعة المتخصصين في النحو.
- وعلينا أن لا ننسى أهم هدف سعى إليه ابن هشام وكافة النحاة ، وهو تيسير فهم كتاب الله المنزل، وكذلك توضيح معاني الأحاديث النبوية الشريفة^(٣).

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ١٢-١٣.

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب ص ١٣.

(٣) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ١٢.

٤- تقسيم الكتاب:

اتبع ابن هشام في تأليفه للمغني منهجا مختلفا عن المنهج الذي اتبعه في تأليف مصنفاة الأخرى، فهو لم يتبع المنهج القديم في تقسيم النحو إلى أبواب كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل، كما جاء في الألفية وشروحها، وكذلك لم يأت تقسيم الكتاب وفق نظرية العامل كما في شذور الذهب، حيث تحدث عن المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، فجاء تقسيمه للكتاب مغايرا لمؤلفاته السابقة ولمؤلفات النحاة السابقين فجاء المغني في ثمانية أبواب وهي:

- ١- في تفسير المفردات وذكر أحكامها.
- ٢- في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها.
- ٣- في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل وهو الظرف والجار والمجرور وذكر أحكامها.
- ٤- في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها.
- ٥- في ذكر الأوجه التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها.
- ٦- في التحذير من أمور اشتهرت بين المعريين والصواب خلافها.
- ٧- في كيفية الإعراب.
- ٨- في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية.

١- المفردات :

بدأ ابن هشام بابيه الأول بتعريف المقصود من المفردات فقال: "وأعنى بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف فإنها المحتاجة إلى ذلك،

ورتبها على حروف المعجم، ليسهل تناولها، وربما ذكرت أسماء غير تلك وأفعالاً لمسيب الحاجة إلى شرحها^(١).

نلاحظ من الكلام السابق أن ابن هشام تنبّه إلى التداخل بين الأدوات والأسماء والأفعال المشبهة بها فاستخدم مصطلح المفردات وبين ما تعنيه، وهو بذلك لم يقع بما وقع به غيره من العلماء الذين ألفوا في الأدوات مثل المرادي (٧٤٩هـ) في كتابه الجنى الداني في حروف المعاني وكذلك أحمد بن عبد الثور المالقي ت (٧٠٥هـ) في كتابه (رصف المباني على حروف المعاني) من الخلط بين الأدوات والمفردات التي شابهتها في البناء والجمود، وهذه المفردات إما تكون أسماء أو أفعالاً، وضمنوا كتبهم كذلك عدداً من حروف التصريف كحروف المضارعة والتأنيث والزيادة.

رتب ابن هشام هذه المفردات ترتيباً الفبائياً فكان كتابه المغني يشكل معجماً لغوياً ونحوياً وبلاغياً لهذه المفردات. تجاوز نصف كتابه، نظراً لما دار حولها من خلاف.

بين ابن هشام معناها اللغوي والتركيبية، ومن ثم بين كيفية استخدامها في التركيب ووظيفتها النحوية - إن كان لها وظيفة - ومدى تأثيرها في بقية عناصر التركيب، وهكذا وضح معانيها البلاغية، وكل هذا ذكره معززاً بالشواهد القرآنية والشعرية وكذلك بشواهد من الأحاديث ولغات العرب.

سأطرح مثالا واحداً لما ذكر؛ حيث إن الحديث عنها كلها كالبحر الكبير الذي لا يتسع المقام لذكره:

ذكر في حرف الألف :- القواعد التالية :

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ١٧.

الألف المفردة :- تأتي على وجهين:

١- أن تكون حرفاً ينادى به القريب مثل قول امرئ القيس :-

أفاطم مهلاً بعض هذا التذلل وإن كنت قد أزمعت صرماً فاجملي

٢- أن تكون للاستفهام ، وطلب الفهم نحو:

(أزيد قائم ؟) ثم انتقل إلى قاعدة أخرى وهي أن الألف : أصل

أدوات الاستفهام لهذا خصت بأحكام هي :-

١- جواز حذفها.

٢- أنها تأت لطلب التصور نحو / أزيد قائم ، أم عمرو؟) وطلب التصديق نحو (أزيد

قائم؟).

٣- أن تدخل على الإثبات والنفى.

٤- أن لها تمام التصدير.....^(١).

فلاحظ من المثال السابق أن ابن هشام كان يذكر كل ما يتعلق بالمفردات من قواعد وقيود لمعرفة استخدامها داخل التركيب ودلالاتها. وسيأتي التفصيل عن هذه الأبواب في فصول الرسالة اللاحقة.

طريقته في عرض المادة العلمية:

يلاحظ القارئ للمغني أن ابن هشام كان يورد القاعدة النحوية تحت أي باب من أبواب كتابه، ثم يذكر الشاهد الذي يدعمها إما من القرآن ، الحديث ، الشعر أو لغات العرب ، ثم يعرض للخلافات النحوية فيها، فجمع بذلك آراء النحاة من مختلف العصور في كثير من القواعد الإعرابية.

(١) ابن هشام - مغني اللبيب - (ص ١٧-٢٤)

(*) لمزيد من الأمثلة انظر مغني اللبيب باب المفردات.

وكان ابن هشام يسهب في عرض الخلافات والأمثلة والشواهد عليها ، ويحمل

هذا المنهج مستويين:

المستوى الأول: إيجابي تمثل في تقصي الآراء التي تحيط بالظاهرة من وجوهها المختلفة.
المستوى الثاني: سلبي يؤدي إلى تشييت الذهن عن المعنى المراد من الظاهرة اللغوية.
ويبدو أن ابن هشام أراد للقارئ من هذا كله أن يستشرف الخلافات النحوية،
لأنها ركن أساسي في فهم الأصول التي يفصح عنها منهجه.

أما عن طريفته في ترجيح أمر على آخر فنرى أن ابن هشام كان يضع قاعدة
معينة معززة بالشواهد والأمثلة ، ثم يذكر الخلافات التي دارت بين النحاة فيها، ثم
يرجح الرأي الذي يخدم قاعدته إن وجد عند النحاة وإن لم يوجد يفند آراءهم ويقدم رأياً
جديداً خاصاً به.

وتكشف قراءة كتاب المغني أنه كان يكثر من المسائل والتنبهات وربما يعود
ذلك للأمور الآتية:

١- الاستدراك على قول سابق.

٢- الإيضاح وزيادة المعرفة.

٣- لم يتمكن من وضع كل المسائل المشتركة في سياق واحد.

٤- توضيح سبب الخلافات في بعض المسائل النحوية وتسوية بعض الخلافات وذكر أسبابها.

ومن الواضح أن الطرق المنهجية التي تشكل عليها كتاب المغني تأتي استكمالاً
لما فات كتاب عصره من استدراقات لطيفة ، تقدح اليقظة النحوية في استشراف
الظاهرة اللغوية ، موضحة تجلياتها الذهنية وتظهر كل ما يمكن أن يتحصل لضبط هذه
الظاهرة. فكتابه بحق موسوعة كبرى للقواعد النحوية.

الفصل الأول

لأصول النحوية التي اعتمد عليها

ابن هشام في كتابه المغني

موقف ابن هشام من الأصول النحوية :

اتفق ابن هشام و من سبقه من العلماء في الأصول التي اعتمدوا عليها في التقعيد ، ولم يخرج عن أطريهم فاعتمد على السماع والقياس والتعليل والعامل النحوي، في تشكيل التقعيد النحوي ،فسار على منهجهم. وفيما يلي عرض لكل أصل من الأصول تعريفاً وتوضيحاً، وبيان موقف ابن هشام منه وموقعه بالنسبة لغيره من العلماء بالاعتماد عليها:

ابن هشام والأصول النحوية:

أولاً : السماع :

يعد السماع اللغوي واحداً من أهم الأصول التي قام عليها النحو العربي والسماع لغة:- وهو من السمع؛ "أي حسّ الأذن"^(١) أما اصطلاحاً :- "فهو أخذ اللغة من العرب الذين يوثق بكلامهم ، وعاشوا في منتصف القرن الثاني للهجرة بالنسبة لعرب الأمصار وفي نهاية القرن الرابع الهجري بالنسبة لأعراب من أهل البادية. وهو ما يحتج به في ميدان الصرف والنحو واللغة"^(٢).

وقد ورد تعريف السماع عند عدد كبير من العلماء في النحو واللغة فعرفه ابن الأنباري قائلاً:- "هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حد الكثرة". فخرج ما جاء في كلام العرب من المولدين، وما شذّ من كلامهم

(١) عزيزة فوّال- المعجم المفصل في النحو العربي، ج١، ص ٣٧.

(٢) عزيزة فوّال- المعجم المفصل في النحو العربي، ج١، ص ٣٧.

كالجزم بـ (لن) ، والنصب بـ (لم) ، والجرب بـ (لعل) ، ونصب جزأي (لعل) و(ليت) وغيرها مما خرج عن حد النقل^(١).

وعرفه السيوطي في كتابه "الاقتراح" قائلاً :- "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر: فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت"^(٢).

وتتجلى أهمية السماع عند ابن الأنباري الذي يضعه في مقدمة كتابه الإعراب.... ولمع الأدلة قال: "أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس^(*)(٣) واستصحاب حال^(٤)" فوضع النقل أي السماع في المرتبة الأولى، وهو كذلك ما أورده ابن جني في كتابه الخصائص حين قال :- "وأدلة النحو ثلاثة :- السماع والإجماع والقياس"^(٥).

ويشمّل السماع ما يلي :-

أولاً : القرآن الكريم.

ثانياً: القراءات.

(١) ابن الأنباري - الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ص ٨١.

(٢) السيوطي - الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٤.

(*) سنتحدث عنه في باب مستقل من أبواب الرسالة.

(٣) ابن الأنباري - الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص ٨١.

(٤) استصحاب حال :- لغة ١- مصدر اصطحب فلاناً، دعاه إلى الصحبة، جعله في صحبته ولازمه، اصطلاحاً :- أحد أدلة النحو وهو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه إذا لم يقم دليل يناهضه كاستصحاب الإعراب في الأسماء حتى يوجد دليل البناء في الأفعال، ومن ذلك اعتبار نعم/ وبنس فعلين لا اسمين، بدليل أنهما مبنيان على الفتح - ولو كانا اسمين. ومن ذلك أيضاً أن الأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم الدليل عليها ومن ذلك أن (هذا) لا تكون بمعنى الذي؛ لأن الأصل فيها أن تكون دالة على الإشارة كما أن الأصل في الذي أن تكون موصولة وليست في معنى هذا فينبغي أن لا تحمل عليها لذلك رفض البصريون قول الكوفيين إن (هذا) تكون بمعنى الذي لأنه بلا دليل تمسكاً بالأصل واستصحاب الحال.

(٥) ابن جني - الخصائص ، ج ١، ص ١٨٩.

ثالثاً: الحديث.

رابعاً: الشعر.

خامساً: الأمثال والأقوال المسأثرة.

سادساً: لغات العرب.

١ - القرآن الكريم:

القرآن الكريم هو أعلى نصوص العربية فصاحةً وتوثيقاً وليس ثمة كتاب وصل إلى ذروة التوثيق كالقرآن الكريم، وهذا بعض من سرِّ عظمته ومفتاح خلوده. [إنا نحن نزلنا الذكر وإنالنه لحافظون] (١).

ولم يتوافر لنص آخر ما توافر للقرآن الكريم من تواتر روايته وعناية العلماء بضبطها وتحريها متناً وسنداً. وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء، وهو النص العربي الفصيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات، ولم تعتن أمة بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم، وعلى هذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة (٢).

ولم يختلف أحد من النحاة في أن القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو؛ لأنه كتاب الله المنزل على نبيّه بأسلوب عربي في القمة من الرقي والكمال، وقد نزل بلغة قريش، وهي أفصح العرب السنة وأصفاهم لغة (٣).

(١) الحجر ١٥:٩.

(٢) سعيد الأفغاني - في أصول النحو ص ٥، وما بعدها.

(٣) السيوطي - المزهرة في علوم العربية وأنواعها، ج ١، ص ٢٧.

"واعتبر ابن هشام القرآن المصدر الأول لبناء القواعد وتصحيح الأساليب فاستشهد بالآيات القرآنية وجعلها محور إعراب وميدان تدريب ومجال تأويل وتخريج"^(١).

والشاهد القرآني عند ابن هشام مقدّم على غيره من الشواهد، وقد احتوى المغني على ما يقارب (١٩٨٠) ألف وتسعمائة وثمانين آية أو جزءاً من آية.

ولم يكن يأخذ بغيره إلا إذا أعوزه الشاهد القرآني، بسبب هذا نراه يعيب النحاة لتقديمهم غير الشاهد القرآني في الاحتجاج على صحة القواعد، مثال ذلك ما فعله مع أبي حيان النحوي لاحتجابه ببيت لعنتره :-

جادت عليه كل عين ثرّة فترك كل حديقة كالدرهم^(٢)

على حكم من أحكام (كل) بدلاً من احتجابه بقوله تعالى : [وحفظ من كل

شيطان ما رد لا يسمعون]^(٣)، فهو يرى لو أن أبا حيان ظفر بالآية لما عدل عنها إلى بيت عنتره^(٤).

وتقديم ابن هشام للشاهد القرآني على غيره أمر طبيعي من عدة أمور وهي:

١- إن الشاهد القرآني دليل واضح على صحة القواعد التي يوردها، ولا يمكن لأحد التشكيك فيه. حيث هو كلام الله عز وجل المنقول بالتواتر. لذلك حرص ابن هشام

(١) عبدالعال سالم مكرم - المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن الهجري، ص ٤١٧.

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٢٦١.

(٣) الصافات - ٧:٦.

(٤) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٢٦٣، وراجع أيضاً لمزيد من الأمثلة: ابن هشام مغني اللبيب، ص ٣٥٧.

على تقديمه على غيره من أنواع الشواهد السابقة وخاصة إذا أراد تدعيم قاعدة أو أصل أو رأي ابتدعه هو أو حاول دحض أو رد أو تغليب رأي نحوي غيره.

٢- كثرة إيراد الشواهد القرآنية محاولة منه لتحليلها وبالتالي فهم الآية فهما صحيحا لخدمة القرآن الكريم وهذا كان هدفه وهدف معظم العلماء منذ البداية وهو حفظ القرآن الكريم من اللحن.

وابن هشام في استشهاده بالآيات كان يكتفي أحيانا بذكر جزء منها وهو الجزء الذي يتعلق بمواطن الاستشهاد كما سير معنا، وكذلك تكررت الشواهد عنده في أكثر من مناسبة(*) والدارس لكتاب مغني اللبيب لابن هشام يلاحظ أنه اعتمد على آيات القرآن الكريم في ثلاثة اتجاهات:

أولاً: آيات اتخذها لتثبيت قاعدة معينة سواء أكان متفقاً عليها أو ارتأها هو وأراد أن يدعمها بدليل قرآني.

وقد ورد هذا النوع بكثرة في المغني، وسأضع بعض الأمثلة للقياس عليها:

١- استشهد بالآية {خشعا أبصارهم يخرجون} (١) على أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً (٢).

٢- على جواز حذف الموصوف يستشهد بالآيات التالية :

(*) وقد بينا سبب هذه الظاهرة في معرض حديثنا عن منهجه في مغني اللبيب.

(١) القمر: ٧، تتمتها (من الأجداث كأنهم جراد منتشر).

(٢) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٦٠٢.

١- قوله تعالى {وعندهم قاصرات الطرف} ^(١) أي حور قاصرات، {وأنا له الحديد،

أن اعمل سابعات} ^(٢) أي دروعا سابعات، {فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا} ^(٣)

أي ضحكا قليلا وبكاء كثيرا ^(٤).

٤- في استشهاده على الجملة المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسييدا أو

تحسينا: نحو الجملة الواقعة بين الشرط وجوابه ^(٥) نحو :-

{وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل- قالوا إنما أنت مفتن} ^(٦) ونحو {فإن لم تعملوا-

ولن تعملوا- فاتقوا النار} ^(٧) ونحو {إن يكن غنيا أو فقيرا- فالله أولي بهما- فلا تتبعوا

الهموى} ^(٨).

٥- "جواز تعلق شبه الجملة " بالمحذوف" ^(٩)، واستشهد بالآية {والى ثمود أخاهم صالحا} ^(١٠)

بتقدير وأرسلنا ولم يتقدم ذكر الإرسال، ولكن ذكر النبي والمرسل يدل على ذلك،

(١) الصافات ٤٨: ٣٧.

(٢) سبأ ١٠: ٣٤.

(٣) التوبة ٨٢: ٩.

(٤) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٨١٦-٨١٧.

(٥) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٥٠٩.

(٦) النحل ١٦: ١٠١.

(٧) البقرة ٢: ٢٤ تمتها " التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين "

(٨) النساء ٤: ١٣٥.

(٩) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٥٧٠.

(١٠) الأعراف ٧: ٧٣، هود ١١: ٦١.

ومثله {في تسع آيات إلى فرعون} ^(١) ففي وإلى متعلقان (بإذهب) محذوفاً

{وبالوالدين إحساناً} "أي وأحسنوا بالوالدين إحساناً" ^(٢).

٦- ويستشهد على عدم شرط تعلق كل الحروف بمتعلق ويقول: -

يستثنى من قولنا "لابد لحرف الجر من متعلق" ستة أحدها ^(٣):-

١- الحرف الزائد (كالباء ومن) في {كفى بالله شهيداً} ^(٤) و{هل من خالق غير الله} ^(٥)

وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي، كما أشرنا سابقاً.

أمثلة هذا النوع كثيرة جداً فلا يكاد موضوع أو قاعدة وضعها تخلو من

الاستشهاد بأية قرآنية.

أما الاتجاه الثاني فهو:- آيات أوضح مدار حولها من النقاش والجدل

والخلاف فكان يعرض الآيات إما مؤيداً فيها وجهة نظره، أو مدعماً قاعدة أو محاولاً

تأويلها وتخريجها لتتفق مع الأصول التي يراها، والوجهات النحوية التي يعتقدها،

ومن أمثلة هذا النوع:

١- الآية القرآنية {إنها بكرة لاذلول ثير الأرض ولا تسمى الحرث} ^(٦) في إعراب جملة تشير

الأرض، فيقول:- إن أبا حاتم قال إنها جاءت للاستئناف، حيث قال الوقف

(١) النمل ٢٧ : ١٢، "وأدخل يدك إلى جيبك تخرج بيضاء من غير سوء في تسع آيات إلى فرعون وقومه".

(٢) "وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحساناً) البقرة ٢ : ٨٣ ومثلها:

(واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً) النساء ٤ : ٣٦، وكذلك الأنعام ٦ : ١٥١.

(٣) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٥٧٥.

(٤) الرعد: ٤٣ ومثلها الإسراء : ٩٦.

(٥) فاطر: ٣.

(٦) البقرة: ٧١.

على ذلول جيد، ثم يبتدىء بـ (وتثير الأرض)، ورده أبو البقاء بأن (ولا) إنما تعطف على النفي وبأنها لو أثارت الأرض كانت ذلولا، وابن هشام بدوره رد اعتراض أبي البقاء هذا بصحة استخدام "مررت برجل يصلي ولا يلتفت"، وكذلك أن أبا حاتم زعم أن ذلك من عجائب البقرة، ورد عليه ابن هشام بأن القول الأسلم أن الخبر لم يأت بأن ذلك من عجائبها، وبأنهم إنما كلفوا بأمور موجودة لا بأمر خارق للعادة^(١).

٢- الآية القرآنية: {يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم، لا يألونكم خبالا، ودوا ما عنتم، قد بدت البغضاء من أفواههم، وما تخفي صدورهم أكبر^(٢)} تحدث في الخلاف فيها في معرض حديثه عن أن اللفظ قد يحتمل الاستئناف وغيره، وقد استشهد بالآية الكريمة السابقة وأوضح ما دار حولها من خلاف فقال: قال الزمخشري: الأحسن والأبلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين، ويجوز أن يكون (لا يألونكم) (وقد بدت) صفتين، ومن جانب آخر منع الواحدي أن تكونا صفتين لعدم حرف العطف بين الجملتين، ورد ابن هشام قول الواحدي هذا وقال إن الصفة تتعدد بغير عاطف، واستشهد بالآية {الرحمن، علم القرآن، خلق الإنسان، علمه البيان^(٣)} فهو يتفق مع الزمخشري^(٤).

٣- آيات عرض لها للاستئناس بها ولمزيد من التوضيح لقاعدة معينة، وأمثلة هذا النوع كثيرة جدا وسأعرض لبعض منها للتمثيل:

(١) ابن هشام- مغني اللبيب ص ٥٠٣.

(٢) آل عمران: ١١٨.

(٣) الرحمن: ٥٥: ١-٤.

(٤) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٥٠٤.

١- في بيانه عن الجمل التي لها محل من الإعراب يعرض للجمل الآتية: ١- الجملة الواقعة حالا وموضعها النصب ويعطي لذلك أمثلة من القرآن الكريم^(١):

أ- {ولاتمّنن تسكّر}^(٢) ونحو {لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى}^(٣)، {قالوا أؤمن لك واتبعك الارذلون}^(٤) ومنه كذلك {ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون}^(٥).

٢- الجملة المضافة إليها ومحلها الجر ويقول لا يضاف إلا لثمانية:

١- أسماء الزمان ظروفًا كانت أو أسماء نحو^(٦): - {والسلام على يوم ولدت}^(٧) ونحو {وانذر الناس يوم

يأتيهم العذاب}^(٨) ونحو {لبنذر يوم التلاقي يوم هم بارزون}^(٩) ونحو {هذا يوم لا ينطقون}^(١٠).

ومن خلال ما سبق نلاحظ كيفية توظيف الشاهد القرآني عند ابن هشام في

كتابه المغني، الذي أولاه عناية كبرى فجاء في العربية والتفسير معاً.

ونخلص إلى أن ابن هشام اتخذ من القرآن الكريم شاهده الأول، فقد اعتمد عليه

في إقرار الكثير من الأحكام النحوية، وتثبيت بعض القواعد وإغنائها أو تخريج بعض

الأوجه والآراء بالإضافة إلى الشرح اللغوي لبعض الكلمات، شأنه في ذلك، شأن من

(١) ابن هشام- مغني اللبيب ص ٥٣٦.

(٢) المدثر: ٦.

(٣) النساء: ٤٣.

(٤) الشعراء: ١١١.

(٥) الانبياء: ٢ - ٣.

(٦) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٥٤٧.

(٧) مريم: ٣٣، تتمتها (ويوم أموت ويوم أبعث حيا).

(٨) ابراهيم: ٤٤.

(٩) غافر، ١٤ - ١٥ - ١٦.

(١٠) المرسلات: ٣٥.

تقدمه من السلف، بالإضافة إلى التزامه بالاستشهاد بالقرآن الكريم ما استطاع إليه سبيلاً.

ثانياً: القراءات القرآنية:

أول حقيقة ينبغي علينا إدراكها هنا: هي أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان: فالقرآن: كما سبق وأشرنا إليه هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز.

أما القراءات: فهي: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيةها من تخفيف وتشديد وغيرهما، ويقول الزركشي فيها في كتابة البرهان في علوم القرآن:-
"القراءات: فن جليل، وبه تعرف المعاني وجزالتها، وقد اعتنى الأئمة به وأفردوا فيه كتباً، وقد صنفوا أيضاً في توجيه القراءة الشواذ، ومن أحسن هذه الكتب كتاب المحتسب لابن جني، وكتاب أبي البقاء وغيرهما"^(١).

ويشترط لصحة القراءة ما يلي:-

- ١- صحة السند إلى الرسول الكريم متواترة من أول السند إلى آخره.
- ٢- موافقتها وجهها من وجوه العربية مجمعا عليه او مختلفا فيه اختلافا لا يضر مثله.
- ٣- موافقتها رسم المصحف المجمع عليه وهو المصحف العثماني.^(٢)

واختلف النحاة بالنظر إلى القراءات القرآنية بين مخطئ لها ومضعف وراذ

ومؤيد.

(١) الزركشي- البرهان في علوم القرآن، ص ٣٣٩.

(٢) ابن الجزري- تقريب النشر في القراءات العشر، ٢٥-٢٦.

أما عن ابن هشام فقد كانت نظرتَه تتفق ونظرة الكوفيّين وابن مالك بالاستدلال بها ، في حين أن البصريين لم يحتجوا بالاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هنالك شعر يسندها أو كلام عربي يؤيدها أو قياس يدعمها.

وتعجب الرازي من كلام البصريين هذا وقال "إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول ، فجواز إثباتها بالقرآن الكريم أولى. وكثيرا ما ترى النحويين متحرزين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم، إذ جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلا على صحتها لكان أولى".^(١)

ويقول ابن الجزري: " كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا ، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلف ركن من الأركان أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عن هو أكبر منهم"^(٢).

إذا ابن هشام يعتمد قراءة القراء السبعة أصلا. وإيمانه بالقراءات جعلته يقول برأي الداني الذي يقول:

"وأئمة-القراءة- لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية

(١) الرازي- تفسيره، ج ٣، ص ١٩٣.

(٢) ابن الجزري- تقريب النشر في القراءات العشر، ج ١/ ٢٥ - ٢٦.

لم يردّها قياس عربية و لا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها^(١).

وابن هشام اهتم بالقراءات، وأولاهها عنايته، فكان يذكر أسماء القراء الذين يورد قراءتهم وإذا وردت قراءة شاذة فإنه يستغربها فقط. ونلاحظ هذا مثلاً في قراءة ابن محيصن لقوله تعالى {سواء عليهم أنذرتهم أولم تنذرهم}^(٢)، قال ابن هشام في هذه القراءة "هذا من الشذوذ بمكان"^(٣).

ومن جانب آخر فهو يحاول تخريج الآية بناء على القراءة، ومن هذا ثمة قراءة لأهل المدينة {هؤلاء بناتي من أظهر لكم}^(٤). وقد لحن أبو عمرو من قرأ بذلك، وقال المبرد: "فهو لحن فاحش وإنما هي قراءة ابن مروان ولم يكن له علم بالعربية"^(٥).

بينما يأتي ابن هشام ويقول: وأجاز الأخفش وقوعه (أي ضمير الشأن) (هن) بين الحال وصاحبها فيمن نصب أظهر وقد خرجت على أن (هؤلاء بناتي) جملة، وهن إما توكيد لضمير مستتر في الخبر والمبتدأ للآية، غير مفحش أو مشنع بالقراءة، ولكن محاولاً تحليلها وبيان الصحة من الخطأ فيها^(٦).

وأحياناً قد يلجأ إلى تصحيح قراءة شاذة كما في "قول ابن مهران قرأ لأن

البر تشابهت^(١) بتشديد التاء:-

وقال إن العرب تزيد تاء على التاء الزائدة في أول الماضي وأنشد:

(١) ابن الجزري- تقريب النشر في القراءات العشر، ج، ص ١٠٠.

(٢) البقرة ٢ : ٦.

(٣) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٦٤.

(٤) هود- ٧٨:١١.

(٥) المبرد- المقتضب، ١٠٥/٤.

(٦) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٦٤١.

تتقطعت بي دونك الأسباب

ويرد ابن هشام على هذا ويقول لا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة، وإنما

أصل القراءة (إن البقرة) بناء واحدة ثم بناء أدغمت بناء (تشابهت) فهو إدغام من كلمتين^(٢).

وهو يجعل القراءة أصلاً من أصول الاحتجاج، فيحتج بها لإثبات قاعدة من القواعد التي وضعها، ومن هذا مثلاً يحتج بقراءة الحرميين وأبي بكر^(٣) في أن من معاني (إن) المكسورة أن تكون مخففة أكثر من الثقيلة في الآية {وان كلالما ليوفينهم}^(٤). وأن المضارع قد يرفع بعد (إن) المكسورة واحتج لذلك بقراءة أبي محيصن {لن أراد أن يتم الرضاعة}^(٥) حملاً لها على (ما) أختسها المصدرية فأهملت، وبذلك وافق قول البصريين أنها الناصية وخالف قول الكوفيين أنها المخففة من الثقيلة^(٦).

وكان ابن هشام بذلك يعرض لعدة أوجه من القراءات للآية الواحدة محلاً ومناقشاً أقوال النحاة في هذه القراءة ثم ميّنا التخريج الأصح وهو الموافق للقاعدة التي أرادها. مثال ذلك، عند حديثه عن (لما) أنها تأتي مركبة من كلمات أو من كلمتين والكلمة هنا بمعنى حرف- ويكمل أما المركبة من كلمات في الآية {وان كلالما ليوفينهم ربك}^(٧) في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بنشديد نون إن وميم (لما). ثم يعرض

(١) البقرة- ٢: ٧٠.

(٢) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٧٠٨.

(٣) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٧٠٨.

(٤) هود: ١١١.

(٥) البقرة: ٢: ٢٣٣.

(٦) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٤٦.

(٧) هود ١١: ١١١.

أقوال النحاة في تخريج هذه القراءة مضعفا فيقول.... (وهذا القول ضعيف)^(١).. (وأضعف منه قول الآخر)^(٢)... " وفي التقدير نظر"^(٣) ثم يعطي رأيه في المسألة ويقول: "والأولى عندي أن يقدر (لما يوفوا أعمالهم... أي: إلى الآن لم يوفوها وسيعرفوها"^(٤)، ويبين بعد ذلك سبب قوة هذا الرأي دون غديره... ثم يتابع في عرض القراءات الأخرى للآية فيعرض لقراءة النحويين وهما أبو عمرو بن العلاء والكسائي بتشديد النون وتخفيف الميم^(٥)، وقراءة الحرميين وهما نافع المدني وابن كثير المكي بتخفيفهما... ويعرض رأيه في المسألة^(٦).

ويعرض كذلك لقراءة أبي بكر بتخفيف (إن) وتشديد (لما) ويخرج القراءة^(٧)....

فهو يعرض كل القراءات للآية الواحدة ويحللها ويناقشها ولا يقدم قراءة على أخرى.

ونلاحظ مما سبق ذكره عن القراءات أن ابن هشام أدرك أن القراءات منبع غزير يرفد اللغة، وسجل واف وأمين للغات العرب ولهجاتها، فاعتمد القراءات أساسا للقواعد والأصول النحوية.

(١) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٣٧١.

(٢) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٣٧١.

(٣) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٣٧١.

(٤) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٣٧١.

(٥) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٣٧٣.

(٦) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٣٧٣.

(٧) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٣٧٣.

ثالثاً: الحديث الشريف:

يراد بالحديث الشريف: "أقوال النبي صلى الله عليه وسلم، وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله أو أحواله، أو ما وقع في زمانه وقد تشمل كتب الحديث وأقوال التابعين أيضاً، كالزهري، وهشام بن عروة، ومروان بن عبد العزيز. والذي جعل بعض اللغويين النحويين يثبتون أقوال التابعين هؤلاء مع الرسول والصحابة تقتهم بصحة صدورهم، فيحتجون بها في إثبات مادة لغوية أو دعم قاعدة نحوية أو صرفية"^(١).

استشهد ابن هشام بالأحاديث النبوية، فاستشهد بـ(ثمانية وسبعين) حديثاً في (خمس وتسعين) مرة، ولكننا نجد استشهاده بالأحاديث قليلاً بالنسبة لما أورده من آيات قرآنية أو أشعار، وربما كان السبب في ذلك الخلاف الدائر في الاحتجاج بالأحاديث النبوية، فأراد ابن هشام أن لا يكثر منها، وبالوقت نفسه استشهد به ليثبت أن الحديث النبوي أصل من أصول السماع التي يجب الاعتماد عليها في التعيد النحوي.

أما عن طريقته بالاستشهاد فهي كما يلي:

أ- أحاديث أوردها لإثبات قاعدة نحوية ارتأها:

ومثال ذلك: ١- في موضع بيانه لإعراب جملة البسمة، فعرض لرأي البصريين أنها اسمية بتقدير ابتدائي باسم الله، ولقول الكوفيين أنها فعلية بتقدير أبدأ باسم الله. ثم رأي الزمخشري بأنها جملة فعلية ولكنه يقدر الفعل مؤخراً ومناسباً لما جعلت البسمة مبتدأ له، فيقدر باسم الله أقرأ، وباسم الله أحل^(٢)... هذا ما يؤيده الحديث (باسمك ربي وضعت جنبي).

(١) سعيد الأفغاني- في أصول النحو، ص ٤١.

(٢) ابن هشام- مغني اللبيب ص ٤٩٦.

٢ - أن بيد تكون بمعنى غير^(١) والدليل على ذلك الحديث النبوي الشريف "تحن الآخرون السابقون [يوم القيامة] بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا".

وقد تكون بمعنى من أجل^(٢) والدليل على ذلك الحديث النبوي الشريف "أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر"^(٣).

وقد يعرض كذلك لآراء النحاة في الحديث، حيث قال ابن مالك وغيره أن (بيد) هنا بمعنى (غير) ويعطي ابن مالك بعد ذلك دليلاً شعرياً على هذا القول، وكذلك رأي أبي عبيدة على مجيئها بمعنى (من أجل) وكذلك أنشد بيتاً شعرياً على ذلك^(٤).

ب- أحاديث أوضح ما دار حولها من آراء:

ومن جانب آخر قد يورد الحديث النبوي ويستشهد به بعد استشهاده بالآيات القرآنية لمزيد من التأصيل، ومثال ذلك في معرض حديثه عن الفعل، وأنهم قد يعبرون به عن أمور، منها إرادته، وأكثر ما يكون ذلك كما يقول ابن هشام بعد أداة الشرط^(٥)، ويستشهد على ذلك بآيات، وكذلك في الحديث الذي ورد في صحيح بخاري "إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل".

ومع هذا فإننا نراه أحياناً يتحرز من الأخذ ببعض الأحاديث، ويقول مثلاً "لأنه قليل فلا يخرج عليه التنزيل"^(٦) مثال ذلك عندما تحدث عن (بلى) أنه لا يجاب بها الإيجاب وقال ذلك متفق عليه، ثم أورد بعض الأحاديث التي تخالف القاعدة السابقة

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ١٥٥.

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ١٥٥.

(٣) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ١٥٥.

(٤) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ١٥٦.

(٥) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٩٠٣.

(٦) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ١٥٤.

مثل: الحديث الوارد في صحيح مسلم: (أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟ قالوا: بلى).. فلم يحتج ابن هشام بهذا الحديث مع أنه أصل من أصول الاحتجاج. ومن خلال ما سبق ذكره، يتضح لنا أن ابن هشام اعتمد على الحديث باعتباره أصلاً من أصول النحو، ولكنه مع هذا رفض الأخذ به عندما خالف الإجماع المقيس عليه، وخاصة إذا كانت هنالك آيات قرآنية تثبت عكس ما جاء فيه. أما الأحاديث الشريفة التي سلمت روايتها، وقوي سندها فكان يستشهد بها. ونلاحظ كذلك أنه خالف في ذلك الكوفيين، فكان وكأنه على المذهب الوسط بين المجيز والمانع.

ثالثاً: - الاستشهاد بالشعر:

طغى اهتمام اللغويين والنحاة بالشعر في مواطن الاحتجاج على ما سواه وهل أدل من ذلك من تخصيص كلمة الشاهد ودلالاتها للوهلة الأولى على الشعر وحده. ونلاحظ كذلك أن الشاهد الشعري يقع في المرتبة الثانية في موضوع الاحتجاج بعد القرآن الكريم، وإن كان الشعر الجاهلي هو الأسبق، لكن ذلك الشعر ما هو إلا كلام إنسان، طاله النحل والاختلاف في الرواية، والتردد في صحة نسبته إلى قائله، وما شابه ذلك من الأمور التي تنزه عنها كلام الله جل قدره.

ومن هنا نلاحظ عناية العلماء بالشواهد الشعرية دراسة وتحليلاً، ونسبتها إلى قائلها، الأمر الذي يدل على مدى تفصيهم لهذه الشواهد. فنلاحظ أن علماء اللغة والنحو والصرف اتخذوا الشعر الذي أجمعوا على صحة الاحتجاج به حجة لتثبيت قاعدة أو إقرار حكم أو شرح لألفاظ، وتوضيح لها، لذلك لم يكن من علماء النحو من كان مقلاً في الاستشهاد بالشعر، أو مكثراً به كما هو الحال في الاستشهاد بلغة الحديث، فعلماء النحو كلهم استشهدوا بلغة الشعر.

وعناية علماء العربية بذلك واهتمامهم، وحرصهم الشديد جعلهم يتشددون في الاحتجاج بالشعر، فحرصوا في نقل الشواهد عن الفصحاء من الأعراب أو عن الثقات الذين روى الشعر عنهم، فقد خرّج سيبويه لمشافهة الأعراب.

والقارئ لهؤلاء العلماء يجدهم يصرحون بسماعهم عن العرب الفصحاء، وأخذهم عنهم في الكتاب مثلاً "سمعناه من العرب يُنشِدونه"^(١).

(١) سيبويه - الكتاب، ج ١، ص ٨٦ - ٤٠٥.

وقسم علماء اللغة الشعراء الذين يُحتج بشعرهم إلى أربع طبقات وهي:-

- الطبقة الأولى :- الشعراء الجاهليون وهم قبل الإسلام، كما مرئ القيس والأعشى.

- الطبقة الثانية :- المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسان.

- الطبقة الثالثة :- المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق .

- الطبقة الرابعة :- المولدون ويقال لهم المحدثون وهم من بعدهم إلى زماننا، كبشار بن برد وأبي نواس . ونقل ثعلب عن الأصمعي أنه قال :-ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة (١٥٠هـ) وهو آخر الحجج^(١).

فالتبقتان الأولى والثانية يستشهد بشعرهما إجماعاً، أما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وأما الرابعة، فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به^(٢)، وأول الشعراء المحدثين بشار بن برد (١٦٧هـ)^(٣).

وحرص النخاعة على الاستشهاد بأشعار القبائل التي لا تجاور الأعاجم في أطراف الجزيرة وتخومها^(٤) ولم يأخذوا عن سكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم.

(١) السيوطي - الاقتراح، ص ٢٧.

(٢) البغدادي - خزنة الأدب، ج ١، ص ٦.

(٣) السيوطي - الاقتراح، ص ٢٧٠.

(٤) السيوطي - الاقتراح، ص ٥٦.

وثمة قواعد^(١) وشروط لا بد من توافرها لقبول الشاهد، لا يتسع المقام لذكرها، غير أنهم لم يجوزوا الاحتجاج بشعر ولا نثر لا يعرف قائله مخافة أن يكون لمولد، أو لمن لا يوثق بفصاحته. وُعدت أبيات سيبويه أصح الشواهد، فاعتمد عليها خلف بعد سلف، بيد أن فيها أبياتاً عديدة جهل قائلوها. ومما سبق تعرفنا على الطبقات الشعرية المختلفة وبأيها يحتج العلماء. والآن سنتبين طريقة وموقف ابن هشام من الاستشهاد بالشعر:

نلاحظ أن ابن هشام كان له ولع شديد بالشاهد الشعري، فكتب ابن هشام عامة، وكتاب المغني خاصة مليء بالشواهد النحويّة من الشعر، فأبيات الشعر في مغني اللبيب عن كتب الأعراب ألف ومئتان وثلاثة.

وابن هشام في استشاده بالأبيات الشعرية لم يكن بصري النزعة أو كوفي النزعة، بل كان صاحب منهج خاص وضعه هو نفسه، فالبصريون تشددوا في قبول الشواهد الشعرية، لأنهم حصروها في قبائل معينة وبزمان معين، في حين ان الكوفيين أخذوا من كل قبيلة، واستشهدوا بكلام كل عربي، وقبلوا كل ما ورد من العرب، ولو كان الوارد صدر بيت أو عجزه.

(١) سعيد الأفغاني - في أصول النحو، ص ٤٩.

منهج ابن هشام في الاستشهاد:

درس شواهد، دراسة تاريخية أدبية نحوية ومثال ذلك، عند حديثه عن (كأن)

أنها تنصب الجزأين:

قال:-- "رعم قوم أن (كأن) قد تنصب الجزأين وأنشدوا:--

كأن أذنيه إذا تشوفاً قادمة أو قدماً محرفاً

وانتبه ابن هشام إلى أن هذه الرواية للبيت خاطئة وقال:

"الخبر محذوف، أي يحكيان، وقيل إنما الرواية تخال أذنيه، وقيل الرواية قادمة

أو قلما محرفاً بألفات غير منونة، على أن الأسماء مثناة، وحذفت النون للضرورة،

وقيل: أخطأ قائله، وهو أبو نخيلة، وقد أنشده بحضرة الرشيد فلحنه أبو عمرو

والأصمعي، وهذا وهم، فإن أبا عمرو توفي قبل الرشيد^(١).

ومن جانب آخر كان يفسر بعض المفردات التي تأتي في الأشعار التي يستشهد بها:

ومثال ذلك استشهاده ببيت انشده أبو عبيدة على أن (بيد) تأتي بمعنى من (أجل) قوله:

عمداً فعلت ذلك بيد أني أخاف إن هلكت أن تُرنني

فيقول تُرنني: من الرنين، وهو الصوت^(٢)، وأحياناً يعطي تفسيراً كاملاً للبيت

الشعري الذي يورده مثال:

عندما أورد بيت امرئ القيس:--

كأن دثاراً حلققت بلبونهِ عقابٌ تنوفى لا عقاب القواعل

على أن العطف لا يمتنع بـ(لا) على معمول الفعل الماضي.

(١) ابن هشام- معني اللبيب، ص ٢٥٥.

(٢) ابن هشام- معني اللبيب، ص ١٥٦.

فقال: دثار: اسم داع، وحلقت: ذهبت، اللبون نوق ذوات لبس، تنوفى: - جبل

عال، والقواعل: جبال صغار^(١).

كذلك إيراده لبيت الفرزدق:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان
ويُفسر هذا البيت ويقول: (أي أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما)^(٢).

وتفسير الشعر ليس بغريب على عالم مثل ابن هشام الذي كان له اطلاع كبير على الشعر العربي، ودرايته به من الحقائق التي يؤكد أنها إنتاجه لأثرين رائعين متصلين اتصالاً بهذا الفن، وهما شرح قصيدة (بانت سعاد) وتخليص الشواهد، ففيهما من المباحث اللغوية والأدبية وتحقيق الشواهد ما يدل على غزارة علمه بالشعر^(٣).

يقبل الروايات المتعددة في الشاهد الواحد حاله بذلك حال كل النحاة، فكل رواية يصح الاستشهاد بها مادامت نقلت عن ثقة، مثال ذلك قبوله رواية من نصب ذهباً وصريفاً أو رواية الجمهور فيه بالرفع على الإهمال في البيت:-

بني غدانة ما إن أنتم ذهبياً ولا صريفاً ولكن أنتم الخزف
وقدم تخريجاً لها على أنها نافية مؤكدة لـ(ما) وليست زائدة^(٤).

ومثال ذلك أيضاً عندما تحدث عن النواحي التي تفترق فيها (هل) عن (الهمزة)^(٥)، وجعل الفرق العاشر أن (هل) تأتي بمعنى (قد). وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة مقدره معها، وقد جاء دخولها عليها في قوله:-

(١) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٣١٨-٣١٩.

(٢) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٢٧٣.

(٣) علي فودة نيل- ابن هشام الأنصاري آراؤه ومذهبه النحوي، ص ٤٩٨-٤٩٩.

(٤) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٣٨.

(٥) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٤٥٧.

سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم
 وابن هشام خالف هذا الرأي وقال إن (هل) لا تأتي بمعنى (قد) وقدم رواية
 أخرى للبيت وقال: "وقد رأيت عن السيرافي أن الرواية الصحيحة "أم هل" وأم هذه
 منقطعة بمعنى (بل) وقال كذلك وبتقدير ثبوت الرواية الأولى: فالبيت شاذ. وقدم ابن
 هشام كذلك تخريجاً له، وذلك من حرصه على الأخذ بالروايات المتعددة، وقال فيمكن
 تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد^(١).

١- أمّا عن الشعر المجهول القائل فقد وردت روايتان عن ابن هشام في هذا المجال
 الأولى: انه خالف الكوفيين بقضية الاستشهاد بما لم يعرف قائله؛ لأن الجهل
 بالناقل يوجب الجهل بالعدالة، وذكر ابن هشام في تعليقه على الألفية: "استدل
 الكوفيون على جواز مدّ المقصور للضرورة قوله:-

قد علمت أخت بني السّعاء
 وعلمت ذلك مع الجراء
 يالك من تمر ومن شيشاء
 ينشب في المسعل واللسهاء
 فمد: (السعلا) و (الخوا) و (اللها) وهي مقصورات، قال والجواب عندنا: أن
 الذي لا يعلم قائله فلا حجة فيه^(٢).

ولكن ذكر في كتابه شرح الشواهد، ما يخالف ذلك، فإنه قال: (طعن عبد
 الواحد الطراح في كتابه (بُغْيَةُ الأمل) في الاستشهاد بقوله:

لا تكثرن أني عسيت صائماً

(١) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٤٦٠-٤٦٢.

(٢) على فودة نيل- ابن هشام الأنصاري، أراؤه ومذهبه النحوي، ص ٥٠٠.

قال:- وهو بيت مجهول، لم ينسبه الشراح إلى أحد، فسقط الاحتجاج به، ولو صح قائله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها، وخمسين مجهولة القائلين^(١).

ومن هنا يتضح أن هنالك تناقضاً في رأي ابن هشام بالنسبة للشعر مجهول القائل، ويمكن أن يقال أن ابن هشام عدل عن رأيه في كتابه شرح الشواهد واعتمد الشعر المجهول القائل، ولكن هذا الكلام أيضاً مرفوض؛ لأنه في كتابه شرح الشواهد كذلك يعلق فيه على الكوفيين لجواز دخول لام الابتداء على خبر لكن بقول الشاعر:-

يلومونني في حبّ ليلي عواذلي ولكنني من حبّها لعميــــذ
بما يأتي:- "والكوفيون قاسوا على بيت لا يعرف قائله، ولا تتمته ولا نظيره، ثم هو محمول على زيادة اللام، أو على أن الأصل (لكن إنني) ثم حذف الهزة تخفيفاً ونون لكن للساكنين"^(٢).

ويورد البغدادي رأيه معلقاً على رد ابن هشام على الطراح: "أقول: الشاهد الذي جهل قائله إن أنشده ثقة كسيبويه وابن السراج والمبرد ونحوهم فهو مقبول يعتمد عليه، ولا يضر جهل قائله، فإن الثقة لو لم يعلم أنه من شعر من يصح الاستدلال بكلامه لما أنشده"^(٣).

وابن هشام قدم لرده على الطراح بقوله: "أمّا البيت الأول فمشهور، وطعن فيه عبد الواحد...". فهل عني ابن هشام بشهرة البيت المذكور بإنشاد الثقات له. أم أنه لا يمنع الاستشهاد بالشعر المجهول القائل إذا توافرت فيه صفات حددها لنفسه، وهي

(١) على فودة نيل- ابن هشام الأنصاري، آراؤه ومذهبه النحوي، ص ٥٠٠.

(٢) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٣٨٥.

(٣) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٢٨٥.

فصاحة القول وسلامته من الفساد، فلا يحتج بمن لا بست الضعف لغته، وخالطت العجمة كلامه.

أما عن النحاة الآخرين وموقفهم من البيت غير المعروف قائله: فيقول الزمخشري على لسان الأنباري: "هذا البيت غير معروف ولا يعرف قائله، فلا يكون حجة"^(١). مع أنهم قبلوا أبيات سيبويه غير معروفة القائل؛ لأنهم اطمئنوا إليها.

وابن هشام في كتابه المغني يستشهد بالأبيات غير المعروفة القائل على بعض القضايا النحوية، وذلك لأنه اطمئن إلى صحة لغتها، أو أنه احتج بها من قبله من علماء اللغة وأمثلة ذلك:-

أنه يستشهد بالبيت^(٢):

إن هَيْدَ المِليحةِ الحسَناءِ وأيَ مَنْ أضمَّرتَ لخلٍ وفِساءَ
على أن الهمزة قد تأتي فعلاً، فالهمزة فعل أمر، والنون للتوكيد، والأصل (إين) بهمزة مكسورة؛ وياء ساكنة للمخاطبة وهند: منادى والمليحة، صفة لهند، والحسناء إما نعت لها على الموضوع أو نعت لمفعول به محذوف بتقدير أمدح^(٣).

وكذلك باستشهاده على (إن) تكون زائدة مع (ألا) الاستفهامية كقوله:

ألا إن سَرَى ليليَ فَبِتَ كئيباً أحاذِرُ أن تنسأى النوى بغضوباً^{(٤)(*)}
وهو بيت مجهول القائل.

(١) الزمخشري- الكشاف، ٢ / ٢٧٤.

(٢) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٢٧-٢٨.

(٣) ابن هشام- مغني اللبيب ص ٢٧ - ٢٨.

(*) غضوب: اسم امرأة ولهذا لم ينصرف، (مغني اللبيب، ص ٣٨).

(٤) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٣٨.

في معرض حديثه عن (لا) وأنها لا تعمل إلا في النكرات خلافاً لابن جني

وابن الشجري وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة^(١):

وحلّت سواد القلب لا أنا باغياً سواها ولا عن حبسها متراخياً
وعليه بنى المتنبّي قوله^(٢):

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقياً
ذكر كثيراً من شعر المولدين أمثال أبي نواس وابن الرومي وأبي تمام وابن

المعتر وأبي فراس والمتنبّي الذي أكثر من ذكره.

وكل هؤلاء الشعراء يخرجون من دائرة طبقات الشعراء الذين يحتاج
بشعرهم، وبهذا خالف آراء النحاة السابقين، ولكن ليس تمام المخالفة، لأنه عندما كان
يذكر شعرهم، كان يكون على سبيل التمثيل بشواهد أخرى على القاعدة، ولا يكون هو
الشاهد الوحيد على القاعدة، أو لبيان خطأ أو لحن فيه.

مثال ذلك بيت المعري: - في وصف السيف:

يذيب الرعب منه كل غضب فلو لا الغممد يمسكه لسبالا
في الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها أن يراعي معنى

صحيحاً ولا ينظر في صحته في الصناعة: مثل تعليق الظرف بمحذوف، أي كائن

عليكم، ولحن فيه قول المعري هذا^(٣).

وعندما أورد قول المتنبّي :-

أي يوم سررتني بوصال لم ترعني ثلاثةً بصدد

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٣١٦ .

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٣١٦ .

(٣) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٧٠٢ .

فقد أورده للبيان على أن (أي) فيه ليست موصولة؛ لان الموصولة لا تضاف إلا إلى معرفة، فنلاحظ أن البيت هنا لم يستشهد به على قاعدة بل لتوضيح أمر فيه؛ خوفاً من اللبس الذي كان مراده الأول من تأليفه للكتاب^(١).

وكذلك يمثل على القاعدة الرابعة من الأصول العامة: أنهم يغلبون على الشيء ما لغيره، لتناسب بينهما ويورد على ذلك أمثلة منها (القمريسن) في الشمس والقمر في قول المتنبي:

واستقبلت قمر السماء بوجهها فأرثني القمرين في وقت معاً^(١)
ويقوم بتصحيح أخطاء في فهم المعنى في بعض الأبيات مثال ذلك: - في

القاعدة العاشرة من الأصول الكلية من فنون كلامهم القلب ومنها قول المتنبي :-

وعذلت أهل العشق حتى نقتله فعجبت كيف يموت من لا يعشق
قال فيه: "وزعم بعضهم في البيت السابق أن أصله كيف لا يموت من يعشق

والصواب خلافه، وأن المراد: أنه صار يرى أن لا سبب للموت سوى العشق"^(٢).

كان يرفض الاستشهاد ببعض الأشعار على اعتبار أنها نادرة، وشاذة، وبالتالي لا تبنى عليها قاعدة.

والشاذ كما يقول ما يكون مخالفاً للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته،

والشاهد من هذا النوع إما مقبول أو مردود والمقبول مخالف للقياس ..^(٤) ومثال

ذلك: - في معرض حديثه عن جواب لو وما، هي صور تمثله فيورد الأبيات التالية

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ١١٠.

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٩٠٠.

(٣) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٩١٣.

(٤) الجرجاني - التعريفات، ص ١٠٩.

ويقول:- إن الغالب على المنفي - أي الفعل المنفي - أن ينجرد من اللام إذا كان جواب لو:- ومنها قول الشاعر^(١):

ولو نعطي الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي
ويكمل ويقول ونظيره في الشذوذ اقتران جواب القسم المنفي بـ (ما) بها كقولـه^(٢):-

أما والذي لو شاء لم يخلق النوى لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي
ويكمل حديثه ويقول وقد ورد جواب (لو) الماضي مقروناً بـ(قد) وهو غريب كقول جرير^(٣):

لو شئت قد نقع الفؤاد بشرية تدع الحوائم لا يجدن غليلاً
ونظيره في الشذوذ اقتران جواب (لولا) بها كقول جرير أيضاً^(٤):

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادي
ومثال آخر عندما رد ابن هشام على الأخفش قوله إن (كي) جارة دائماً، وأن

النصب بعدها بـ (أن) ظاهرة أو مضمرة، قال: ويرده نحو {لكيلاًأسوا}^(٥) فإن زعم أن كي تأكيد للام كقولـه:

فلا والله لا يلقى لما بي ولا لما بهم أبداً دواء
للشاعر مسلم بن معبد^(*):

فيرد ابن هشام ويقول "بأن الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ"^(٦).

(١) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٣٥٨.

(٢) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٣٥٨.

(٣) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٣٥٨.

(٤) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٣٥٩.

(٥) الحديد: ٥٧-٢٣.

(*) ويروى عجزه "وما بهم من البلوى دواء" وهو الصحيح.

(٦) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٢٤٢، ولمزيد من الأمثلة للاستيضاح راجع ص ٤٤٤، ٤٤٣ ابن هشام-

مغني اللبيب، ص ٤٤٤، ص ٤٤٣، ص ٤٥٠.

نراه يحدد الشواهد التي يبني عليها القواعد أو يوضح فيسها الخلاف أو يمثل بها فيقول مثلاً هذا قليل، أو نادر.

وقد صرح ابن هشام بهذا الكلام فقال: - "اعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرراً" فالمطرر: لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والواحد نادر".^(١)

وأمثلة هذا في كتابه المغني:

١- حين تحدثت عن حالات (مذ) قال: ومن القليل في (مذ) قول (زهير بن أبي سلمى)^(٢).

لمن الديار بقتة الحجر أفوين مذ حجج ومذ دهر
ومن الكثير في (مذ) قول امرئ القيس^(٣):

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت آثاره منذ أزمان
ومن النادر أن تقع الكاف ومخفوضها كقوله^(٤):

ويوماً توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
يورد الأبيات الشعرية التي فيها لغز معين (أي من الألغاز في الشعر)، ويورد آراء

العلماء فيه، وفي النهاية يعطي رأيه، تحت تنبيهه، أو تحت المسألة في معرض حديثه عن موضوع يرتبط بهذا اللغز... وأمثلة ذلك:

في معرض حديثه عن (لما) وأنها مركبة من كلمتين أورد اللغز: (لم يعرف قائله)^(٥).

لما رأيت أبا يزيد مقاتلاً أدع القتال وأشهد الهدى هجاء

(١) السيوطي - المزهري، ج ١، ص ٣٣٤.

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٤٤١.

(٣) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٤٤١.

(٤) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٥١.

(٥) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٣٧٣.

يقول ابن هشام: - "وهو لغز، يقال فيه ابن جواب (لما)؟ وبم انتصب (أدع)؟
وجواب الأول أن الأصل (لن ما) ثم أدغمت النون في الميم للتقارب ووصلاً خطأ
للإلغاز، وإنما حقهما أن يكتبتا منفصلين^(١).

ويكمل قوله: - ونظيره في الإلغاز قوله: -

عافت الماء في الشتاء، فقلنا برديه تصادففيه سخينا

هو كذلك بيت لم يعرف قائله - فيقال: كيف يكون التبريد سبباً لمصادفته

سخينا؟ وجوابه (بل رديه) ثم كتب على لفظه للإلغاز.^(٢)

أما عن أغراض الاستشهاد بالشعر التي أوردها ابن هشام في كتابه المغني فهي: -

١- تقرير حكم نحوي أو لغوي.

٢- للإبانة عن الشذوذ.

٣- بيان لغة من لغات العرب.

٤- للجمع بين ما اختلف فيه النحاة في مسألة معينة في شاهد واحد.

٥- للتمثيل ولمزيد من الإيضاح على قاعدة نحوية معينة.

أما بالنسبة للغرض الأول فقد ورد كثيراً عند ابن هشام ومن أمثاله: - عندما

تحدث عن أقسام (لو) قال: - والقسم الثاني أن تكون حرف شرط، إلا أنها لا تجزم،

فيقول أبو صخر الهذلي^(١): -

ومن دون رمسيناً من الأرض ستسب

لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

١- ولو تلتقي أصدوننا بعد موتنا

لظل صدى صوتي وإن كنت رمّة

وقول توبة بن الحمير:

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٣٧٥.

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٣٧٥.

ولو أن ليلى الأخيالية سَلَّمَت
علي ودوني جندلٌ وصفائحُ
لسلمت تسليم البشاشة، أوزقا
إليها صدى من جناب القبر صائحُ
٢- استشهد بقول جرير:-

أَقَلِّي اللومَ عاذلَ والعتابين
وقولي إن أصبتُ لقد أصابن
على أن تتوين الترنم (*) لا يختص بالاسم فقط^(٢).

٣- وفي استشهاده على تتوين الضرورة^(*): أورد قول امرئ القيس^(٣):-

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة
فقال لك الويلات إنك مرجلي^(٤)
٤- في استشهاده على أبواب البناء: قال: "الثالث أن يكون زماناً مبهماً، والمضاف إليه
فعل مبني، بناءً أصلياً كان البناء كقول النابغة الذبياني^(٥):-

على حين عاتبت المشيب على الصبا
أو بناءً عارضاً كقول أحدهم:
وأجتذبن منهنَّ قابي تحلماً
الغرض الثاني: - الإبانة عن الشذوذ:

ومن الأبيات التي أوردها للإبانة عن الشذوذ كقوله في الأمور التي لا يكون
فيها الفعل إلا قاصراً^(*) في الأمر العاشر منها كون الفعل على وزن أفعل، كاحرنبي
الديك إذا انتفش، وشذ منها قول الشاعر^(١):

-
- (١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٣٥٨.
(*) وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق، وهو الألف والواو والياء.
(٢) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٤٤٧.
(*) وهو اللاحق لما ينصرف.
(٣) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٤٤٩.
(٤) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٤٤٩.
(٥) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٦٧٢.
(*) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٦٧٢.
(*) أي لازماً لا متعد.

(*) قد جعل النعاس بغرندينسي أطرده عنني ويسرنديني

الغرض الثالث: - بيان لغة من لغات العرب:

في معرض حديث عن (حاشا) أورد أنها تكون للاستثناء واستشهد بقول

الجميح الأسدي:

حاشا أبا ثوبان؛ إن به ضناً على الملحاة والشتم

وقال: - " ويحتمل أن تكون رواية الألف في (أبا) على لغة^(١) من قال: -

ان أباهـ وأبـا أباهـا قد بلغا في المجد غايتاهـا

الغرض الرابع: شاهد أوضح ما دار فيه من الخلاف:

في معرض حديثه عن كان " قال: - زعم قوم أن (كان) قد تنصب الجزأين

وأشددوا بيتاً من الشعر:

كان أذنيه إذا تشوفا قادمة أو قلما محرفاً

فقل: - الخبر محذوف، أي يحكيان وقيل إنما الرواية تخال أذنيه، وقيل الرواية

(قادمة أو قلما محرفاً) بألفات غير منونة، على أن الأسماء مثناة، وحذفت النون

للضرورة، وقيل أخطا قائلهن وهو أبو نخيله^(١).

٢- قول الشاعر (مجهول القائل):

أبي جوده "لا" البخل واستعجلت به "تعم" من فتى لا يمنع الجود قاتله

وذلك في رواية من نصب البخل (تكون) لا زائدة، أما من خفض فـ (لا)

حينئذ اسم مضاف؛ لأنه أريد به اللفظ....، وقيل هي زائدة أيضاً في رواية النصب،

(١) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٦٧٢، ولمزيد من الأمثلة راجع المغني ص ٦٧٧، ص ٢٢٤، ص ١٦٣.

(*) والبيت مجهول القائل، ويقول الزبيدي عنه انه مصنوع.

(٢) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ١٦٦.

وذلك على أن تجعل اسماً مفعولاً، والبخل بدلاً منها قاله الزجاج، وقال آخر: (لا) مفعول به، والبخل مفعول لأجله..... وقال أبو علي الفارسي في الحجة: قال أبو الحسن: فسرتّه العرب ابي جوده البخل، وجعلوا (لا) حشواً^(٢).

والغرض الأخير من الاستشهاد بالشعر عنده : ضرب الأمثلة :-

وقد ورد هذا كثيراً في كتاب المغني ومنه:-

في معرض حديثه عن عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس:- استشهد بقول

امرئ القيس :-

وإن شفائي عبرة مهراقه
أيده بأمثلة كذلك من الشعر قال:

وقول حسان بن ثابت:

تناغي غزلاً عند باب ابن عامر
وكحل أمانيك الحسان بإئمد^(٣)

ومن خلال ما سبق نلاحظ اهتمام ابن هشام بالشعر اهتماماً بالغاً وذلك باعتباره

أصلاً مهماً من أصول السماع عن العرب وكذلك لما فيه من بلاغة وبيان.

٤- لغات العرب:

ورابع مظهر من مظاهر السماع هو لغات العرب، وهي جانب ثري من

جوانب التقعيد النحوي، واعتمد عليها النحاة اعتماداً كبيراً، فيقال أن الكسائي أنفد خمس

عشرة فنيّة حبر وهو يستمع من الأعراب ويسجل. وملأت كتب أبي عمرو بن العلاء

(١) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٢٥٥.

(٢) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٣٢٧-٣٢٨.

(٣) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٦٢٧-٦٢٨.

بيتاً له حتى السقف، كل ذلك من خلال جهود العلماء بجمع أشعار وكلام العرب حيث رحلوا في سبيل ذلك إلى البوادي طلباً للفصاحة^(١).

ويقول ابن جنّي في ذلك: وليس أحد من العرب الفصحاء إلا يقول إنه يحكى كلام أبيه وسلفه، يتوارثونه آخر عن أول، وتابع عن متبع، ليس كذلك أهل الحضرة، لأنهم يتظاهرون بينهم بأنهم قد تركوا وخالفوا كلام من ينتسب إلى اللغة العربية الفصيحة غير أن كلام أهل الحضرة مضاه لكلام فصحاء العرب في حروفهم وتأليفهم، إلا أنهم أخذوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح^(٢).

ولكن الفصاحة لم تكن مقسمة بالتساوي بين القبائل العربية، يقول الفارابي :-

"كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وإبانة عما في النفس، و الذين عندهم نقلت العربية، وبهم اقتدى، وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عندهم أكثر ما أخذ و معظمة، ولم يأخذ العلماء من القبائل المجاورة لأهل الشام أو الفرس أو المخالطة للهند والحبشة، لأنها اختلطت وتأثرت بلغة الأعاجم، لذلك فهي غير موثوق بصحتها، فتركوها ولم يحتجوا بها^(٣). ولكن ما هو المنهج الذي اتبعه العلماء في الأخذ عن هذه اللغات.

(١) سعيد الأفغاني - في أصول النحو، ص ١.

(٢) ابن جنّي - الخصائص، ج ٢، ص ٢٩.

(٣) السيوطي - الاقتراح، ص ١٩.

الجواب:- "إنهم حددوا قبائل معينة للأخذ عنها، وهذه القبائل هي قيس و تميم وأسد طيئ ثم هذيل، وكانت هذه القبائل متباعدة في أماكن إقامتها، ومتميزة في لهجاتها"^(١).

٢- أنهم حددوا فترة زمنية للاستشهاد بالشعر تمتد حوالي ثلاثة قرون ! قرن ونصف القرن قبل الاسلام، وقرن ونصف بعده^(٢).

وفي أخذهم عن هذه اللغات كانوا لا يميزون بين لغة من أخرى ويقول ابن جني في باب اختلاف اللغات وكلها حجة: "واعلم أن سعة القياس تتيح لهم ذلك، ولا تحظر عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها يقبلها القياس كذلك، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين، لأنها ليست أحق بذلك من الأخرى، ولكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداها فتقويها على أختها ألا ترى قول النبي (نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف)^(٣).

وقد أثار هذا التحديد الزمني و المكاني للاستشهاد شجون العلماء المحدثين وعلقوا عليه بما يلي:

بعضهم قال إن هذا المنهج فيه قصور، ذلك أنهم لم يفرقوا بين لغة وأخرى من القبائل التي استقر عندهم فصاحتها. ويوضح الدكتور علي أبو المكارم أن سبب هذا الخلل بالتفسير الخاطئ للسليقة عند النحاة أنهم اعتقدوا أن الذي يأخذون عنه عريبي مبراً من شوائب العجمة، فمن الضروري أن يكون ما يصدر عنه فصيحاً وصحيحاً^(٤).

(١) السيوطي- الاقتراح، ص ٥٦.

(٢) نهاد الموسى- في تاريخ العربية، ص ١٤.

(٣) ابن جني- الخصائص، ج ٢، ص ١١.

(٤) علي أبو المكارم- تقويم الفكر النحوي، ١٥٧-١٥٨.

ومن جانب آخر أخذ عليهم آخرون أنهم أهملوا العديد من اللغات وهذا جعلهم يأخذون اللغة فقط من بعضهم، مع أن الأولى بهم أن يأخذوا بكل اللهجات^(١).

وللدكتور نهاد موسى رأي مميز في تحديد فترة زمنية طويلة أطلق عليها عصر الاستشهاد، وهي حقبة لا يمكن أن تظل اللغة العربية فيها ثابتة، ومن ثم أسلم تحكيم الاعتبار الزمني إلى تسجيل وجهين للظاهرة الواحدة^(٢). ولكن لماذا ذهب النخاعة إلى البوادي وفعلوا هذا كله، مع أن القرآن الكريم بين أيديهم ويمثل قمة الفصاحة والبلاغة.

وللإجابة عن هذا السؤال يجيب الدكتور محمد عابد الجابري :-

ليس ذلك بسبب (التخيز الديني) وحده بل أيضاً؛ لأن المطلوب من عملية جمع اللغة تخصيصه من الخارج الذي يقتضي لغة ما تكسون إطاراً مرجعياً له سواء على مستوى اللفظ أو التعبير أو المعنى^(٣).

فالنخاعة أرادوا حل ما استشكل عليهم فهمه من الآيات في القرآن الكريم عن طريق الرجوع إلى لغة البادية، لما فيها من صفاء ونقاء. وكذلك أراد النخاعة واللغويون أخذ اللغة عن المتكلم الفطري وبالتالي وصف السليقة العربية وهذه المسألة يوليها اللغويون المعاصرون أهمية خاصة.

ومن هذا كله، نلاحظ أن الأخذ عن العرب كان يتسم بالوصفية والمعايرية في آن واحد، ففي حين توجهوا إلى العرب لسماع اللغة العربية من أفواههم. هذا العمل بحد ذاته وصفي، ولكن تحديدهم للزمان والمكان كان عملاً معيارياً.

(١) عباس حسن - اللغة والنحو، ص ٢٢.

(٢) نهاد موسى - قضية التحويل إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، ص ٥٢-٥٣.

(٣) محمد عابد الجابري - العلاقة بين اللغة والفكر في الثقافة العربية، البحث اللساني والسميائي، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٥م، ص ١٤٠١.

والمنطق فيما عملوا، إذ كيف سيقعد النحوي لكل اللغات واللهجات في كل الأزمنة فهذا العمل صعب جداً؛ لأن اللغة في تطور ونمو. ولأن هدفهم الأساسي هو فهم النصوص القرآنية، وحفظ هذا المستوى الرفيع من اللغة الفصحى، فقد كان ما فعلوه متفقاً والهدف السدي أرادوا.

ابن هشام و اللغات :

احتج ابن هشام بما رواه علماء اللغة والنحو القدماء عن العرب : وهذا واضح ونلاحظه في معظم أبواب المغني، وسار على نهج أئمة النحو في نسبة بعض اللغات إلى الغلط، لأنها بعيدة عن القياس وفي شرح بعضها وبيان وجوهها، كل ذلك في إمام لما قيل حولها من أقوال العلماء فمنهجه يمكن أن يتحدد من خلال النقاط التالية:

١- لم يمنعه الاحتجاج باللغات من نسبة التلفيق لمن يقعد للعربية على أساس واه، ومن ذلك ابن مهران عندما خرج آية {إن البقر شابهت} (١).

محتجاً أن العرب تزيد تاء على التاء الزائد واستشهد بالبيت:

تتقطعت بي دونك الأسباب

فيقول ابن هشام (ولا حقيقة لهذا البيت ولا هذه القاعدة) (١).

ويصف بعض اللغات بالشذوذ ويبيدي استغرابه: ذلك، لأن اللغات تخالف القياس، ومن

ذلك اللغة التي أورد فيها ابن مالك الفعل مجزوماً بعد (لعل) عند سقوط الفاء كما في:

لعل التفاتاً منك نحوي مقدر يمل بك من بعد القساوة للرحم

قال: وهو غريب (٢)، ومثله الجرب (لعل) بلغة عقيل (٣) والجرب (متى)

بلغة هذيل (٤) فنلاحظ أنه لا يخرج قواعده على أساسها ولكنه مع ذلك يذكرها، وذلك

من باب حرصه على إيراد كل اللغات المتصلة بالقاعدة التي يريد، وإن لم يقعد على (١) البقرة: ٧٠.

باب حرصه على إيراد كل اللغات المتصلة بالقاعدة التي يريد، وإن لم يقعد على أساسها.

يصف بعض اللغات بالندرة كما في دخول (على) على (عن) في قول الشاعر:

على عن يميني مرت الطير سَنحاً وكيف سنوح و اليمين قطيع
"يقول : وهذا نادر والمحفوظ منه بيت واحد^(٥). وكان في تعييده عادة يأخذ

بلغة الأكثرين^(٦).

ويخرج بعض الأمثلة على أساس لغة من اللغات ويثبت خطأ النحاة في هذا المثال؛ مثال ذلك في معرض حديثه عن الوجه الثالث للنون، وهي نون الإنث يقول: وهي اسم في نحو (النسوة يذهبن) خلافاً للمازني، وحرف في نحو (يذهبن النسوة) في لغة من قال (أكلوني البراغيث)، خلافاً لمن زعم أنها اسم، وما بعدها بدل، أو مبتدأ مؤخر و الجملة قبله خبره^(٧).

للإشارة إلى عدد اللغات التي قد تأتي بها المفردة، مثال ذلك "وفي ربّ ست عشرة لغة. ١- ضم الزاء وفتحها، وكلاهما مع التثديد و التخفيف^(٨)، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنة أو محرّكة ومع التجرد منها، فهذه اثنتا عشرة، والضم والفتح مع

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٧٠٨.

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٢٠٦.

(٣) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٣٧٧.

(٤) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٤٤١.

(٥) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ١٩٩.

(٦) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ١٩٩-٢٠٠.

(٧) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٤٤٩-٤٥٠.

(٨) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ١٨٤.

إسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف، ومثله كذلك في معرض حديثه عن (لعل) قال: وفيها "عشر لغات مشهورة"^(١).

نلاحظ كذلك أنه من الممكن أن يخطئ من يخرج بعض المسائل على اللغات لمخالفتها للقياس، ومثال ذلك عندما تحدث عن التاء: قال "وهم ابن خروف فقال: في قولهم في النسب (كنتى) إن التاء هنا علامة كالواو في (أكلوني البراغيث) ولم يثبت في كلامهم أن هذه التاء تكون علامة"^(٢).

كان يخرج بعض الأشعار التي خالفت تراكيبها القياس على أساس لغة من اللغات: كالجزم بـ (لو) في قول الشاعر:-

لو يشأ طار به ذو ميعة لاحق الأطال نهد ذو خصل
قال:- " زعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة ماء، وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري أي حمله على الضرورة، وخرج هذا على أن صحة الإعراب سكنت تخفيفاً"^(٣).

كان يحرص على ذكر اللغات المختلفة لمسألة معينة فيقول: ومن اللغات إعمال إن عمل (ليس) كما سمع من أهل العالية إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية^(٤) وكذلك إهمال بني تميم (ليس) في قولهم "ليس الطيب إلا المسك"^(٥). بالرفع، و "مكره أخاك لا بطل" وغيرها^(٦).

(١) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٣٧٩.

(٢) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ١٥٧.

(٣) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٣٥٧.

(٤) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٣٦.

(٥) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٨٣.

(٦) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٢٨٦.

ومن هنا يتضح أن ابن هشام أورد العديد من اللغات في أثناء عرضه للمسائل النحوية، وكان القياس عنده أولى، أما من خالفت القياس وثبت أنها نقلت عن العرب الفصحاء فكان يخرجها على سبيل لغة معينة.

وكان يذكر مثلاً لغة (أكلوني البراغيث) في لغة طيئ أو أزد أو بلحارث، ثم يعرض لرأي سيبويه، ويتأول لها كثيراً لحرصه على اطراد و سيادة القياس^(١) وهو بهذا لم يخرج عما فعله النحاة قبله.

٥- الأمثال والأقوال المأثورة:

الوجه الخامس من وجوه السماع هو الأقوال والأمثال المأثورة، حيث تحتل مكانة عالية في الاستشهاد اللغوي، إذ استخدمها أصحاب اللغة للدلالة على مسائلهم وهذه الأقوال والأمثال تروى عن العرب الفصحاء الموثوق بلغتهم وتستند إلى طرق الرواية الصحيحة. والمرويات النظرية هذه قسمان:

١- قسم موثوق بصحته ويحتج به النحاة وهو الذي قيل في فتره زمنية محددة بقراءة

ثلاثة قرون؛ قرن ونصف قبل الإسلام وقرن ونصف بعده.^(٢)

٢- وهو ما قيل بعد هذه القرون الثلاثة حتى أوائل القرن الرابع الهجري، وهو إما

منقول من أهل البادية وهو حجة، أو من أهل الهند وهو ليس حجة^(٣).

(١) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٤٧٨.

(٢) عصام نور الدين- منهج ابن هشام من خلال شواهد، مجلة الباحث، ع ٢٤، ص ٥، آذار، ١٩٨٣، ص ٢.

(٣) عصام نور الدين- منهج ابن هشام من خلال شواهد، مجلة الباحث، ع ٢٤، ص ٥، آذار، ١٩٨٣، ص ١٢٢.

أما ابن هشام فقد حذا حذو النحويين في الاحتجاج بلغة الأمثال لكثرة دورانها على الألسنة، فنلاحظ أنه استشهد بتسعة وأربعين مثلاً أو قولاً في اثنتين وستين مناسبة. وكان يعرضها على سبيل الاستشهاد أو على سبيل التمثيل :-

مثال ذلك في معرض حديثه عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب^(١):
 الجملة المضاف إليها ومحلها الجر، ولا يُضاف إلى الجملة إلا ثمانية؛ الرابع منها :-
 ذو في قولهم (أذهب بذي تسلم)^(٢) وكذلك استشهاده على أن الشيء يعطى حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه قال: وله صور كثيرة منها:

قولهم في "اللهم اغفر لنا أيتها العصابة" بضم أية ورفع صفتها، كما يقال (يا أيتها العصابة) وإنما كان حقهما وجوب النصب، كقولهم "تحسن العرب أقرى الناس للضيف، ولكنها لما كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة في النداء أعطيت حكمها وإن انتفى موجب البناء^(٣).

للتمثيل على قاعدة معينة، ومثال ذلك في الجملة المسند إليها، وهي جملة أضافها ابن هشام إلى الجمل التي لا محل لها من الإعراب، بالمثل "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه" إذا لم تقدر الأصل أن تسمع، بل يقدر تسمع قائماً مقام السماع^(٤).

ومن هذا كله يتضح أن السماع كان مصدراً مهماً في التقعيد النحوي عند ابن هشام، واعتمد عليه اعتماداً كبيراً في كتابه مغني اللبيب في كافة أشكاله، من القرآن والحديث والشعر و اللغات والأمثال النحويّة العربية.

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٥٤٨.

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٥٤٩.

(٣) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٨٩١.

٢- القياس :

وهو الركيزة الثانية من ركائز النظرية النحوية وقد اعتمد عليه ابن هشام كذلك في التععيد النحوي.

أما عن منهج ابن هشام في استخدامه للقياس، فالدارس لكتب ابن هشام عامة وللمغني خاصة يلاحظ أنه سار على نهجهم، وأخذ عن قياساتهم، وأحكامهم في القياس. فكثرت القياس عنده في الباب الثامن من كتابه عندما وضع أصولاً عامة وقواعد يتخرج عليها العديد من الصور الجزئية. كذلك كثرة الشواهد في كتابة دليل واضح على كثرة القياس، فما دام هنالك سماع فهناك قياس.

فابن هشام احتكم إلى القياس في المغني، ومن ذلك ترجيحه أن يكون التقدير في قول قيس بن الملووح:-

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة إلى فهلأ نفس ليلى شفيها
فالتقدير "فهلا شفعت نفس ليلى" لأن الاضمار من جنس المذكور أقيس^(٢).

ونراه غالباً ما يقبس على الأقيس في اللغة فلا يرضى ما يجوز القياس إن كان ثمة أقيس، وعلى هذا قولهم (أل) أقيس من قولهم الألف واللام^(٣).

ويصف ابن هشام بعض القراءات بالشذوذ إذا خالفت القياس على ما كثر وروده وسماعه عن العرب ومن هذا. عندما تحدث عن العطف بعد الهمزة بأو، قال:- "إن كانت همزة

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٥٥٩.

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ١٠٣.

(٣) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٨٧٣.

(سواء عليهم أن نذرتهم أم لم تنذرتهم)

التسوية لم يجز قياساً، وبذلك وصف قراءة ابن محيص للآية {سواء عليهم أن نذرتهم أم لم تنذرتهم} بالشذوذ فقال "وهذا من الشذوذ بمكان،" وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياساً^(١).

وأنة كذلك يريد من القياس أن يكون خالياً من التكلف مطرداً في جميع المواضع، يقدر فيه الشيء في مكانه الأصلي، غير مخالف للأصل بالحذف ووضع الشيء في غير محلّه. لذلك نراه ينكر على أهل الكوفة اطلاقهم (الذي) على الجماعة وذلك كقول الشاعر:-

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد
لاسيما وأنهم يقيسونه.

يقول ابن هشام "وهذا ليس بالسهل، والأولى قول الجماعة:- أنه بتقدير مبتدأ، أي هو أحسن"^(٢).

والقياس عند ابن هشام لا يعتمد إلا إذا كان له سند من كلام العرب يعتمد عليه، فإذا لم يكن له سند امتنع القياس، ومن هنا يتضح أنه وافق الكوفيين والمبرد وابن السراج في منع تقديم خبر ليس، لأنه لم يسمع مثل ذاهباً لست، ثم ألحقها ابن هشام بـ (عسى) من حيث الجمود في كل منهما، وعسى خبرها لا يتقدم باتفاق، فكذلك ليس، لأن علة المنع في عسى متحققة في ليس وهذا المنع قياس^(٣).

ويظهر أن ابن هشام حرص كنجاة البصرة غير المبرد - على التشدد في القياس وعدم التوسع، فلم يقس إلا على المسموع من العرب الثقات. ومن ذلك حذف (أن) الناصبة وإبقاء عملها، فقد قال به وهو يراه مطرداً في مواضع، وشاذاً في

(١) ابن هشام - معني اللبيب، ص ٦٤.

(٢) ابن هشام - معني اللبيب، ص ٧١٧.

(٣) ذكر هذا المثال : عبد العال سالم مكرم - المدرسة النحوية في مصر والشام، ص ٤٢٩.

أخرى، ويعرض أمثلة لذلك، أما رفع الفعل بعدها يقول ابن هشام يسهل الأمر "ولكنة لا ينقاس"^(١).

وابن هشام أحاط بكل ما فعله النحاة القياسيون قبله وتبصر فيه، وعنى بعرض آراء النحاة في القضية المقيسة، فكثر قوله: ويقاس عليه اتفاقاً، "لا يقاس عليه إجماعاً"، و"الصواب قول الجماعة، والأولى قول الجماعة".

واستشهد ابن هشام في باب ما يجب على المبتدئ من الإعراب أن يتحرز منه، أمثلة من القياس الفاسد للابتعاد عنه ومن أمثلة ذلك.

يقول: أن يلتبس على المبتدئ الأصلي بالزائد ثم يضع أمثلة لذلك ويورد قصته مع رجل من الفقهاء: يقول "ذكر لي عن رجل كبير من الفقهاء ممن يقرأ علم العربية أنه استشكل قول الشريف المرتضي:

أُتَيْتُ رِيَّانَ الْجَفُونِ مِنَ الْكُرَى وَأَبَيْتُ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ
وَقَالَ: كَيْفَ ضَمَّ النَّاءُ مِنْ تَبَيْتٍ وَهِيَ لِلْمَخَاطَبِ لَا الْمَتَكَلِّمِ؛ وَفَتَحَهَا مِنْ أَبَيْتٍ

وهو للمتكلم لا للمخاطب؟ ويجيب ابن هشام عن هذا التساؤل للحاكي ويقول: إن الفعلين مضارعان، وإن الناء فيها لام الكلمة، وإن الخطاب في الأول مستفاد من نساء المضارعة، والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة^(٢).

ويكمل ويقول:- وحكى العسكري في كتابه التصحيف :

إنه قيل لبعضهم: ما فعل أبوك بحماره؟ فقال:- باعه! فقيل: لم قلت باعه؟ قال

فلم قلت أنت بحماره؟ فقال أنا جررته بالباء فقال: فلم تجر بأوك وبائي لا تجر؟^(٣).

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٨٣٩.

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٨٧٦-٨٧٧.

(٣) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٨٧٧.

ويكمل ابن هشام ويقول :-

ومثله من القياس الفاسد ما حكاه أبو بكر التاريخي:- أن رجلاً قال لسماك في البصرة:- بكم هذه السمكة؟ فقال: بدرهمان، فضحك الرجل، فقال السماك: أنت أحمق، سمعت سيبويه يقول ثمنها درهمان^(١).

أما عن ظهور الأمثلة المقيسة و المصنوعة:- فنلاحظ أن الشيء الظاهر والعام الذي يبدو من خلال كتابه المغني غلبة الشواهد والأمثلة من القرآن أو الحديث أو الشعر، أما عن الأمثلة المصنوعة فابن هشام تحاشاها وابتعد عنها، ومع هذا وردت بقلة في كتابه مغني اللبيب^(*). مثال ذلك "لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً" في باب العطف فقال: "إن جزمت فالعطف على اللفظ، والنهي عن كل منهما، وإن نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى والنهي عند الجميع على الجمع ويكمل... عرض الآراء المختلفة لهذا الشاهد^(٢).

وذكر عن مسوغات الابتداء بنكرة: أن يكون بثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة، نحو "شجرة سجدت"، و"بقرة تكلمت"، إذ وقوع ذلك من افراد هذا الجنس غير معتاد، ففي الإخبارية عنها فائدة بخلاف نحو رجل مات" ونحوه^(٣).

من خلال كل ما سبق اتضح لنا أن ابن هشام اعتمد القياس وهو الأصل الثاني من أصول النحو، ولم يخرج عما أورده النحاة بل سار على نهجهم واتبعهم.

(١) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٥٤٥.

(*) وقد ورد ذكر مثل هذه الأمثلة في المغني، ص ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٢.

(٢) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٦٢٦ - ٦٢٧.

(٣) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٦٣.

٣- العامل النحوي:

يعد تفسير الإعراب من الدعامات التي تقوم عليها نظرية النحو العربي وترتبط بالإعراب بوشائج وثيقة، العلامات التي تظهر في أواخر الكلم.

فالحديث عن الإعراب يؤدي بنا إلى طرح السؤال والعامل؛ وما هو الشيء الذي ينظم البحوث اللغوية والنحوية كالعقد؟.

الجواب: إنه مؤثرات لفظية وأخرى معنوية تستجيب بها علامات الإعراب والبناء في أواخر الكلمات^(١).

والعامل عند النخاة ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب وهو أساس لتفسير نظام الإعراب ووسيلة لإرساء القواعد التي أدت إلى استعمال الأقيسة واستنباط العلل^(٢)(*).

والعوامل نوعان: عوامل لفظية: كالأفعال والحروف وبعض الأسماء، والأفعال أقوى العوامل اللفظية، لطول باعها، فهي تعمل فيما تقدم عليها وفيما تأخر عنها، ظاهرة أو محذوفة، ترفع الفاعل وتنصب المفعول، بأنواعها المختلفة فهي أقوى من الحروف والأسماء، وأقوى الحروف بالعمل هي التي تختص بالأفعال كالحروف الجازمة، ثم التي تختص بالأسماء كالحروف المشبه بالأفعال، ولم تعمل الحروف غير المختصة كهزمة الاستفهام وغيرها، أو

(١) انظر: الحلواني- في أصول النحو، ص ١٣١.

(٢) الجرجاني- التعريفات، ج ٢، ص ٦٢٤.

(*) اختلفت آراء النخاة حول طبيعة العامل، فيرى سيبويه أن للعامل قوة في إحداث الإعراب، وابن جني أرجع العامل للمتكلم، ويرى آخرون أن مسألة العامل تعود إلى الاستعمال اللغوي عند العرب فقالوا هكذا نطق العرب.

انظر: عزيزة فوال- المعجم المفصل للنحو العربي، ص ٦٢٤.

يعمل من الأسماء اسم الفاعل تشبيهاً بالفعل واسم المفعول والمصدر، ويعمل الاسم لشبهه بالحروف كأسماء الشرط تشبيهاً بـ (إن)^(١).

أما النوع الثاني: فهو العوامل المعنوية وهي أقل تأثيراً، لكنها عاملة فالمبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو عامل الرفع بالخبر^(٢).

وإلى الخليل بن أحمد الفراهيدي يعود فضل تثبيت أصول فكرة العامل وإظهارها، لتبدو على ما هي عليه، وسار على منهجه سيويه الذي بنى كتابه على أساس نظرية العامل، ونظر بعين الرضا إلى كل ما فعله الخليل، فهو يرى أن حركات البناء والإعراب تتغير بتغير العامل^(٣)، والأصل فيه أن يتقدم^(٤).

والعامل يعمل مضمراً قال: "وإذا عملت العرب شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهراً في الجر والنصب والرفع، نقول: الهلال، وتريد هذا الهلال^(٥)."

وصنف العلماء العوامل على درجات وختلفوا في قوته وضعفه، فقالوا عامل قوي كالفعل التام، وعامل ضعيف كأخوات ليس، وعامل قوي حيناً وضعيف حيناً آخر مثل (إن) الناصبة قبل أن تسبقها اللام ثم بعد أن تدخل عليها^(٦).

ولكن بعض العلماء الآخرين رفض فكرة العامل مثل ابن جني حيث قال إن الذي يحدث الرفع والنصب والجر هو المتكلم نفسه^(٧).

(١) الجرجاني - التعريفات، ج ٢، ص ٦٢٤.

(٢) سيويه - الكتاب، ١٢٦/٢.

(٣) سيويه - الكتاب، ١٣/١.

(٤) سيويه - الكتاب، ١٢٩/١.

(٥) سيويه - الكتاب، ١٠٦/١.

(٦) عزيزة فوال - المعجم المفصل في النحو العربي، ص ٦٢٥.

(٧) المختار محمد ولد أباه - تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص ٧٦.

"ومهما يكن من رأي القدماء في فكرة العمل، أهسي للمتكلم نفسه أم هي من (مضامة) اللفظ إلى اللفظ، أو بائتمال المعنى على اللفظ، فكما يقول أبو الفتح فإن العامل كان ولا يزال حجر الزاوية في النحو العربي^(١).

فهو من القضايا التي تناولها المحدثون بالبحث والتمحيص ويأتي تناول هذه المسألة في إطار السعي لاستجلاء ملامح صورة تتلاقى فيها عناصر ثلاثة: التعليل والإعراب والعامل، وهي عناصر تشكل بتضافرها مع القياس والسماع مجموع دعائم النظرية النحويّة.

واللغة العربية لغة معربة، ومن يحذق النظر في كتابات المحدثين ير أنهم يجعلون هذه السمة أي الإعراب منطق البحث في العامل، وهم يقررون أن النحاة القدامى، وهم يقصدون إلى تأصيل مقاصد الحركات الإعرابية، حاولوا فلسفة تغيير هذه الحركات على نهايات الأسماء والتماس علل مناسبة لهذه التغييرات فنشأ بذلك ما تعارف عليه القدماء والمحدثون بالعامل^(٢).

ويكاد يجمع النحاة المعاصرون على أن النحاة أقاموا فكرة العامل بوحى من المناهج الفكرية التي سادت الأمصار الإسلامية ولاسيما الفلسفة وعلم الكلام، فلا توجد فكرة دون موجد ولا حركة دون عامل^(٣). وجاء بعد ذلك ابن مضاء في كتابة الرد على النحاة وهاجم نظرية العامل وحاول إبطالها^(٤).

(١) عبده الراجحي- النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٤٧.

(٢) إبراهيم مصطفى- احياء النحو، ص ٣١.

(٣) علي ابو المكارم- تقويم الفكر النحوي، ص ١٩٦.

و عبده الراجحي- دروس في المذاهب النحوية، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٠، ص ١٩.

(٤) لمزيد من المعلومات راجع كتاب الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، ص ٧٦.

ويذهب المعاصرون إلى أن النحاة القدامى، وهم يسعون لبناء فلسفة للعامل، أسرفوا في تعليلهم للظاهرة فنتج عن ذلك مشكلات منها: - أن الكوفيين يرفعون الخبر بالمبتدأ والبصريين بالابتداء^(١).

وكذلك ما نلاحظه من مظاهر سوء التقدير لدى النحاة من الأمثلة "أنهم نسبوا إلى اسم التفضيل الضعف في العمل لأنه هزيل الصلة بالفعل من حيث اللفظ"^(٢)، وكذلك التناقض في تصنيف العوامل فجعلوا (كي) جارة للاسم تارة وناصبة للفعل تارة أخرى^(٣). فنادوا بالتخلص من كل ما يتقل كاهل النحو: وعلى رأسهم ابن مضاء القرطبي^(٤). وشوقي ضيف رأى ان في إلغاء القول بالعامل طريقاً إلى تيسير النحو وتصنيفه تصنيفاً جيداً^(٥). أما ابن هشام، فقد سار على نهج من سبقه من النحاة السابقين، فأكبر العامل وأنزله منزلته التي يستحق، وذكره في مباحثه اللغوية النحوية، ولكنة لم يخرج به عن المبدأ العام الذي وضعه نحاة البصرة كالخليل وسيبويه فحافظ بمعظم ما جاءوا به وعرضه في مباحثه وأمثلة ذلك:

١- يرى أن العامل في الحال في قوله تعالى {ومذا بعلي شيخاً} (*) (ها) التنبية التي

هي بمعنى الفعل^(٦).

(١) محمد خير الحلواني - أصول النحو العربي، ١٩٨٣، ص ٢٠٣.

(٢) محمد خير الحلواني - أصول النحو العربي، ص ٢٠٤-٢٠٥.

(٣) محمد خير الحلواني - أصول النحو العربي، ص ٢١٢.

(٤) ابن مضاء - كتاب الرد على النحاة، ص ٧٦.

(٥) محمد خير الحلواني - أصول النحو العربي، ١٩٨٣، ص ٢٠٣.

(*) هود: ١١: ٧٢.

(٦) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٢٩٠.

٢- والعامل الواحد لا يصل بحرف واحد مرتين:- ففي "الزيد لعمرو:- قال: إن لام لعمرو متعلقة بفعل محذوف تقديره: أدعوك لعمرو"^(١).

٣- يقول: "أقوى العوامل الأفعال، وهي ظاهرة أقوى منها مضمرة، والمصادر فروع لها فهي أضعف منها"^(٢).

٤- ونجده كذلك قد تنبه إلى عدم حذف العامل الضعيف، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل، إلا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها"^(٣).

٥- يفضل إعمال العامل القوي على الضعيف، ففي نحو "زيد ضربته" وزيد مرفوع بالابتداء، إذا حذف الضمير من (ضربت) تنازع العامل المعنوي والعامل اللفظي في العمل لذلك عرض لرأي البصريين في عدم جوازه"^(٤).

٦- ونجده أحياناً يعرض لآراء النحاة في فكرة العامل في القضية الواحدة، فيذكر رأي الشلوبيين أو ابن جني وغيرهم ويرجح رأياً على حساب الآخر"^(٥).

٧- ونلاحظ كذلك أنه أجاز العطف على معمولي عاملين. و النحاة في هذا فريقان - حيث قال:- "وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو:- في الدار زيد والحجرة عمرو"^(١).

(١) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٢٩٠.

(٢) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٢٩٢.

(٣) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٧٩٤.

(٤) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٧٩٥.

(٥) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ١١٥.

(٦) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٦٣٤.

٨- والعامل عنده يلغى إذا تأخر فهو يقول عند حديثه عن الجمل المنقطعة وهي الجمل التي ليس لها محل من الإعراب ذكر جملة العامل الملغى لتأخره نحو (زيد قائم أظن) وكذلك العامل الملغى لتوسطه نحو (زيد أظن قائم)، فجملته أيضاً لا محل لها من الإعراب، وهي من باب جمل الاعتراض^(١).

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن ابن هشام سار على نهج من سبقه بالأخذ في العامل، ولم يخالفهم فجاءت قواعده مبنية على أساس هذه النظرية.

٤- التعليل النحوي:

وهكذا بات واضحاً أن بنيان النحو العربي أقيم على مرتكزين أساسيين هما: السماع والقياس، وقد تحصل لهذا البناء أن تشتد أركانه بما بداخله من أحكام مبنية على العلل تفسرها تفسيراً منطقياً.

وقد دخل النخاة هذا البناء وأبانوا عن كثير من وجوهه وأغراضه. وأول ما يتبادر إلى أذهاننا في هذا المجال لماذا نشأت العلل؟ ويجمع جميع العلماء أن ميل النفس البشرية إلى التعليل وارتياحها إليه نتيجة تلقائية للاهتمام بالحقائق العلمية والتفكير فيها. فالبحث عن العلة أو السبب ظاهرة إنسانية، ولم يخرج النحويون عن هذه الظاهرة، فقد حتمت عوامل نشأة النحو العربي أن يتحول إلى منهج للتعليم، فلم يجدوا مناصاً من أن يستخرجوا العلل لإنجاح عملية التعليم لأنها تعطي الأبنية نوعاً من التفسير والإيضاح وتوسع الظواهر اللغوية والنحوية.

(١) ابن هشام - معني اللبيب، ص ٥٠٠.

فالعلة ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً مؤثراً فيه^(١)، وقد عني بها النحاة لتفسير الظاهرة اللغوية أو النحوية، والنفوذ إلى ما ورائها أو شرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وهناك صلة وشيجة بينها وبين القياس، ويقوم مفهوم العلة في النحو على الأثر الذي يحدثه المؤثر^(*).

وإذا ما أردنا أن نبحث في تاريخ العلة بحثاً بشكل أو بآخر في تاريخ النحو فهما متلازمان في المنشأ والملاحظ أن العلة تأثرت في تطورها بالفقه والفلسفة وعلم الكلام^(٢)، وقد أخذ بها منذ زمن الخليل فالتمسوا لكل ظاهرة نحوية علة عقلية وغاصوا في العلل وخفاياها واستنبطوا عللاً جديدة.

من يقرأ المغني لابن هشام يرى أنه لم يخص العلة بباب أو مسألة، بل تلمحها في ثنايا مسائله وأبوابه، ولم يخرج على ما هو مألوف مسموع عن أئمة النحاة السابقين. ونجده كذلك لم يُعْنِ كثيراً بالعلل الثوالت، لأنه أراد أن يبتعد عما هو معقد لا يفهم خاصة أن هذا هو ما أراده من (المغني) أن يكون واضحاً. بعيداً عن الغلو في المسائل المعقدة. ومن جانب آخر أكثر من العلل التعليمية، وهذا يتفق والهدف من تأليف الكتاب وهو التعليم، وخاصة تعليم الناشئة في النحو واللغة. ومن أمثلة ذلك في كتابه المغني:

(١) الجرجاني- التعريفات، ص ١٣٤.

(*) انظر في تعريف العلة:

١- الزجاجي- الايضاح في علل النحو، ص ٦٥-٦٦.

٢- ابن جني- الخصائص، ٢٣٧/١.

٣- السيوطي- الاقتراح، ص ٤٨.

(٢) مازن مبارك- النحو العربي، ص ٥.

- ١- أمّا (لو) فلم تجزم لغلبة دخولها على الماضي^(١).
- ٢- و (قل) و (كثر) و (طال) كلها تكف بـ (ما) و علة ذلك شبههن بـ رب^(٢).
- ٣- وينقل أحياناً تعليل النحاة لبناء لفظة مكثفياً بذلك كما في (ليس غير)^(٣).
- ويرى أن "كأي يوقف عليها بالنون لأنها اسم مركب من كاف التشبيه وأي المنونة"^(٤).

(١) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٣٥٧.

(٢) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٤٠٣.

(٣) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٢٠٩.

(٤) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٢٤٦.

الأصول الكلية وما يتفرع منها من صور جزئية:

إنَّ للتوسع في استعمال الألفاظ والأحكام النحوية طرقاً مختلفة منها :-

- ١- إعطاء الشيء حكم الشيء إذا جاوزه مثل (هذا حجر ضرب خرب) بالجر^(١).
- ٢- التعبير عن الماضي كالتعبير عن الحاضر قصداً لإحضاره في الذهن كأنه مشاهد حالة الإخبار مثل قوله تعالى {وان ربك يحكم بينهم يوم القيامة}^(٢)، لأن لام الابتداء للحال^(٣).
- ٣- أنهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما، أو اختلاط مثل قولنا (الأبوين) (الأم + الأب) والقمرين (الشمس + القمر) هذا للتناسب بينهما في أمور مختلفة. إما الاختلاط بإطلاق المؤنث مثل قوله تعالى في مريم {وكانت من القاتنين}^(٤)....
- ٤- أنهم يعبرون بالفعل عن أمور مثل^(٥):
 - أ- وقوعه وهو الأصل.
 - ب- مشارفته على الوقوع: نحو {وإذا طلقت النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن}^(٦) أي فشارفن على انقضاء العدة.
 - ج- إرادته : - وأكثر ما يكون بعد أداة الشرط نحو {وإذا قرأت القرآن فاستعني بالله}^(٧).
 - د- القدرة عليه: مثل {وعداً علينا إنا كنا فاعلين}^(٨) أي قادرين على الإعادة.
 - هـ- كثيراً ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الثوالت مثل (كل شاةٍ وسخلتها بدرهم): ولا يجوز كل سخلتها، وكذلك: رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ، ولا يجوز: رب أخيه وهكذا... .
 - و- من فنون كلامهم القلب (في الأحكام) وأكثر وقوعه في الشعر كقول حسان بن ثابت:-
 كَانَ سَبِينَةَ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجِهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

(١) ابن هشام- معني اللبيب، ص ٨٩٤.

(٢) النحل: ١٢٤.

(٣) ابن هشام- معني اللبيب، ص ٩٠٥.

(٤) التحريم: ١٢.

(٥) ابن هشام- معني اللبيب، ص ٩٠٢-٩٠٥.

(٦) البقرة: ٢٣١.

(٧) النحل: ٩٨.

(٨) الأنبياء: ١٠٤.

فيمَن نصب المزاج، فجعل المعرفة، الخبر، والنكرة الاسم.

ز- أنهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيره:-

لذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو :- كان في الدار- أو عندك- زيداً جالساً

وفعل التعجب من المتعجب منه نحو (ما أحسن في الهيجاء لقاء زيد، وما أثبت عند الحرب زيداً).

ح- من ملح كلامهم تعارض اللفظين في الأحكام مثل :-

١- إعطاء غير حكم (إلا) في الاستثناء بها نحو " لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرور

وفيمَن نصب غير، وإعطاء (إلا) حكم غير في الوصف بها نحو (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا).

٢- إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند اللبس كقولهم (خرق الثوبُ المسمار) وكسر الزجاجُ

الحجر وغيرها.

ومن التوسع في الألفاظ والأحكام كذلك :-

ط- الحمل:- إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في لفظه أو في معناه أو فيهما معاً والحمل عامل من

عوامل نمو اللغة ووسيلة من وسائل اتساعها وشمولها ومرونتها.

ويقسم إلى ثلاثة أقسام :-

١- الحمل على اللفظ: مثل زيادة (أن) بعد (ما) المصدرية الظرفية وبعد (ما) التي بمعنى (الذي)

لأنهما بلفظ (ما) النافية.

٢- الحمل على المعنى دون اللفظ:- دخول الباء في قوله " كفى بالله شهيداً" لما دخله من معنى اكتف

بالله شهيداً.

٣- في لفظه ومعناه:- نحو اسم التفضيل وأُفعل في التعجب: فإنهم منعوا في أفعال التفضيل أن يرفع

الظاهر لشبهة بـ (أفعل) في التعجب وزناً وأصلاً، وأجازوا تصغير أفعال في التعجب لشبهه

بأفعل التفضيل".

ي- التضمين: (أنهم يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه).

وينبغي أن نحترز هنا عند قراءتنا للتضمين لأن، مصطلحه في اللغة العربية ينطوي على

مفاهيم عدّة، فهو في علم العروض يعني أن تعلق قافية البيت بالبيت الذي يليه، وهو عيب من عيوب

القافية، وفي علم البلاغة يعني أن يقيم الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث وهو الاقتباس. ويقع في

الشعر ويعني أن الشاعر أودع شعره شيئاً من مشهور شعر غيره.

أما التضمين المطلوب هنا فهو التضمين النحوي ويعني :- التوسع في استعمال لفظ يجعله مؤدياً معنى لفظ آخر مناسب له فيعطى الأول حكم الثاني في التعدي والّزوم.

وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين :- وأمثلة ذلك :- مثلاً قوله تعالى {ولا تعد عينك عنهم} فأصبحت بمعنى {ولا تقتحم عينك مجاوزتين إلى غيرهم}، وكذلك {ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم} أي ولا تضموها إليكم أكليين".

ومن هذا الباب نلاحظ أنه مهما قعدنا وضبطنا اللغة فإنه يبقى هنالك صور تطبيقية لها لا تنحصر ضمن قاعدة معينة :- وابن هشام في هذا الباب قام بحصر هذه الصور التطبيقية للغة ضمن قواعد كلية :- تفيد التوسع والمرونة في استخدام اللغة وقواعدها، بحيث تحتوي معظم الصور التطبيقية لها. فاللغة مجموعة محدودة من القواعد يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية.

الفصل الثاني

بنية الجملة عند ابن هشام

بنية الجملة عند ابن هشام:

تعد الجملة مجالاً أساسياً تتجه إليه الأنظار اللسانية بالدرس والتحليل، وتتخذها هذه الأنظار منطلقاً للوصف وللتقعيد لأنها تمثل الوجه اللغوي القادر على إنجاز المعنى الذي يحسن السكوت عليه. والمطلع على كتب النحو العربي يرى أن نحائنا القدماء - رحمهم الله - أولوا الجملة اهتماماً كبيراً، فدرسوا أنماطهما وأحوالها وترتيب العناصر فيها، إلا أن دراستهم لها لم تكن مستقلة، بل جاءت موزعة على الأبواب النحوية المختلفة فلم تفرد في باب خاص لها. وأول من أفرد لها باباً خاصاً كان ابن هشام في كتابه المغني.

والقضية الأولى التي تواجهنا عند استعراضنا لآراء النحاة القدماء :-

تعريفهم للجملة. إذ يختلفون في بيانهم عن مفهومها، ودارت جل آرائهم في اتجاهين :-

١- القول بالترادف بين الجملة والكلام.

٢- القول بغياب الترادف بين الجملة والكلام.

فإذا استعراضنا آراء أصحاب الرأي الأول فإننا نرى أن ابن جني يعرف الكلام قائلاً: - "إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها"^(١)، فالكلام عنده هو الجملة ولا فرق بينهما، وسار على نهجه في هذا الاعتبار، الرمخشري، حيث يقول في المفصل :- "الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك :- زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو

(١) ابن جني - الخصائص، ج ١، ص ٢٣.

فعل واسم نحو قولك :- ضرب زيد وانطلق بكر، ويسمى جملة^(١) وتبعهم ابن يعيش، وأكد كلامهما في شرح المفصل حيث قال:- "واعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى جملة"^(٢) وهو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين. كقولك:- زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو فعل واسم نحو قولك :- ضرب زيد وانطلق بكر، ويسمى جملة.

أما الاتجاه الثاني، فيقرر رضي الدين الاسترأبادي أن :- "الفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمنت الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر لمبتدأ...، فكل كلام جملة ولا ينعكس"^(٣). وهو يشترط الإفادة والإسناد في الكلام، ولم يشترط غير الإسناد في الجملة. فهو لا يشترط في الجملة أن تفهم المعنى المقصود، ولكنه يشترط الإسناد في الكلام وأن يكون مقصوداً لذاته.

واستفاد ابن هشام من الأنظار السابقة في الإبانة عن مفهوم الكلام والجملة، وتخطى هذه الأنظار بعناية فائقة دلت على الوعي المنهجي في أحكام هذه المسألة، فهو يقول: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، و(كقَامَ زيد)، والمبتدأ وخبره، (كزيد قائم). وما كان بمنزلة أحدهما نحو : (ضرب اللص) و (أقائم الزيدان) . و(كان زيد قائماً) و (ظننته قائماً)،

(١) الزمخشري- المفصل في النحو، ج، ص ٤.

(٢) ابن يعيش - شرح المفصل، ج، ص ٢١.

(٣) رضي الدين الاسترأبادي - شرح الكافية في النحو، ج ١، ص ٨.

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل ، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال:- ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافه، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام^(١). ويتضح مما سبق أن ابن هشام أقام تمييز الكلام من الجملة على أساسين هما:-

١- الإسناد.

٢- الإفادة.

فالكلام هو ما اشتمل الإسناد والإفادة، أما الجملة فما اشتملت الإسناد فقط كالجملة الفعلية والاسمية، ومن الممكن كذلك أن لا يكون لها معنى، كجملة الصلة والشرط والجواب، فالكلام أعم منها والجملة أخص منه، ومثال ذلك أننا لو أتينا بتركيب إسنادي مثل (التلج ينزل) فإن هذا المركب يسمى جملة ويسمى كلاماً كذلك، ولكن إذا عزلنا المركب (التلج ينزل) عن سياقه في (زرتك والتلج ينزل) فإن معنى الكلام يصبح ناقصاً ضمن المراد الذي قصد منه، ويدخل هذا المركب الإسنادي ضمن نطاق الجملة فقط في هذه الحالة، فكل كلام جملة ولا ينعكس.

وأيد ابن هشام في رأيه هذا الجرجاني حين قال في كتابه التعريفات:- " الجملة عبارة عن مركب من كلمتين، أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد أولم يفد، كقولك (زيد قائم) إذا أفاد أو (إنه يكرمني) فإنها جملة لا تفيد بعد مجيء جوابه، فتكون

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٤٩٠.

الجملة أعمّ من الكلام مطلقاً^(١). والجرجاني بهذا لا يشترط الإفادة في الجملة ويشترطها في الكلام. والسيوطي يؤيد ابن هشام في رأيه هذا. فالجملة عنده " أعم من الكلام لعدم شرط الإفادة"^(٢).

هذا بالنسبة لمفهوم الجملة عند القدماء، ولكن ماذا عن علمائنا المعاصرين: إذا نظرنا نظرة فاحصة إلى مفهوم الجملة عندهم فإننا سنلاحظ: أنهم لم يخرجوا عن الإطار الذي سار عليه القدماء إلا في تسميات جديدة هنا وهناك، فلو أخذنا على سبيل المثال الدكتور إبراهيم أنيس فإنه يعرف الجملة فيقول: - " في أقصر صورها أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر"^(٣)، ويقول كذلك: "الجملة في أقصر صورها وأطوالها تتركب من مواد البناء التي يلجأ إليها المتكلم أو الكاتب أو الشاعر، يرتب بينها وينظم، ويستخرج لنا من هذا النظام كلاماً مفهوماً نظمئناً إليه، ولا نرى فيه خروجاً عما ألفناه في تجاربنا السابقة"^(٤). وهكذا يتضح أن إبراهيم أنيس يشترط الإفادة والتركيب في الجملة، فالجملة عنده هي الكلام عند ابن هشام.

ويرى عبد السلام هارون أن: "الجملة هي القول المركب أفاد أو لم يفد، قصد لذاته أو لم يقصد"^(٥) وهو بهذا التعريف يؤيد ما ذهب إليه ابن هشام، فهو يشترط التركيب فقط للجملة بغض النظر عن الإفادة.

(١) الجرجاني - التعريفات ، ص ٦٨ .

(٢) السيوطي - همع السوامع ، ج ١، ص ٤٩ .

(٣) إبراهيم أنيس - من أسرار اللغة ، ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .

(٤) إبراهيم أنيس - من أسرار اللغة، ص ٢٧٨ .

(٥) عبد السلام هارون - الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص ٢٥ .

ويكشف محمد خير الحلواني عن أهمية المساهمة التي قدمها ابن هشام للدرس النحوي حين أفصح عن الفرق بين الجملة والكلام ويقول: "إن مفهوم الجملة بهذا الشكل أعان النحاة على دراسة العلاقات الداخلية في النص، لأنهم بذلك وحدوا بين وظيفة الكلمة المفردة، ووظيفة الجملة المركبة، ومن هنا تقع الجملة خبراً لمبتدأ، أو لما أصله المبتدأ، وتقع مفعولاً لفعل متعد، ومضافاً إليه، وجواباً للشرط، أو حال، أوصفة ومستثنى، وفاعلاً...." وحين حدد النحاة العرب الجملة بأنها ما اشتملت على إسناد، ولم يشترطوا فيها أن تدل على معنى تام، كانوا يحددون بنية تركيبية خاصة تهض على علاقات نحوية وصرفية، ولكنها ليست مغلقة على نفسها، وباختصار بنية نحوية ضمن بنية أكبر منها هي الكلام^(١).

ويؤيد الدكتور فخر الدين قباوه ما ذهب إليه ابن هشام فيقول في كتابه إعراب الجمل وأشباه الجمل في إطار تعريفه للكلام:- "هو القول الدال على معنى يحسن السكوت عليه، ويتألف من عناصر ثلاث:-"

١- المفرد.

٢- شبه الجملة .

٣- الجملة:^(٢) فالكلام عنده أعم من الجملة، ويشترط فيه الإسناد والإفادة، أما الجملة فلا يشترط فيها إلا الإسناد.

أما الدكتور نعمة الغزاوي فنراه يؤيد الترادف بين الجملة والكلام، فيقول في إطار استعراضه لآراء القدماء في تعريفهم للجملة، عرض لرأي ابن جني وهو

(١) محمد خير الحلواني - مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي، مجلة المناهل، ع٢٦، سنة ١١ جمادى الأولى مارس ١٩٨٣، الرباط ص ٢٠٩ - ٢١١.

(٢) فخر الدين قباوه - إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص ١٥.

الترادف وقال: "نحن نعتقد أن هذا الفهم للكلام والجملة هو فهم سليم، يوافق رأي اللغويين المحدثين، ذلك أن ابن جني ومن عاصره جعلوا الإفادة شرطاً للكلام والجملة"^(١). ويؤيد هذا الرأي كذلك الدكتور خليل عمایرة فيقول في تعريفه للجملة: "إن الجملة ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مفيداً لمعنى يحسن السكوت عليه"^(٢). ويوافق هذا المذهب داوود عبده إذ يقول: "ليس معنى الجملة مجموع معاني المفردات التي تتألف منها، بل هو حصيلة لتركيب هذه المفردات في نمط معين حسب قواعد لغوية محددة"^(٣) فهو يشترط الإفادة والإسناد للجملة، فالجملة عنده هي الكلام عند ابن هشام.

فهذا عرض موجز لأهم ما جاء به نحائنا المعاصرون من البيان لمفهوم الجملة، فلم يخرجوا به عن الإطار الذي تكلم به النحاة القدماء، فمنهم من سار على منهج ابن هشام في بيان المفهوم، ومنهم من اختلف عنه.

وانطلاقاً من هذا الأساس فإنه يبدو لي أن التمايز الذي توصل إليه ابن هشام هو الأولى بالعناية، لأنه قادر على رسم ملامح الافتراق بين مفهومي الجملة والكلام، وأظهر ملحظاً مقنعاً مفاده أن ما أطلق عليه جملة في بعض التراكيب مثل جملة الصلة يفترق إلى معنى يحسن السكوت عليه، وبهذا فإننا إذا ذهبنا مذهب الترادف بين الجملة والكلام فسنواجه مشكلة، إذ كيف لنا أن نسمي الجملة كلاماً وهي خارجة عن سياق الإفادة أصلاً...؟.

(١) نعمة الغزاوي - الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية، المورد ٣ع - ٤، م١٠، ١٩٨١، ص ١١٠.

(٢) خليل عمایرة - في نحو اللسغة وتراكيبها ص

(٣) داوود عبده - التقدير وظاهر اللفظ، مجلة الفكر العربي عدد ٨ - ٩، ١٩٧٩، (ص ٦)

ثانياً:- أقسام الجمل عند ابن هشام وأسس تقسيمها:

تبين من هذا العرض أن ابن هشام ابتدأ في بيان مفهوم الجملة وتمييزها من الكلام، فلم يشترط أداء المعنى في الجملة بل اعتمد الأساس الشكلي الذي تجسد في الإسناد والتعقيد والكبر، ولا يعني هذا أنه أغفل مستوى المعنى، بل ظهر عنده خلال تقسيمه الجمل من حيث وظائفها النحوية التركيبية، فقسم الجمل إلى جمل لها محل من الإعراب، وجمل لا محل لها من الإعراب، كما وتوضح عنده فكرة الشكل والمعنى في بيانه عن الجملة أنها مركبة من مسند ومسند إليه - أي تربطها ظاهرة التلازم الإسنادي - ومن هذا يبدو أنه يعد البنية التركيبية التي تتضمن الإسناد الأصلي (الفعل والفاعل) أو (المبتدأ والخبر) جملة سواء أكانت هذه البنية مستقلة أو داخلية في بنية أكبر منها.

أما عن المنطلقات التي انطلق من خلالها ابن هشام عند تقسيمه للجملة فإنها تنفرع في ثلاثة اتجاهات:-

الأول:- منطلق التركيب (الإسناد).

الثاني:- منطلق التعقيد والكبر (الصغرى والكبرى).

الثالث:- الوظيفة النحوية (نظرية العامل).

أما عن المنطلق الأول (التركيبية):

فقد اعتمد عليه النحاة، وأقاموا تقسيمهم للجمل على أساسه، فإن ابتدأت الجملة باسم فهي اسمية، وإن ابتدأت بفعل فهي فعلية، وإن ابتدأت بظرف فهي ظرفية، وإن ابتدأت بشرط فهي شرطية وهكذا، واختلف النحاة في عددها، فأنواع الجمل حسب هذا

التقسيم عند أبي علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني والزمخشري أربعة، وهي الاسمية والفعلية والظرفية الشرطية، وعند ابن هشام ثلاثة الاسمية والفعلية والظرفية، أما الشائع عند النحويين فإنها على نوعين اسمية وفعلية.

فقسم ابن هشام الجملة بناءً على المنطلق التركيبي، أي كيفية تركيب الكلمات في الجملة، ونوع هذه الكلمات: - من ناحية (الاسم والفعل والحرف والأداة والظرف...).

فالمنطلق التركيبي يهتم بجانبين أساسيين:-

الأول:- كيفية ترتيب العناصر أو الكلمات المختلفة ضمن السياق التركيبي الأكبر وهو الجملة أي بمعنى آخر المسند والمسند إليه فسي الجملة.

الثاني:- نوعية العنصر في التركيب (أي هذا المسند أو المسند إليه)، إلى أي صنف من أصناف الكلام ينتمي:- هل هو فعل أم اسم أم حرف أم أداة أم ظرف".

وبناءً عليه يحدد نوع الجملة،

فالاسمية:- هي التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيئات العقيق.

الفعلية:- هي التي صدرها فعل، كقام زيد وضرب اللص....

الظرفية:- هي التي صدرها ظرف، نحو أعندك زيد، و (أفي السدار زيد)، إذا قدرت

زيداً فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ

مخبراً عنه بهما^(١).

وبعد أن أشار ابن هشام إلى هذا التقسيم عقب كلامه بتنبه مهم وهو قوله :-

"مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف،

(١) ابن هشام- مغنسي البيسب، ص ٤٩٢.

فالجمله من نحو (أقامم الزيدان)، و(أزيد أخوك) و(لعل أباك منطلق) و(ما زيد قائماً) اسمية، ومن نحو (أقام زيد) و(إن قام زيد)، و(قد قام زيد)، و(هلا قمت) فعلية، والمعتبر ما هو صدر في الأصل، فالجمله من نحو (كيف جاء زيد) ومن نحو (فأي آيات الله تتكرون) ... فعلية، لأن هذه الأسماء في نية التأخير، وكذا الجمله في نحو (يا عبد الله) ونحو (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره).... فعلية لأن صدورها في الأصل أفعال، والتقدير: - أدعو زيدا، وإن استجارك أحد.....^(١)

فالمطلق الذي يستند إليه ابن هشام في تقسيم الجمله:-

العلاقة الإسنادية:- فالمطلق التأسيسي الذي ينظر إلى الجمل من خلاله هو علاقة الإسناد، التي تستند إلى صدر الأصل على أنه معيار تصنف على أساسه الجمل، فلا تأثير لما يتقدم من حروف أو أدوات، لأن الحكم على نوع الجمله يأتي عبر النظر إلى الجمله الأصل قبل دخول هذه الأدوات والحروف، وبذلك يتضح أن الجمله في اللغة العربية قسمان اسمية وفعلية.

ويعقب الدكتور خليل عميرة على هذا الكلام قائلاً: "إننا لا نرضى أن يحكم على تصنيف الجمله بصدرها أو ما كان الأصل في صدرها، لأن هنالك كثيراً من الجمل التي يتصدرها اسم ويدرجونها في الفعلية، وأخرى يصنفونها فعلية في حين لا وجود للفعل في صدرها:-"^(٢) وهكذا ينتقد خليل عميرة فكرة صدر الأصل في تقسيم الجمله، ويرى أنها لا تفي بمطلب التمايز بين الجمل.

(١) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٤٩٢.

(٢) خليل عميرة - في نحو اللغة وتراكيبها، ص ٨٢.

ويبدو لي أن فكرة (صدر الأصل) يمكن تطبيقها فقط في حالة التقديم والتأخير في المسند والمسند إليه، وليس في حالة تقدم حروف وأدوات عليها، فحصر الجمل في اللغة العربية فقط بالاسمية والفعلية غير دقيق ولا كاف، لأن الاسمية قد تسبق بأداة استفهام أو نداء وغيرها من الأدوات والفعلية كذلك كما وقد تبدأ بظرف أو بشرط، فالأولى تقسيمها وفق المركبات التي تبدأ بها قبل التقديم والتأخير وذلك للدقة، أما إذا أردنا إرجاعها لأصلها قبل تقدم هذه الحروف والأدوات، عليها فتقول فعلية مسبوقة باستفهام، أو اسمية مسبوقة بنداء لمعرفة سطحها التركيبي، لأنه هو الظاهر لنا، وبهذا نربط بين شكلها السطحي وبنيتها الأساسية وبالتالي لا نقع بإشكالية تطبيق كلي أو جزئي لقاعدة صدر الأصل أو عدم تطبيقها.

وهذا ما وقع به نحائنا ومنهم ابن هشام، إذ لو أننا طبقنا قاعدة صدر الأصل كمعيار لتحديد نوع الجملة، فإن ما زاده ابن هشام من ظرفية، والزمخشري من شرطية لا يتجاوزان حدود النظام الاسمي والفعلي، فما يسميه ابن هشام بالجملة الظرفية يؤول إلى جملة اسمية مثل (أعندك زيد) هي (زيد عندك) دخلت عليها ألف الاستفهام وتقدم فيها الخبر على المبتدأ.

وما يسميه الزمخشري بالجملة الشرطية مثل (إن تقرأ تتجح) و (إذا جالست الفضلاء ازددت تهديباً) فإنه يؤول إلى جملة فعلية (تقرأ تتجح) وهما جملتان فعليتان ربط بينهما بأداة الشرط (إن) وجالست الفضلاء ازددت تهديباً وهما جملتان فعليتان ربط بينهما بأداة الشرط فأصبح وقوع الأولى شرطاً في وقوع الثانية.

ويناقش بعض المحدثين هذا المنطلق في التقسيم وهو العلاقة الإسنادية. وما يصدر عنه من تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية، في أن هذا التفريق كما يقول الدكتور

مهدي المخزومي: "غير موفق لأنه يقوم على أساس لفظي محض، ويرى أن التفريق الصحيح بين نوعي الجملة العربية يجب أن يقوم على أساس ما يفيد المسند من معنى، وما يؤديه من وظيفة لا على أساس ترتيبه وموقعه من الجملة.... فإن كان المسند دالا على التجدد كانت الجملة فعلية، ولا عبرة بموقع المسند فيها، وأما إذا كان دالا على الثبوت والدوام كانت الجملة اسمية، ولا عبرة بالموقع أيضاً، فالتجديد معنى يستفاد من الأفعال، والدوام والثبوت معنى يستفاد من الأسماء"^(١).

ونرى من خلال هذا الاعتراض الذي قدمه د. مهدي المخزومي أنه انتقد الأساس الذي انطلق منه النحاة وهو علاقة الإسناد ومن ثم بنى على أساسه بتسمية جديدة حيث قال إن المسند إذا كان دالا على الثبوت والدوام فالجملة اسمية وهذا لا يختلف عما قاله النحاة. (إذا كان المسند اسماً فهي اسمية)، لأن الدلالة على الثبوت والدوام شرط يتحقق بالاسم لا بالفعل، والدلالة على التجدد معنى يستفاد بالمقابل من الأفعال لا الأسماء. فإذا كان المسند دالا على التجدد كان فعلاً وبالتالي كانت الجملة فعلية.

في حين نرى أن الدكتور إبراهيم أنيس صنّف الجمل على أساس الإسناد

للتخفيف من سيطرة نظرية العامل وجاء تصنيفه كآلاتي:-

- ١- الجمل التي يكون فيها المسند فعلاً مثل (فتح الله على قلوبهم).
- ٢- الجمل التي يكون فيها المسند وصفاً مشتقاً مثل (الله سميع عليم).

(١) مهدي المخزومي - في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٣٩.

وتقدم المسند أو تأخر "لا يحدث فرقاً في المعنى وذلك يحدث في إطار الرغبة في تنويع الأساليب ليس إلا".^(١)

ونجد من جانب آخر أن بعض الدراسات لا تعترف بحتمية بناء الجملة من مسند ومسند إليه، فيقرر محمد عيد أن: "تكوين الجملة الشكلي لا يشترط فيه أن يوجد في النطق مسند ومسند إليه فقد نتحقق الفائدة بكلمة واحدة إذا أدت المعنى المفيد"^(٢) وهذا ما أكده خليل عمایرة فقال: صه جملة و(أف) جملة، و(أخاك) جملة، ذلك لأن كلا منها تؤدي معنى يحسن السكوت عليه"^(٣).

إذ ليس من الضروري أن تتألف الجملة من مسند ومسند إليه، فإن هنالك من الجمل ما يتكون من كلمة واحدة. ولكن هل هي بالفعل كلمة واحدة أم هنالك محذوفات من الجملة، وأنها تقال في مقام معين فيفهم معناها ضمن هذا المقام ولكن هذا المعنى لا يفهم بكل أبعاده إلا من خلال معرفة المقام أو السياق الذي قيلت فيه، ويجب علينا أن لا ننسى أن مثل هذه الجمل عددها محدود في اللغة العربية، فلا يقاس عليها، وبالتالي هذا ليس بدليل كافٍ على إغفال العلاقة الإسنادية المتصلة في الجملة.

ولحل هذه الإشكالية في الجمل التي من الممكن أن لا يكون فيها علاقة إسنادية قسم بعضهم الجملة في اللغة العربية إلى نوعين^(٤):-

١- إسنادية:- وهي الجمل التي يكتمل فيها طرفاً الإسناد.

(١) إبراهيم أنيس - من أسرار اللغة، ص ٢٨٩.

(٢) محمد عيد- أصول النحو العربي، ص ٢١٨.

(٣) خليل العمایرة - في نحو اللغة وتراكيبها، ص ٧٨.

(٤) عبد الرحمن أيوب - دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٥٢ وكمال بشر - علم اللغة العام ص ١٩٤.

٢- غير الإسنادية:- وهي الجملة ذات الطرف الواحد كالقسم والنعته المقطوع، ومعظم الحالات التي يتوجب فيها التقدير "وإلى هذا ذهب كذلك الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف فقسم الجمل إلى "إسنادية وغير إسنادية، وأضاف عليها الموجزة:- مثل الجملة الجوابية (نعم)، والإسنادية هي الاسمية والفعلية وغير الإسنادية:- هي الجمل الإفصاحية التي تحتوي على أساليب مختلفة كأسلوب التعجب والمدح والذم والنداء والاعتراف والتحذير والمخالفة^(١).

وهؤلاء النحاة جميعاً حاولوا حل إشكالية الإسناد أو الاعتماد على علاقة الإسناد في التقسيم، وبذلك أدخلوا عنصراً مهماً هو الأدوات، ولكنهم أغفلوا أنه مع وجود هذه الأساليب فالإسناد متحقق كذلك، لذلك كان الأولى بهم إضافة هذه التسميات (المدح والذم والنداء...) أو الأساليب والأدوات ضمن التقسيم ولكن ليس على أساس تصنيفها تحت الجملة غير الإسنادية، لأن تضمناها لهذه الأدوات والأساليب لا يخرجها من إطار الإسناد.

ومن المحاولات البارزة في مجال تقسيم الجملة، التصنيف الذي أورده محمد عبادة في كتابه الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، والذي أقامه على أساس الإسناد والتفعيد فجمع بينهما فجاء تقسيمه كالآتي^(٢):

١- الجملة البسيطة :- وهي المكونة من مركب إسنادي واحد يؤدي فكرة مستقلة سواء ابتدأ المركب بفعل أو اسم أو وصف، وأمثلة ذلك :- الشمس طالعة، وأقائم أخوك.

(١) محمد حماسة عبد اللطيف - العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، ص ٧٨.

(٢) محمد عبادة - الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، ص ١٦٠ - ١٦١.

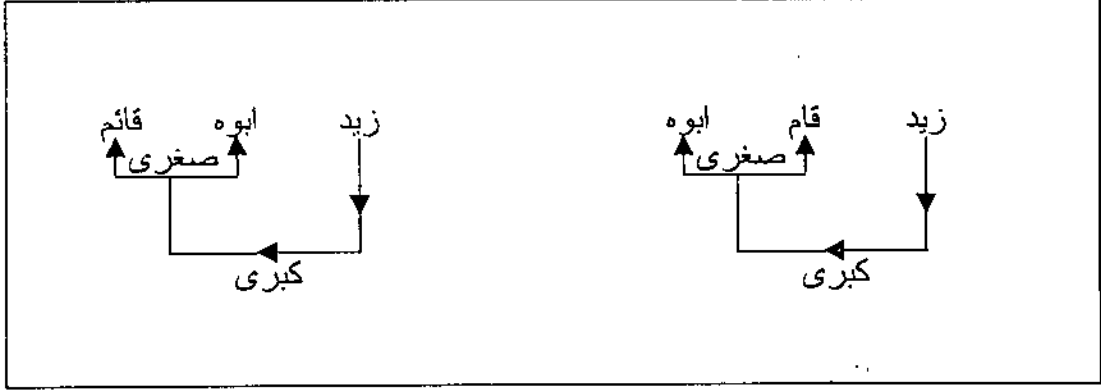
- ٢- الجملة الممتدة: وهي المكونة من مركب إسنادي واحد وما يتعلق بعنصريه أو بأحدهما من مفردات أو مركبات غير إسنادية مثل الشمس طالعة بين السحاب.
- ٣- الجملة المزدوجة أو المتعددة: وهي المكونة من مركبين إسناديين أو أكثر، كل منهما قائم بنفسه وليس معتمداً على الآخر، ولا يربطهما إلا العطف، مثل (حضر محمد) و(غاب علي) و(طلعت الشمس وتوقف المطر).
- ٤- الجملة المركبة:- وهي المكونة من مركبين إسناديين رئيسين بمتعلقاتهما أحدهما لا يستقل بنفسه، بل هو مترتب على غيره ومتوقف عليه، مثل جملة القسم، وجملة الشرط نحو :- (والله لاجتهدن، وإن تجلس أجلس).
- ٥- الجملة المتداخلة:- وهي المشتملة على مركبين إسناديين أو أكثر، ويكون أحدهما عنصراً من مكونات مركب آخر، مثل الطائر يغرد، ومحمد فائز أخوه، ومحمد أخوه فائز.
- ٦- الجملة المتشابكة:- وهي ما اشتملت على أكثر من مركب إسنادي، ونجد فيها نماذج من الجملة السابقة مثل : {من يصدق يتغي وجه الله يقبل الله صدقته}.
- ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن النحاة المعاصرين حاولوا وضع تقسيمات جديدة للجملة ولكنهم لم يخرجوا عن الأسس التي استخدمها النحاة القدماء، وإن جاءت تقسيماتهم بتسميات جديدة، وأن محاولتهم الخروج من قيود القديم ظلت مشدودة إلى القديم، لأن الإسناد يقوم على المعنى أولاً وقبل كل شيء.
- هذا بالنسبة للمنطلق الأول ولكن ماذا عن المنطلق الثاني؟:
- ثانياً:- المنطلق الثاني للتقسيم عند ابن هشام هو تركيبي أيضاً ولكن بناءً على التعقيد والطول من جانب، والبساطة من جانب آخر، وقسم من خلاله الجملة إلى:

أ- الجملة الصغرى (تركيب بسيط).

ب- الجملة الكبرى (تركيب معقد أو طويل).

فالجملة المكونة من تركيب إسنادي واحد صغرى، والمركبة من أكثر من تركيب إسنادي كبرى.

فالجملة الكبرى عند ابن هشام: "هي الاسمية التي خبرها جملة نحو (زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم)، والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين"^(١). ويمكن أن نفهم كلام ابن هشام من خلال الرسم التوضيحي التالي:-

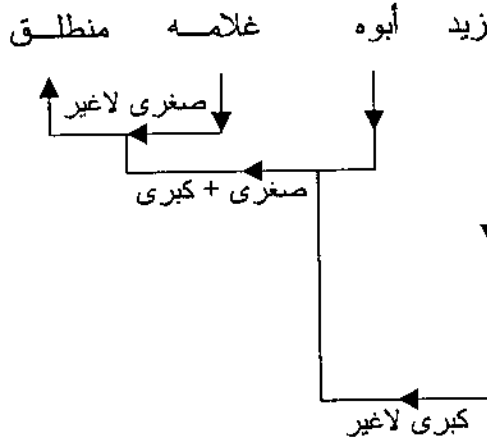


فالكبرى هي التي تحتوي على تركيب إسنادي آخر يدخل في تركيبها، الإسنادي الأكبر، والصغرى هي التركيب الإسنادي الصغير ضمن التركيب الإسنادي الأكبر.

ويعقب ابن هشام على هذا الكلام بقوله:- "وقد تكون الجملة صغرى باعتبارين... مثل زيد أبوه غلامه منطلق، فمجموع هذا الكلام كبرى لا غير، و(غلامه منطلق) كبرى باعتبار (غلامه منطلق)، وصغرى باعتبار جملة الكلام.

(١) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٤٩٧.

فالجملـة عنده لا تحتوي على تركيب أو تركيبين إسناديين، ولكنها قد تحتوي على ثلاثة وأكثر، فالجملـة الصغرى باعتبار يمكن أن تكون كبرى بالاعتبار جملـة أخرى، وهكذا ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم التالي:-



وليسـت التراكيب الإسنادية فقط هي التي تسهم في مهمة الامتداد والتوسع في الجملـة بل عدد الصفات للكلمة الواحدة، أو العطف أو الإضافة، وهذه تدخل ضمن التركيب الإسنادي الواحد.

ولم يكتفِ ابن هشام بالإشارة إلى الجملـة الصغرى والكبرى فحسب، فالكبرى عنده تنقسم إلى ذات وجه وذات وجهين، فيقول:- "ذات الوجهين:- هي اسمية الصدر فعلية العجز، نحو (زيد يقوم أبوه)....، وينبغي أن يـزاد عكس ذلك في نحو "ظننت زيدا أبوه قائم"،.... وذات الوجه: نحو (زيد أبوه قائم) ومثله على ما قدمنا نحو (ظننت زيدا يقوم أبوه).

فذات الوجه هي التي يكون فيها التركيب الإسنادي للجملـة الصغرى والكبرى من النوع، نفسه فإذا كانت الصغرى اسمية تكون الكبرى كذلك، وإذا كانت فعلية تكون الكبرى كذلك.

الحال أو المضاف إليه أو الصلة أو المعطوف أو الابتداء أو الاستثناء، ومن هنا قسم ابن هشام الجمل إلى :-

١- الجمل التي لها محل من الإعراب.

٢- الجمل التي ليس لها محل من الإعراب.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: ما الأساس الذي اعتمد عليه ابن هشام في

تحديد الجمل التي لها محل من الإعراب من التي ليس لها محل من الإعراب؟

والجواب: إن الجملة إذا حلت محل المفرد يكون لها محل من الإعراب، أما إذا

لم تحل محل المفرد فليس لها محل من الإعراب وذلك لأن المحل الإعرابي رفعاً ونصباً وجرّاً خاص بالمفرد والجملة محمولة عليه.

وتأويل الجملة الصغرى بالمفرد يمثل ملحظاً مقنعاً، لأن هذه الجملة واقعة ضمن تركيب إسنادي ينتظمها. ويضاف إلى ذلك أن هذا التأويل يفيد في رصد ملامح التمايز بين الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها، فالجملة التي تؤول بمفرد هي التي لها محل من الإعراب أما التي لا تؤول بمفرد فليس لها محل من الإعراب. فالجملة هنا تقع في موقع المفرد في التركيب، لذلك تؤول به، ولكن هذا ليس معناه أنها تأخذ أو تحمل معناه، ولكنها تسد مسده.

ويأتي هذا التقسيم للجملة مفصلاً عن المعنى الذي تنطوي عليه، فلماذا تقدر جملة واقعة خبراً أو نعتاً أو مفعولاً؟ كل هذه التقديرات لتوضيح التركيب الكلي للجملة، وهذا يفرض علينا الوقوف على موقعها من الإعراب ليفهم التركيب فهماً صحيحاً، وهكذا فإن بيان الموقع يسهم في اكمال المعنى.

والمحل الإعرابي عند العرب يكون إما للرفع أو النصب أو الجر أو الجزم:-
 فإذا كانت هذه الجمل واقعة في أحد هذه المواقع فهي من الجمل التي لها محل من الإعراب، أما إذا لم تكن فهي من الجمل التي ليس لها محل من الإعراب، والمفرد هو الذي يكون له إعراب في العادة، فإذا سدت هذه الجمل مسد المفرد أخذت موقع هذا المفرد من الإعراب، فإذا وقعت في محل رفع كانت خبراً، وإذا وقعت في محل نصب كانت حالاً أو مفعولاً به حسب معنى التركيب، وإذا وقعت محل الجر فهي مضاف إليه وإذا كانت في محل جزم فهي جواب للشرط الجازم، وكذلك حال الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب. أما الجمل التي ليس لها محل من الإعراب فهي التي لا تقع في التركيب الكلامي في موقع إعرابي من المواقع السابقة، ومن هنا نلاحظ أننا لو أردنا فقط الأخذ بنظرية العمل والموقع الإعرابي لما حدد ابن هشام الجمل التي لا محل لها من الإعراب ولكنه حددها، للوصول إلى فهم وتحليل التركيب العام للجملة، فالجملة الصغرى (مسند+ مسند إليه) تقع ضمن إطار بنية تركيبية أكبر، وهي الجملة الكبرى فتكون الجملة الصغرى كأنها كلمة مفردة داخل هذه البنية التركيبية الكبرى، فإذا حلت محل المفرد كان لها وظيفة نحوية ضمن البنية الكبرى، أما إذا كانت هذه الجملة الصغرى واقعة في بنية الكلام ولم تحل محل المفرد، مثل الجملة الابتدائية والمعتزلة والتفسيرية وغيرها فلا يكون لها وظيفة نحوية، وبالتالي لا يكون لها موقع من الإعراب.

وهذا التقسيم لجمل المحل مقنع وأساسي في فهم التركيب الجملي، وكذلك الحالة الإعرابية التي يحملها، فلا يوجد محل إعرابي لعنصر أو جملة دون أن نحدد حالتها الإعرابية، فإذا لم تحدد الحالة الإعرابية للعنصر أو الجملة أو شبه الجملة فهم

من هذا أن لا موقع إعرابي لها، فهما مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، فلا يكون هنالك عمل دون حالة إعرابية، يسبغها العامل على المعمول، على العكس مما يدعو إليه بعض العلماء المحدثين في عدم ضرورة معرفتها، فمتى ما اقتنعنا بأن لها محلاً إذ وجب أن تكتسب الحالة الإعرابية المناسبة لهذا المحل.

ووضح ابن هشام بإسهاب الجمل التي لها محل من الإعراب وكذلك التي ليس لها محل من الإعراب معززة بالأمثلة والشواهد المناسبة، وسأورد الآن باختصار هذه الجمل ومثالاً على كل منها^(١).

وبهذا فقد قرر ابن هشام الجمل التي لها محل من الإعراب وحددها بسبع جمل، والجمل التي لا محل لها من الإعراب وضحها، وحددها كذلك بسبع جمل، وهي على النحو التالي:-

الجملة الصغرى

(مسنَد + مسنَد إليه)



(١) الجمل التي لها محل من الإعراب (٢) الجمل التي ليس لها محل من الإعراب

وقد جاءت الجمل التي لها محل من الإعراب على النحو الآتي:

١- الجملة الواقعة خبراً:- مثل (زيد أضربه، وعمرو جاءك) ومطلبها الرفع في بابي

المبتدأ وخبر إن، والنصب في بابي كان وكاد.

(١) انظر، ابن هشام - مغني اللبيب - ص ٥٠٠ - ٥٦٠.

٢- الجملة الواقعة حالاً:- وموضعها النصب مثل قوله تعالى {لا تقربوا الصلاة وأتم

سكاري}. [النساء ٤: ٤٣].

٣- الجملة الواقعة مفعولاً به:- ومحلها النصب إن لم تتب عن فاعل.

٤- الجملة الواقعة مضافاً إليه:- ومحلها الجر، مثل {والسلام علي يوم ولدت}

[مريم: ٣٣].

٥- الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم بعد الفاء أو إذا الفجائية :- " إن جئتني

أكرمك " وموقعها الجزم.

٦- التابعة لمفرد: (منعوت بها، أو معطوفة) عليه أو مبدلة منه:- مثل {من قبل

أن يأتي يوم لا بيع فيه} [البقرة : ٢٥٤].

٧- الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب:- مثل "زيد قام أبوه وقعد أخوه".

٢- الجمل التي ليس لها محل من الإعراب :-

١- الجملة الابتدائية أو المستأنفة: الجملة الابتدائية هي التي تقع في ابتداء الكلام

لفظاً، وذكر ابن هشام اسماً آخر لها وهو المستأنفة، ويرى أن هذه التسمية أوضح

وعلل ذلك بأن الجملة الابتدائية قد تطلق على الاسمية التي صدرها مبتدأ وإن

كانت من الجمل التي لها محل من الإعراب، وهذا القسم مثل: (زيد قائم).

٢- الجملة المعترضة:- وهي التي تعترض بين شيئين متلازمين مثل: "شجاك - اظن

- طلل الطاعنين.

٣- الجملة التفسيرية:- وهي الكاشفة لحقيقة ما تليها مثل {وأسروا النجوى الذين

ظلموا: هل هذا إلا بشر مثلكم} [الأنبياء : ٣].

٤- الجملة المجاب بها بالقسم:- مثل {والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين} يس [٢-٣].

٥- الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم أو جواباً لشرط جازم غير مقترن بالفاء

أو إذا:- مثل إن تقم أقم وإن قمت قمت، أو إذا قمت فلن أقوم.

٦- الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف:- مثل جاء الذي قام أبوه.

٧- الجملة التابعة لما ليس لها محل من الإعراب:- مثل قام زيد ولم يقم عمرو، إذا

قدرت الواو عاطفة لا واو حال.

وبعد ذلك اتبع كلامه هذا بعنوان "حكم الجمل بعد المعارف والذكرات".

ويضع القانون التالي: "الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت

مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة فهي حال عنها، أو بغير

المحضة منهما فهي محتملة لهما. وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع".

ويقال على سبيل التقريب:- "الجمل بعد الذكرات صفات، وبعد المعارف أحوال^(١)".

- من النوع الأول {حتى تنزل علينا كتاباً نقرؤه} [الإسراء: ٩٣].

- ومن النوع الثاني {لا تقرّبوا الصلاة وأنتم سكارى}. [النساء: ٤٣].

- ومن النوع الثالث: {وهذا ذكر مبارك أنزلناه}. [الأنبياء: ٥٠].

- وأضاف نوعاً رابعاً- وهو المحتمل لهما بعد المعرفة مثل {كئيل الحمار يحمل أسفاراً} [الجمعة : ٥]، فإن المعرف الجنسي يقرب، ففي المعنى من النكرة، فيصح أن تكون الجملة بعده حالاً أو صفة.

شبه الجملة:

موضوع شبه الجملة لا يقل أهمية عن غيره من المواضيع النحوية، فله حضوره في المجال التطبيقي، لذلك أولى النحاة هذا الموضوع عناية كبيرة وعقدوا لشقيه الجار والمجرور والظرف أبحاثاً خاصة في كتبهم، ولعل أول من تناول أحكام شبه الجملة مجتمعة ابن هشام في مغنيهِ^(١) فقد خص هذا الموضوع بعناية كبيرة وأفرد له باباً خاصاً، ثم تبعه بعد ذلك النحويون، في حين كان النحاة قبل ذلك يناقشون الظرف والجار والمجرور ولكن في مواضع متباعدة.

وأفرد ابن هشام باباً خاصاً في شبه الجملة تحت عنوان "في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور .

وشبه الجملة عنده هي التي لم ترتق لتشكل جملة، وفي الوقت نفسه أعلى من المفرد في التركيب، وهي الظرف والجار والمجرور، وسميت بذلك لأنها تغني أحياناً عن ذكر الجملة، وتقوم مقامها، ولأنها مترددة في تعلقها بين المفردات والجملة، فهي تتعلق تارة بالفعل فتدل على جملة، وتارة بالاسم فتدل على المفرد، ولما كانت أكثر ما تتعلق بالفعل وتدل على الجملة كانت أشبه بالجملة منها بالمفردات.

ونفصل الآن القول عن شقيها :-

(١) ابن هشام - مغني اللبيب ، ص ٤٤٣ وما بعدها.

أولاً : الجار والمجرور:

وهو كما يعرفه محمد عبادة: "الهيئة التركيبية المبدوءة بأحد حروف الجر"^(١)، والجر: "حالة من حالات الإعراب التي تخص الأسماء وتميزها من غيرها، وهو يعني جر الأفعال إلى الأسماء أي توصيلها إليها"^(٢).

وتعددت التسميات لدى النحاة على هذه الحروف فنجد مثلاً مصطلح حروف الجر، ومصطلح حروف الإضافة، وحروف الصفات... الخ^(٣). ولم يكتفوا بوضع المصطلحات بل ربطوا بين لفظ المصطلح ووظيفته، وأشاروا إلى أن حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها، واختلف النحاة في تناولهم لحروف الجر، فبعضهم تناولها حسب عدد الحروف مع غيرها من الأدوات كسيبويه، ومنهم من لم يلتزم ترتيباً معيناً كالمبرد، وقسمها آخرون وفق ما تجر، فبعضها لا يجر إلا مضمراً وآخر لا يجر إلا الاسم الظاهر، وقسم منها يجر الظاهر والمضمّر، ومن الذين ذهبوا هذا المذهب ابن السراج، أما الزمخشري فقد رتبها حسب استعمالها فمنها لا يكون إلا حرفاً، ومنها ما يكون اسماً وحرفاً، وبعضها يكون حرفاً واسماً وفعلاً.

فتلاحظ مما سبق أن النحاة ناقشوا حروف الجر وتعرضوا إلى العديد من مسائلها، ولكنهم لم يخصصوا لها منفصلة.

هذا عن النوع الأول فماذا عن الثاني:-

(١) محمد عبادة - الجملة العربية (دراسة لغوية نحوية)، ص ٤٠.

(٢) محمد اللبدي - معجم المصطلحات النحوية والصرفية، باب الجيم، ص ٤٣ - ٤٤.

(٣) محمد اللبدي - معجم المصطلحات النحوية والصرفية، باب الجيم، ص ٤٣ - ٤٤.

الثاني: الظرف:

الظرف: كما يعرفه محمد عبادة: - "هو الهيئة التركيبية المبدوءة بما يدل على

زمان أو مكان إنجاز الحدث بكونها على معنى في ، ويسمى ظرفاً أو مفعولاً فيه^(١).

واعترض فخر الدين قباوة على تسميته بالمفعول فيه، لأنها تسمية غير دقيقة،

فالمفعولية: معناها التأثير بالفعل، وهذا المعنى يصدق على المفعول به ليس غير، أما

الظرف فهو ما يقع فيه الفعل^(٢).

أحكام شبه الجملة:

١- التعليق:-

جاء في لسان العرب^(٣): - علق بالشيء علقاً وعلقاً: نشب فيه، ويعرفه فخر

الدين قباوة أنه " الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث، وتمسكها به، كأنها جزء منه،

لا يظهر معناه إلا بها، ولا يكتمل معناها إلا به^(٤)، ويعلل ذلك بقوله: - "لان شبه

الجملة ترد تكملة للحدث الذي تفيد، فيتم معناها بهذا الاتعلق المفيد^(٥)، فلا بد من تعليق

شبه الجملة لبيان ارتباطها بالحدث الذي تفيد، لأن معناها لا يتضح إلا به، ولا يكتمل

معنى الحدث إلا بها، فشبه الجملة تفيد الحدث في إيضاح معناه وتكميله، إذ تحدد زمانه

أو مكانه، والحدث يفيد شبه الجملة إذ يظهر معناها ويربطه بعمل يملؤها، وهذا التأثير

(١) محمد عبادة - الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، ص ١٣٢.

(٢) فخر الدين قباوة - إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص ٣١١.

(٣) ابن منظور - لسان العرب، مسادة علق.

(٤) فخر الدين قباوة - إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص ٢٦١ وما بعدها.

(٥) فخر الدين قباوة - إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص ٢٦١.

المتبادل بين الجانبين هو المراد بما يسميه تعلق شبه الجملة أو تعليقها، فثمة علاقة قوية بين شبه الجملة والحدث. والحدث الذي تتعلق به أنواع:-

أولاً: الفعل: (اللازم أو المتعدي متصرفاً أو جامداً).

ثانياً: المصدر:- فجوز النحويون تعلق شبه الجملة بالمصدر، وذلك لأن المصدر يعمل عمل فعله في الرفع أو النصب.

ثالثاً: المشتق العامل عمل فعله، لأنه يعمل عمل فعله ولأنه يشبه الفعل كذلك في الدلالة على الحدث مثل اسم المفعول واسم التفضيل... الخ، ومثال ذلك قوله تعالى، {صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم} (١) فعليهم الثانية متعلقة (المغضوب) (اسم المفعول).

رابعاً: ما أول بشبه الفعل: وهو الاسم الجامد المؤول بمشتق، والمراد بالجامد هنا اسم الذات، فإن أول بالمشتق جاز أن يحمل معنى الحدث، مثال ذلك قول الشاعر:-

وإن لساني شهدة يشفى بها وهو على من صبه الله علقم (٢)

(فعل من) متعلقة بالاسم الجامد (علقم) لأنها بمعنى صعب أو شديد.

خامساً: على ما فيه رائحة المشتق:- الاسم والعلم والضمير لما فيها من معنى المشتق.

سادساً: حروف المعاني: وهي الحروف التي وضعت لمعان، كان حقها أن يعبر عنها بالأفعال، كالنفي والنهي والأمر والتوكيد والتمني والنداء والتعجب والاستغاثة (١).

(١) الفاتحة: ٧.

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٥٦٧.

وقد أجاز بعض النحاة تعلق شبه الجملة بها، وذلك لأنها تحمل معنى الأفعال، ومنع الجمهور ذلك مطلقاً، وقدروا لشبه الجملة فعلاً يتعلق به^(٢) وأشار ابن هشام في مغنيه إلى أن الفارسي وابن جني ذهبوا إلى أن الحرف إذا ناب عن الفعل المحذوف جاز التعلق به على سبيل النيابة لا الأصالة، وعلى هذا فإن (يا) التي للنداء والتعجب، أو للنداء والاستعانة يعلق بها لنيابتها عن الفعل في هذه المعاني، كما نصب المنادى بأداته التي نابت عن الفعل، ومن ذلك قول امرئ القيس^(٣):-

فيا لك من ليل كأن نجومه بكل مغار الفتل شُدَّتْ بيذبل

فيتعلق الجار والمجرور (لك) به بـ (يا) لنيابتها عن الفعل.

حذف المتعلق:

إن شبه الجملة تتعلق، فلا بد لها من عامل هو المتعلق به، ويكون ظاهراً في معظم الأحيان، ويكون مقدرأ محذوفاً في بعضها، والحذف هذا إما أن يكون جائزاً أو واجباً، فإذا خلت الجملة من متعلق ظاهر مما سبق وجب تقدير عامل لشبه الجملة تقيداً. وينصبها فتتعلق به.

وسأشير الآن بإيجاز إلى مواطن وجوب وجواز حذف المتعلق به:

يجوز حذف المتعلق به إذا كان الظرف أو الجار والمجرور جواباً لسؤال ومن ذلك: متى ستزورني؟ اليوم أو الغد، أو إذا دلت عليه قرينة وتكون لفظية أو حالية

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٥٧٢، وما بعدها.

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٥٧٢ وما بعدها.

(٣) فخر الدين قباوة - إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص ٢٧٣ وما بعدها.

مثل قوله تعالى {ومن الأنعام حمولة وفرشا} (١) قد حذف فيها المتعلق لدلالة القرينة اللفظية وهي قوله تعالى في الآية السابقة {وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات} (٢) فالجار والمجرور (من الأنعام) متعلقات بفعل محذوف تقديره (أنشأ).

ورد عليهم ابن هشام "أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود المعمول، فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقويا للدليل"؟.

ومثال آخر على ما حذف معه للدلالة الحالية (المقام) قوله تعالى: {ضربت عليهم

الذلة أينما ما تقفوا، إلا يجبل من الله، وجبل من الناس} (٣) فالمعنى أن الذلة ستظل مضرورية عليهم. إلا أن يعتصموا بحبل الله، فأضمر ذلك.

وكذلك حذف الكون الخاص كقائم وجالس، "وبنعه بعضهم" (٤).

أما ما يجب فيه التعلق بمحذوف فهو: - أن يقع كل من الظرف أو الجار والمجرور (٥):

١. صفة نحو {أو كصيب من السماء} (٦).

٢. أن يقع حالا نحو {فخرج على قومه في زينته} (٧).

(١) الأنعام : ١٤٢ .

(٢) الأنعام : ٨٤ .

(٣) آل عمران : ١١٢ .

(٤) ابن هشام - المغنسي، ص ٥٨٥ .

(٥) ابن هشام - المغنسي، ص ٥٨٥ .

(٦) البقرة : ١٩ .

(٧) القصص : ٧٩ .

٣. أن يقعا صلة نحو {وله من في السموات والأرض ومن عنده لا يستكبرون} (١).

٤. أن يقعا خبرا نحو (زيد عندك، أو في الدار).

٥. أن يرفعا الاسم الظاهر نحو (أعندك زيد).

٦. أن يستعمل المتعلق محذوفا في مثل أو شبهه، مثل قولهم للمعرس (بالرفاء والبنين).

٧. أن يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو "أيوم الجمعة صمت فيه" ونحو "يزيد مررت به".

٨. القسم بعد الباء: نحو {وتالله لأكيدن أصنامكم} (٢).

وبذلك نرى أن المتعلق يحذف جوازا ووجوبا من التركيب وبذلك يلزمنا تقديره، لاستقامة الشكل وهو القاعدة النحوية السابقة - لا بد لكل حرف جر من متعلق يتعلق به "وكذلك لاستقامة المعنى حيث إن هنالك علاقة وثيقة بين كل منهما في استكمال معنى الحذف ولكن كيف تقدر ذلك المتعلق؟ وكيف نحدد موقعه الأصلي في التركيب - أي ما قبل الحذف - أي بمعنى آخر البنية التركيبية السابقة له قبل الحذف؟.

وقد أجابنا ابن هشام في مغنيه عن هذه الأسئلة وبينها في أطر منظمة ومتابعة

فطرح السؤال التالي: - هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف؟ (٣)

(١) الأنبياء : ١٩.

(٢) الأنبياء : ٥٧.

(٣) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٥٨٣.

وأجاب: في بابي القسم والصلة يكون المنعلق^(١) المحذوف فعلا، وذلك لان القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين وهذا لا خلاف فيه بين العلماء، أما في الخبر والصفة والحال، فاختلف العلماء، وأكثرهم قدر الفعل، لأنه الأصل في العمل. أما من قدر الوصف فلأنه الأصل في الخبر والحال والنعته والإفراد، وأن الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف^(٢). وكلاهما جائز، أما إذا كان في الاشتغال فيقدر حسب المفسر إما بالفعل أو الوصف^(٣) فيكون التقدير كما يقول حسب المعنى. ويعقب ابن هشام على الكلام السابق بقوله: "والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا، بل بحسب المعنى"^(٤). وبالتالي يصنع ابن هشام قاعدة جديدة للتقدير وهي المعنى وينفي كل القواعد السابقة الذكر.

فابن هشام يكبر من المعنى ويجعله الأساس في تقدير الحذف، فإذا كان الحذف في جملة القسم يكون التقدير (أقسم)، أما المثل فيقدر حسب المعنى كما سبق وأشرنا، أما في الاشتغال فيكون تقديره كالمنطوق به نحو "يوم الجمعة صمت فيه" ولكن ينبغي هنا أن نتحرز من أمرين:-

- ١- مخالفة القاعدة النحوية (المانع الصناعي).
- ٢- مخالفة المعنى (المانع المعنوي)، فيوازن بين الشكل المتمثل بالقواعد النحوية التي قعد لها وكذلك المعنى إذا كان منطقيا متحققا أم لا. ويضرب المثالين التاليين:^(٥)

(١) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٥٨٣

(٢) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٥٨٣- ٥٨٤.

(٣) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٥٨٤.

(٤) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٥٨٤.

(٥) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٥٨٤.

١- زيدا مررت به:- وهنا يتحقق المانع الشكلي إذ تقدير المذكور يقتضي تعدي القاصر بنفسه وهذا مخالف للقاعدة النحوية. وهنا نقدر جاوزت.

٢- زيدا ضربت أخاه: وهنا يتحقق المانع الشكلي إذ تقدير المذكور خلافا للواقع إذ الضرب لم يقع بزید وهنا نقدر أهنت.

"ولكن ليس المانعان مع كل متعد بالحرف، ولا مع كل سبب"^(١) ويضرب ابن هشام لذلك أمثلة نحو^(٢):- زيدا شكرت له، فالشكر يتعدى بالجار وبنفسه، فالمانع الشكلي غير متحصل. ومن نحو (زيدا أهنت أخاه)، لأن إهانة أخيه إهانة له بخلاف الضرب.

ومن هنا يتبين لنا أن بعض القواعد النحوية توضع فقط لحالات استثنائية، ولا ينطبق استخدامها على كل الأمثلة اللغوية، لذلك علينا في مثل هذه الحالة أن نحتكم إلى المعنى والمنطق في معالجة مثل هذه التراكيب، وبالتالي نفهم التركيب وقواعده فهما صحيحا.

"أما التقدير فيما تبقى، مثل: زيد في السدار، فيقدر كونا مطلقا، وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو (الصوم اليوم)... أو استقر أو وصفهما إن أريد المعنى"^(٣) وهنا أيضا تركيز على المعنى المراد ومن ثم التقدير، ولكن ماذا إذا جهلت المعنى فماذا تفعل؟.

ويعطينا ابن هشام الحل فيقول: "نقدر الوصف، فإنه صالح في الأزمنة كلها، وإن كانت حقيقته الحال"^(٤) ومن هنا أيضا نرى أن ابن هشام أعطى الحل الصحيح

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٥٨٥.

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٥٨٤.

(٣) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٥٨٥.

(٤) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٥٨٥.

الذي لا يشكل لنا أي تضارب لا مع شكل - القاعدة النحوية- ولا مع المعنى لأننا لم نحدده بدقة بل بكلمة تحمل معنى الإطلاق في الزمن وهي الوصف.

هذا عن كيفية التقدير فماذا عن الموضوع أي تعيين موضع التقدير في جملة

المتعلق المحذوف:-

ويكون الموضوع كما هو معروف مقدما، فكل العوامل تتقدم على معمولاتها في

التركيب^(١) والجملة وليس العكس وهذا فيه تحقيق لسلامة التركيب شكليا ومعنويا.

ولكن في بعض الأحيان، تعرض لنا تراكيب "تقتضي ترجيح تقديره مؤخرا"^(٢) مثل^(٣):

١- في الدار زيد: لأن المحذوف هو الخبر وأصله أن يـأخر عن المبتدأ.

٢- إن في الدار زيدا: لأن إن يليها مرفوعها.

٣- وإذا قدرنا المتعلق فعلا- كما في الحالات السابقة الذكر يلزم تقديره مؤخرا، لأن

الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ.

وهنا نلاحظ اهتمام ابن هشام بالبنية التركيبية الشكلية للجملة ، فالمبتدأ أولا

والخبر ثانيا، وكذلك بالوظيفة النحوية والحالة الإعرابية فلا تقدر مرفوعا بعد أداة

نصب.

ولكن هل كل حروف الجر تحتاج إلى متعلق:-

الإجابة : لا^(٤) فهناك حروف ليست بحاجة لمتعلق وهي:

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٥٨٧.

(٢) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٥٨٧.

(٣) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٥٨٧.

(٤) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٥٧٥.

- ١- حرف الجر الزائد مثل الباء ومن، في قوله تعالى: {كفى بالله شهيدا} (١) وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي، والأصل أن أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر، والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا ولم يدخل للربط (٢).
١. فالزائد لا يحدث ضررا في المعنى، أما الرابط فلا يمكن الاستغناء عنه ودونه يلتبس المعنى. فلم يتحقق بمعنى التعلق إذا هذا الحرف الزائد لا يتعلق.
- ٢- "لعل في لغة عقيل لأنها بمعنى حرف الجر الزائد؟" (٣) وهكذا ينطبق عليها ما ذكرناه في النقطة السابقة.
- ٣- "لولا فيمن قال: (لولاي ولولاك ولولاه)، لأنها بمنزلة لعل... وما بعدها مرفوع المحل بالابتداء" (٤).
- ٤- رب - في بعض الأحيان - إذا أفادت التأكيد أو التقليل لا تعدية العامل مثل "رب رجل صالح لقيته، أو لقيت" (٥).
- ٥- كاف التشبيه: - مثل (زيد كعمرو) فالمتعلق استقر والكاف لا تدل عليه "واستدرك ابن هشام على هذا الكلام وقال: الأولى أن تعلق؛ لأن "جميع الحروف الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار" (٦) وهذا هو الكلام المنطقي، فكيف لا تدل الكاف على المتعلق (استقر) في المثال -

(١) الرعد : ٤٣ ، الإسراء : ٩٦ .
 (٢) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٥٧٥ .
 (٣) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٥٧٦ .
 (٤) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٥٧٦ .
 (٥) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٥٧٧ .
 (٦) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٥٧٨ .

زيد كعمرو - وإذا حذف كـ يتم الربط بين زيد وعمرو، إذا هي حرف رابط، وإذا كانت رابطة إذا هي كبقية حروف الجر تتعلق.

٦- حروف الاستثناء مثل خلا وعدا وحاشا، فإذا خفضت جرت الاسم بعدها فهي شبيهة بالزائدة، والاسم بعدها مجرور لفظا ومحلها النصب على الاستثناء.

ووظيفة هذه الأدوات في التركيب مثل (ذهبنا خلا أحمد) "تحتية الفعل عما

دخلن عليه وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم" (١).

"وإنما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا؛ لئلا يزول الفرق بينهما

أفعالا وأحرفا" (٢).

وهذا التعليل شكلي لعدم مخالفة القاعدة النحوية التي توجب نصب المستثنى

فإذا كان مجرورا قيل إن أدوات الاستثناء حروف جرت المستثنى شكلا ورفعته محلا.

وهنا يبرز ذكاء النحاة في التحليل النحوي في الموازنة بين لشكل والمعنى. فهم

حافظوا على الوظيفة النحوية المعنوية للكلمة (وهي المستثنى) وفي الوقت نفسه فسروا

الحالة الإعرابية لها.

ويبقى علينا مناقشة قضية مهمة في شبه الجملة :-

ويمكن مناقشتها ضمن محورين :-

١- ألها محل إعرابي أم؟.

٢- ما حكم الاسم المرفوع بعدها؟ أي ما محله من الإعراب؟ ومن هذا المنطلق

نعرف محلها هي.

(١) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٥٧٨.

(٢) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٥٧٨.

٣- أما المحور الأول:- فقد ناقش ابن هشام فيه حكم أشباه الجمل بعد المعارف والنكرات:-
 فقال:- "حكمهما بعدهما حكم الجمل، فهما صفتان في نحو "رأيت طائرا فوق غصن، أو على
 غصن" لأنهما بعد نكرة محضة، وحالان في نحو "رأيت الهلال بين السحاب أو في الأفق"
 لأنهما بعد معرفة محضة، ومحتملان لهما في نحو "يعجبني الزهر في أكمامه، والتمر على
 أغصانه"، لأن المعرف الجنسي كالنكرة، وفي نحو "هذا ثمر يافع على أغصانه" لأن النكرة
 الموصوفة كالمعرفة"^(١) إذ هنا أخذت شبه الجملة حكم الجملة في بيان وظيفتها النحوية
 داخل التركيب.

أما عن المحور الثاني:- فيقول ابن هشام "إذا وقع بعدهما مرفوع، فإن تقدمها
 نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال نحو "ما في الدار
 أحد" و "أفي الدار أحد" و "مررت برجل معه صقر" و "جاء الذي في الدار أبوه" و "زيد
 عندك أخوه" و "مررت بزيد عليه جبه"^(٢) ففي المرفوع ثلاثه مذاهب هي^(٣):

١- الأرجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو المجرور ، ويجوز كونه فاعلا.

٢- إن الأرجح كونه فاعلا، واختاره ابن هشام، وتوجيهه أن الأصل عدم التقديم
 والتأخير.

٣- إنه يجب كونه فاعلا.

وإبن هشام لا يؤيد رأيا على الآخر، فلنأخذ المثال التالي :- "ما في الدار أحد"
 فأحد إما أن تكون مبتدأ أي أحد موجود ، أو استقر أحد فتصبح فاعلا - لان التقديم
 والتأخير لا يجوز هنا.

(١) ابن هشام - مغني اللبيب ، ص ٥٧٨.

(٢) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٥٧٨.

(٣) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٥٧٨.

ويبدو لي أنه يجوز أن تكون مبتدأ أو فاعلا، لأنه لا يوجد سبب يمنع أحدهما
أما عن عدم جواز التقديم والتأخير في هذه الحالة فهذا غير صحيح، لأن التقديم
والتأخير جائز، ولا يحدث أي خلل في المعنى، و(أحد في الدار) أو (في الدار أحد)
المعنى نفسه. فيجوز فيها التقديم والتأخير.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن: ما العامل في (زيد) إذا كان فاعلا؟ هل
هو الفعل المحذوف، أم الظرف أو المجرور لنيابتها عن استقر وقربهما من الفعل؟
ويرجح ابن هشام الرأي الثاني ويقدم الدليل:

١- امتناع تقديم الحال في نحو "زيد في الدار جالسا" ولو كان العامل الفعل لم يمتنع.

٢- لقول جميل بثينة:

فإن يك جنماني بأرض سواكم فإن فؤادي عندك الدهر أجمع^(١)

"فأكد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله ولا يصح

أن يكون توكيدا لضمير محذوف مع الاستقرار؛ لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا

لاسم إن على محله من الرفع، لأن الطالب للمحل قد زال"^(٢).

من خلال ما سبق نلاحظ أن ابن هشام هنا قدم أدلة مقنعة، فالدليل الأول: - إذا

قدمنا فيها جالسا لأصبحت مبتدأ وليس حالا؛ في حين لو كان التقدير (استقر) لجاز

تقديم جالسا وبقاؤها حالا؛ لأن الفعل عامل قوي يعمل في معموله، وإن تقدم عليه،

وهذا دليل قوي على أن العامل الجار والمجرور. وأكد هذا الرأي في الدليل الثاني

حيث استقر المحذوف وهو الضمير المستتر في الظرف، وهذا يدل على أنه العامل.

(١) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٥٧٩.

(٢) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٥٧٩.

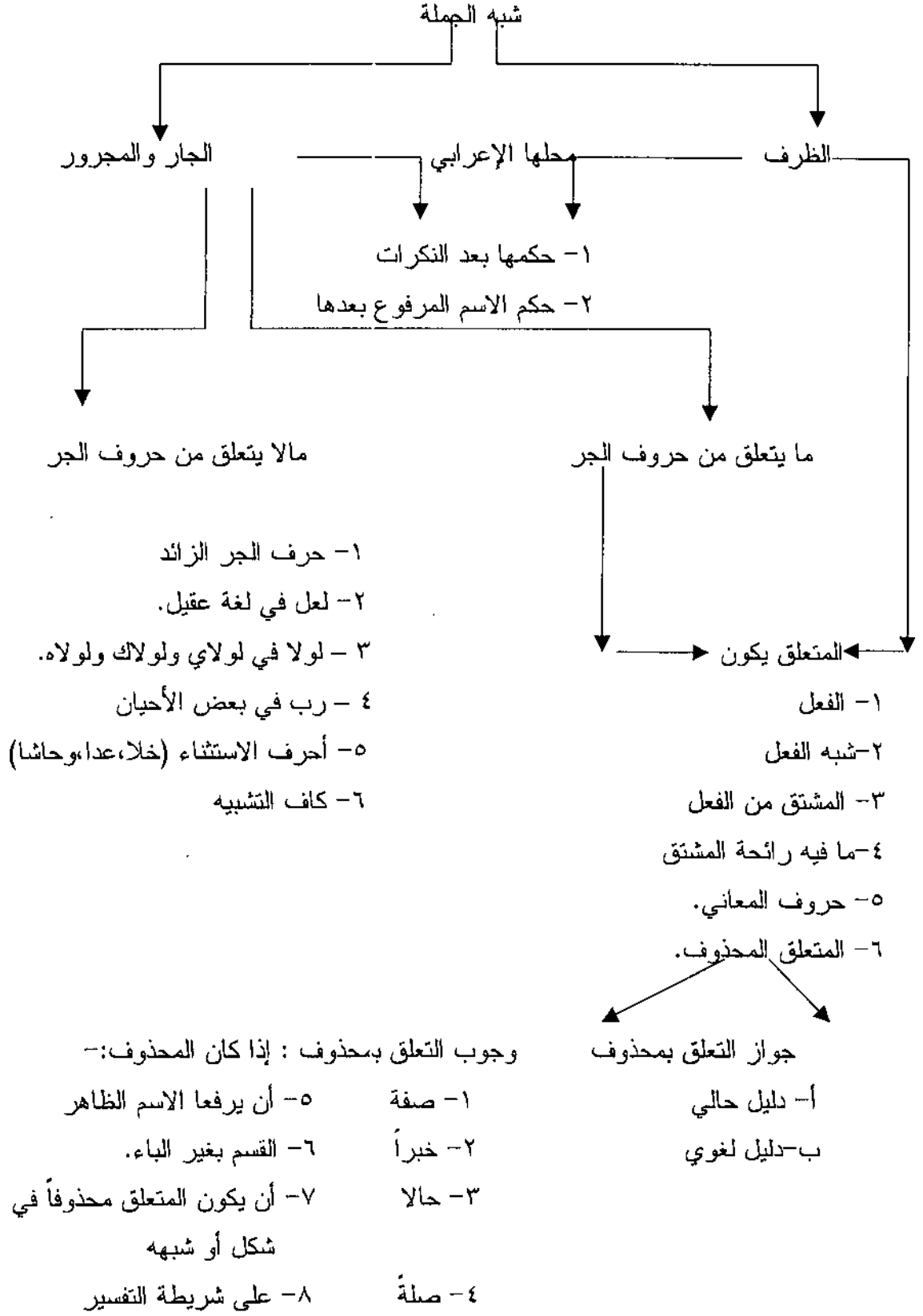
وهذان الدليلان يعتمدان على القواعد النحوية التي وضعها النحاة فلم يخرج ابن هشام عن قواعد النحو العربي في نظرية العامل بل سار عليها. ومن هذا المنطلق انتقد ابن مالك فيقول: - "مع اعتراضه بأن الضمير مستتر في الظرف، فقد اختار أن الفاعل عامله محذوف، ومن هنا جاء التناقض في كلام ابن مالك، لأن الضمير لا يكون إلا في عامله، وفي حالة وجود (في الدار) - أو (عندك) - ، زيد يجوز الوجهان أيضا. وبعد تحدّثه عن احتمالية كون الاسم المرفوع بعدها مبتدأ أو خبر، تحدث عن حالات وجب فيها أن يكون إما فاعلا فقط أو مبتدأ فقط، ومن ذلك (في داره زيد)، فزيد مبتدأ، لأن الضمير لا يعود على متأخر لفظا ورتبة.

وهذا الكلام دقيق ومنطقي من ناحية التركيب الجملي، فكيف يعود ضمير على ما تأخر عليه، لذلك لا تكون زيد إلا مبتدأ. وكذلك الأرجح أن يكون إعراب (زيد) في مثل "هل أفضل منك زيد" لأن اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الأكثرية وهنا أيضا نلاحظ اعتماد ابن هشام على القواعد النحوية في التقعيد.

من خلال ما سبق نلاحظ أن سياق التركيب الجملي هو الذي يحدد نوعية العلاقة بين العناصر داخل التركيب الموجودة أو المحذوفة، مع الاعتماد على القواعد النحوية والمعنى.

ويمكن إجمال أهم القواعد المتعلقة بشبه الجملة بالرسم التوضيحي، التالي:-

رسم توضيحي لأحكام شبه الجملة عند ابن هشام



الفصل الثالث

الإعراب

(كيفية الإعراب وتحليل التراكيب النحوية)

وبيان الأدوار الوظيفية للعناصر فيها)

كيفية الإعراب: (تحليل التراكيب النحوية وبيان الأدوار الوظيفية للعناصر فيها):

يعد الإعراب من الدعائم التي تقوم عليها نظرية النحو العربي، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلامات التي تظهر على أواخر الكلام، هذه الحركات التي كانت ولا تزال مبعث خلاف بين النحاة قديماً وحديثاً، وكان محور الخلاف الرئيسي مدى ما تنبئ عنه هذه العلامات من معانٍ.

وظهرت في العصر الحديث دعوات من العلماء المحدثين تنادي بإنكار الإعراب والعلامات الإعرابية، وتدعو إلى التسكين، لأن هذه العلامات لا تدل على معنى، وغالباً ما تتضح معاني العبارات والتراكيب دون الحاجة إلى وجود الحركات الإعرابية في أواخرها لما للقرائن الأخرى والسياق من أثر فسي بيان المعاني.

ومن هذه الدعوات دعوة لطفي السيد الذي أخرج الإعراب من ركائز اللغة، وسلامة موسى الذي اعتبره لعبة بهلوانية للذهن واللسان، وأنيس فريجه الذي نظر إليه على أنه بقية البداوة^(١).

وجرد الدكتور إبراهيم أنيس الحركات الإعرابية من الدلالة على المعنى وقال ما هي إلا من أجل التخلص من التقاء الساكنين ووصل الكلام عند النطق، وبهذا الوصل يتحقق الانسجام الصوتي^(٢).

(١) ينظر:-

١- رياض قاسم- اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي ص ٢٨٨ - ٢٨٩.

٢- أنيس فريجة - نحو عربية ميسرة، ص ١٢٣ - ١٢٤.

٣- عبد الفتاح لاشين - التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني ص ٧.

(٢) إبراهيم أنيس- من أسرار اللغة، ص ٢٢٠، ٢٤٨، ٢٤٩.

وفي مقابل هذه الدعوات التي تنكسر الإعراب وتقلل من قيمة الحركات ظهرت دعوات أخرى ترد عليها وترفع من قيمة الإعراب، وتشير إلى أن الحركات ما هي إلا للدلالة على معانٍ مثل: مهدي المخزومي الذي يستبعد أن تكون العلامات الإعرابية للوصل، بل يتمسك بأنها علامات لمعانٍ. ويرفع كذلك عبد المجيد عابدين من قيمة الإعراب ويرى أن الحركات تدل على معانٍ، والإعراب ظاهرة سامية^(١).

وهنا اتفق معهم في هذا التوجه وأقول: إن الإعراب أساسي في فهم التراكيب، فأنا عندما أعرب أطل العبارة الموجودة أمامي، وأحدد الأدوار الوظيفية للعناصر فيها، ومن ثم أبين الحالة الإعرابية لها مجسدة بالعلامات الإعرابية وبعدها أفهم التركيب، فالدلالة الصحيحة للجملة تفهم من خلال تحليلها (إعرابها)، فكيف لي إذا بعد هذا كله أن أنكر الإعراب. فالمقصد الرئيسي للإعراب هو الإبانة عن العلاقات السياقية، والحركات الإعرابية جزء من النظام العلامي للغة العربية، وهي بالضرورة تدل على معانٍ، وإن أسهمت معها قرائن أخرى في أداء هذه المهمة. وإذا ما نظرنا إلى المغني نلاحظ أن ابن هشام خصص باباً في كيفية الإعراب، ودفع فيه ابن هشام أصولاً عامة ومهمة يجب أن يتقيد بها المعرب أثناء إعرابه للتركيب أو الجملة وهذه الأمور هي:

التفريق في الإعراب بين الحسروف (المفردة) والضمائر والأدوات المكونة من حرفين أو ثلاثة حروف ومن ثم الكلمات، يقول ابن هشام "اعلم أن اللفظ المعبر عنه إن

(١) عبد المجيد عابدين - المدخل إلى دراسة النحو العربي ص ٣٧ - ٣٨.

كان حرفاً واحداً عبّر عنه باسمه الخاص به، أو المشترك، فيقال في المتصل بالفعل من نحو ضربت: التاء فاعل، أو الضمير فاعل ولا تقول (ت) فاعل^(١).

فهو هنا يلفت انتباهنا إلى ملمح التمايز بين الحرف المجرد الخارج عن سياق البنية باعتباره حرفاً من أحرف النظام اللغوي وما يتحصل له حين يتصل بالفعل إذ ينظر إليه من خلال الدور الوظيفي الذي يؤديه، مما يكسبه مفهوماً إعرابياً خاصاً، فيعرف أنه ضمير الفاعل أو تاء الفاعل في قولنا: (ضربت)، ومن جانب آخر يمكننا أن ننطقَ بلفظهما كما يقول في نحو (قِ نفسك) و (مُ الله) و (شِ الثوب) و (لِ هذا الأمر) فيقول (مُ مبتدأ، و (قِ) فعل أمر، وذلك لأن الحذف فيهن عارض فاعل الأصل، أمّا الضمير من نحو التاء فليس كذلك^(٢).

إذن حين نعرب، يجب علينا أن نتبين أولاً إذا كان هنالك أي تغيير في البنية السطحية للتركيب، ونعيده إلى مكانه من حذف أو زيادة أو تقديم وتأخير، وبعد ذلك نعرب، ونبين الأدوار الوظيفية للعناصر داخل التركيب.

"أمّا إذا كان اللفظ على حرفين نطق به، فقيل (قد) حرف تحقيق، و (هل) حرف استفهام و (نا) فاعل أو مفعول، ولكن الأحسن أن تعبر عنه بقولك الضمير لئلا تنطق بالمتصل مستقلاً"^(٣).

وتذكر هذه الألفاظ كما هي - أي كما وردت في التركيب - لأنها مكونة من أكثر من حرف، فلا يحدث أي لبس بينها وبين الحروف العادية، إلا إذا كانت ضميراً مثل (نا) فالأفضل القول بأنها ضمير، لأنها متصلة فلا تذكر منفصلة.

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٨٧٢.

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٨٧٢.

(٣) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٨٧٣.

ويفضل ابن هشام عدم النطق باسم شيء من هذه الأدوات كراهية الاطالة لذلك

قال: قولهم (أل) أقيس من قولهم الألف واللام".^(١)

فابن هشام يدعو إلى الاختصار والدقة ما أمكن ذلك فيقول: "ينبغي للمعرب

أن يتخير من العبارات أجزها وأجمعها للمعنى، فيقول في نحو: ضرب: فعل ماض

لم يسم فاعله، ولا يقول: مبني لما لم يسم فاعله، لدلول ذلك وخفائه، وأن يقول في

المرفوع به: نائب عن الفاعل، ولا يقول مفعول ما لم يسم فاعله... وإذا اختصرت

فيهن فقل: عاطف ومعطوف ناصب ومنصوب، وجازم ومجزوم، كما تقول جار

ومجزور".^(٢)

أما إذا كان من ثلاثة أحرف فيقول ابن هشام في ذلك: "وإن كان أكثر من ذلك

نطق به أيضاً، فقل، (سوف) حرف استقبال، و(ضرب) فعل ماض، وضرب هذا

اسم".^(٣)

وينتقل ابن هشام بعد ذلك إلى أمور مهمة يجب على المعرب أن يتحرز منها

وهي:-

أولاً: "أن يلتبس عليه الأصلي بالزائد، ومثاله أنه إذا سمع أن (أل) من علامات

الاسم، وأن أحرف (نأيت) من علامات المضارع، وأن ناء الخطاب من علامات

الماضي، وأن "الواو" و "الفاء" من أحرف العطف، وأن الباء واللام من أحرف الجر،

وأن فعل ما لم يسم فاعله مضموم الأول... سبق وهمه إلى أن (ألفيت وألهمت) اسمان،

وأن "أكرمت وتعلمت" مضارعان، وأن (وعظ وفسخ) عاطفان ومعطوفان، وأن نحو

(١) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٨٧٣.

(٢) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٨٧١.

(٣) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٨٧٣.

بيت وبين ولهو ولعب كل منها جار ومجرور، وان ندسو (أدحرج) مبني لما لم يسم فاعله^(١)(*) .

ثانياً : "أن يجري لسانه إلى عبارة اعتادهما، فيستعملها في غير محلها، كأن يقول في: (كنت وكانوا) في الناقصة فعل وفاعل لما ألف من قول ذلك في نحو: فعلت وفعلوا، واما تسمية الأقدمين الاسم فاعلاً، والخبر مفعولاً فهو اصطلاح غير مألوف،... والمبتدئ إنما يقوله على سبيل الغلط، فلذلك يعاب عليه^(٢) .

ثالثاً: "أن يعرب شيئاً طالباً لشيء، ويهمل النظر في ذلك المطلوب، كأن يعرب فعلاً ولا يتطلب فاعله، أو مبتدأ ولا يتعرض لخبره، بل ربما مربه فأعربه بما لا يستحقه، ونسي ما تقدم له^(٣) .

ويعرض ابن هشام مثلاً لذلك: "فإن قلت: فهل من ذلك قول الزمخشري في قوله تعالى "وطائفة قد أهمتهم أنفسهم"^(٤)، الآية: قد أهمتهم: صفة لطائفة، و(يظنون): صفة أخرى أو حال بمعنى قد أهمتهم أنفسهم ظانين، أو استئناف... فكأنه نسي المبتدأ، فلم يجعل شيئاً من هذه الجمل خبراً له؟^(٥)(*) .

رابعاً: التحرز من أن شيئاً يكون له إعراب إذا كان وحده أما إذا اتصل به شيء آخر تغير إعرابه^(٦) .

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٨٧٦ .

(*) لمزيد من الأمثلة ينظر [ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٨٧٦ - ٨٨١] .

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٨٨١ .

(٣) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٨٨١-٨٨٢ .

(٤) آل عمران: ١٥٤ .

(٥) ابن هشام - مغني اللبيب ص ٨٨٢ .

(*) لمزيد من الأمثلة ينظر ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٨٨٢ .

(٦) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٨٨٢ .

ومن أمثلة ذلك: "ما أنت، وما شأنك، فإنهما مبتدأ وخبر، إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك (وزيداً) فإن جئت به (فأنت) مرفوع بفعل محذوف، والأصل: ما تصنع، أو ما تكون، فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل، وارتفاعه بالفاعلية، أو على أنه اسم لكان^(١). ويختلف إعراب الشيء باعتبار المحل الذي يحل فيه مثل (كان) إذا جاءت في سياق (ما كان أحسن زيداً؟ تعرب زائدة)^(٢).

وابن هشام من خلال ما سبق اهتم بثلاث قضايا أساسية في الإعراب:-

الأولى:- الأساس التركيبي للجملة: وذلك من خلال معرفة أصلها وهذا في باب الصرف مما يؤدي إلى تمييز الحروف الزائدة فيها، ومعرفة إذا كانت هذه الحروف وظيفية، أي لها وظيفة نحوية أم لا. فالمعرب يجب أن يعرف تصريف الكلمات ليعرف إعرابها.

الثانية: قضية التلازم: ارتباط الأبنية على نحو يتطلب فيه العنصر عنصراً آخر لاستكمال المستوى الوظيفي. فهناك تلازم بين الكامات، فلا ينبغي لنا أن نعرب فعلاً مثلاً ولا نبين فاعله، أو مبتدأ ولا نبين خبره وهذا لكي نفهم التركيب جيداً، ويمكن أن نتبين كذلك أهمية التلازم عند ابن هشام من خلال قوله: "لابد للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضي وجه إعرابه كقولك: مبتدأ، خبر، فاعل، مضاف إليه، واما قول كثير من المعربين مضاف، أو موصول، أو اسم إشارة، فليس بشيء؛ لأن هذه الأشياء لا تستحق إعراباً مخصوصاً، فالإقتصار في الكلام عاينها على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الإعراب"^(٣).

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٨٨٣.

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٨٨٣.

(٣) ابن هشام - مغني اللبيب ص ٨٧٤.

وذلك لأن الموصول أو المضاف يتلازم مع الاسم المضاف إليه أو الذي يتبعه لذلك ينبغي علينا بيان ذلك فكل كلمة في التركيب متلازمة مع الكلمة التي تسبقها والكلمة التي تليها.

والتلازم فيه مستويان: ١- مستوى شكلي، و ٢- مستوى معنوي، والشكلي يتمثل من خلال الترتيب، والمعنوي يتمثل من خلال اتصال الكلمة بالكلمة التي قبلها وبعدها معنوياً.

الثالثة: قضية السياق التركيبي للجملة، وذلك من خلال أن الكلمة أو الجملة يتحصل لها إعراب في سياق تركيب معين، وإذا اختلف هذا السياق اختلف إعراب الكلمة أو الجملة.

ومن خلال ما سبق نستطيع أن نبين أن طريقة إعراب الجملة عند ابن هشام فقد تمثلت فيما يلي:

أولاً: البدء بالكلمة وذلك من خلال :

أ- البيان التصنيفي:

"وذلك ببيان اللواحق الأمامية والخلفية التي تمثل عناصر مستقلة في تكوين الجملة، كالضامات المتصلة، وباء النسب، واللواحق التي تمثل علامات التنثية والجمع والإعراب".^(١)

ب- البيان الوظيفي:

وذلك ببيان الوظيفة النحوية للكلمة في التركيب كالفاعلية والمفعولية والحالية والإضافة والخبرية والنعنية. ولا يصح الاكتفاء بأن الكلمة مضاف أو اسم إشارة. لأن

(١) محمد عبادة - الجملة العربية دلالة لغوية، ص ١٧٩.

الاقتصار على ذلك لا يعلم به إلى أي باب من أبواب النحو تنتمي الكلمة. فهم يحددون تأثير الكلمة فيما بعدها ونوع العمل ووظيفته في الجملة... الخ (١).

فالبيان التصنيفي يعين نوع الكلمة داخل التركيب هل هي فعل؟ أم اسم؟ أم حرف؟ وما يتصل بها من ضمائر مختلفة أو علامات. أما البيان الوظيفي فيرشدنا إلى صورة شاملة عن وظيفة هذه الكلمة داخل التركيب العام لفهم المعنى.

ثانياً: بعد الحديث عن الكلمة وحدها، نذهب إلى الجملة ألسها محل من الإعراب أو وظيفة داخل التركيب أم لا (*). فهناك جمل لها محل من الإعراب، وجمل ليس لها محل من الإعراب. والجملة التي لها محل هي التي تحل محل المفرد ليس إلا.

ومن خلال ما سبق نرى أن ابن هشام عدّ الإعراب ركناً رئيسياً وبالغ الأهمية في النظرية النحوية، وخاصة فيما يفيدنا من تحليل الجمل والتركيب لفهم معانيها، ولا يمكن لنظرية النحو أن تقوم دونها.

تحولات النظام اللغوي:

وقبل البدء بالتحليل (الإعراب) علينا مراعاة التحولات التالية:

١- التقديم والتأخير:

يُعد التقديم والتأخير من الخصائص الكلية المهمة في اللغات الإنسانية، وذلك لأن لكل لغة ترتيبها الخاص، وبنيتها التي تميزها من غيرها من اللغات الأخرى. ولكن المهم أن تعرف طريقة الترتيب في البنية العميقة أولاً ومن ثم تبحث عن القوانين التي

(١) محمد عبادة- الجملة العربية دلالة لغوية، ص ١٨١.

(*) قد سبق الإشارة إلى هنا في فصل الجملة أنظر ص من الرسالة.

عناصر الجملة معرض لتغيير مكانه، وإن كان هذا أكثر ما يكون فيما يسميه العرب بالفضلة، كالمفاعيل والحال والظرف وغير ذلك.^(١)

فالتقديم والتأخير يكون في البيئة التركيبية للجملة ويكون له معان أو أهداف مختلفة ويؤثر تأثيراً مباشراً على تركيب الجملة من حيث الإعمال، والإلغاء، أو الدلالة، مثل وجوب تقديم المبتدأ، ووجوب تقديم الخبر وجواز الأمرين.^(٢)

ومن خلال اطلاعنا على كتب النحو نجد أن النحاة عنوا بمثل هذه الظاهرة عناية شديدة، وأخذوا يضعون القواعد المختلفة التي تحكمها وتنظمها في أطر مختلفة.

وابن هشام شأنه شأن بقية النحاة عني بهذه القضية، فالدارس لهذا الكتاب يجد الكثير من الأمثلة المنتثرة فيه التي تنتظم تحت عنوان التقديم والتأخير.

ومن أمثلتها، ما أورده ابن هشام في الجهة الخامسة من الجهات العشر التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها مثل:

(١) ١- زيد نعم الرجل.

٢- ونعم الرجل زيد.

فيقول ابن هشام: "يتعين في (زيد) في الجملة الأولى الابتداء، وفي الثانية أن يكون مبتدأ، أو خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً، أي السمدوح زيد.^(٣)

فنلاحظ في المثال السابق أن العناصر في الجملتين واحدة وهي (زيد ونعم والرجل) ولكن الترتيب مختلف، ففي الأولى كان المتقدم (زيد)، وفي الثانية تقدمت (نعم) في بداية التركيب. فالمعنى واحد، ولكن الترتيب مختلف، فحصل تقديم وتأخير

(١) عبده الراجحي - النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٥٤.

(٢) عبده الراجحي - النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٥٥.

(٣) ابن هشام - مغنبي اللبيب ص ٧٢٤.

في المثال أدى إلى اختلاف الوظيفة النحوية للعنصر، وإلى اختلاف المعنى فـ (زيد) في الأولى مبتدأ، وفي الثانية (خبر لمبتدأ محذوف أو مبتدأ). وتغير التركيز على العنصر، لأن العرب إن أرادت العناية بشيء قدمته.

فالتقديم والتأخير يؤثر في الوظيفة النحوية للعناصر، ويؤثر في المعنى المراد منها. ونجد أيضاً اهتمام ابن هشام في قضية التقديم والتأخير عند حديثه عن الجملة وأقسامها، والمعتبر ما هو صدر في الأصل فيها، ولا عبرة لما تقدم، فالجملة من نحو (كيف جاء زيد)، و من نحو {فأي آيات الله تكرون} ^(١)، و {ففرقاً كذبتم وفرقاً تقتلون} ^(٢) و {خشعاً أبصارهم يخرجون} ^(٣) فعلية، لأن هذه الأسماء في نية التأخير. ^(٤) وتقديرها في البنية العميقة يكون: "جاء زيد كيف" و {تكرون أي آيات الله} وكذبتم فرقاً وتقتلون فرقاً، أو يخرجون خشعاً أبصارهم. ^(٥) والجملة في نحو "يا عبد الله"، ونحو "إن أحد من المشركين استجارك" ^(٦) و {الأنعام خلقتها} ^(٧) و {الليل إذا بعشى} ^(٨) فعلية لأن صدورهما في الأصل أفعال، والتقدير أدعو عبد الله، وإن استجارك أحد، وخلق الأنعام، وأقسم والليل. ^(٩)

(١) غافر: ٨١

(٢) البقرة: ٨٧

(٣) القمر: ٧

(٤) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٤٩٣.

(٥) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٤٩٣.

(٦) التوبة: ٦.

(٧) النحل: ٥.

(٨) الليل: ١.

(٩) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٤٩٣.

لذلك عند تحليلنا للجملّة علينا أن نعين التقديم والتأخير الواقع في البنية العميقة، فهذا القانون (المعتبر ماهو صدر في الأصل) ينظر للبنية التركيبية في صورة الأصل قبل أن تطرأ عليها التحولات.

٢- قواعد الزيادة والإقحام:

هنالك تركيبات نظامية تدخل في الكلمات أحياناً لا تسدل على معنى في العمق، وإنما تفيد وظيفة تركيبية، أو تعد لونا من ألوان الزخارف^(١). وأحياناً قد تكون الزيادة في جمل، وليست كلمات مفردة، كالجملّة المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديداً كما يقول ابن هشام^(٢).

وقد عرض نحائنا العرب لظاهرة الزيادة في الجملّة، وأشاروا إلى أن مايزاد في الكلام لا يضيف معنى، وإنما يكون زيادة قد تضيف فائدة تركيبية^(٣). ولكن هل الزيادة بالفعل لا تزيد في المعنى شيئاً؟ الإجابة لا، لأن كل زيادة في التركيب هي زيادة في المعنى وإن كان المعنى الذي تضيفه توكيداً أو معنى بسيطاً فهو معنى، وسميت هذه التراكمات التي تضاف بالزائدة، لأنها زائدة في التركيب وليس في المعنى.

ومن الأمثلة على الزيادات في اللغة العربية من المغني:

١- حديث ابن هشام عن حرف الجر الزائد في بعض الحالات الذي لا يحتاج إلى متعلق، شأنه

شأن حرف الجر الأصلي، فيقول ابن هشام " وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي،

(١) عبده الراجحي- النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٥٢.

(٢) انظر ابن هشام - مغنى اللبيب، ص ٥٦.

(٣) انظر عبده الراجحي - النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٥٢.

والأصل أن أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر،
والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيداً ولم يدخل للربط.^(١)

وكلام ابن هشام هذا يؤكد ما ذهبنا إليه وهو أن الزيادة إنما تكون في التركيب
حيث يمكن الاستغناء عن هذا العنصر، لأنه لا يشكل أي وظيفة تركيبية في الجملة،
وحذفه لا يؤدي إلى خلل تركيبية فهو زائد ولكنه يضيف في المعنى التوكيد.

هذا عن الزيادة في الحرف فأما عن الزيادة في الجملة، كالجمل المعترضة، وشأنها في
الزيادة شأن الحروف فهي تزداد للتوكيد أو لإضافة معنى جديد، وسميت زائدة أو معترضة لأنها
لا تشكل وظيفة تركيبية وحذفها لا يؤدي إلى خلل في التركيب مثل^(٢):

١- قول أحدهم:

شجاك - أظن - ربع الظاعيننا ولم تعبأ بعذل العاذليننا

فجملة (أظن) زائدة، وإذا حذفت لا تؤدي إلى خلل تركيبية.

٣- الحذف :

(أ) مفهوم الحذف:-

اصطلاحاً: هو إسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل^(١)، وظاهرة الحذف شائعة
في كثير من اللغات، فالمتحدث قد يلجأ أحياناً إلى إسقاط جزء من الكلمة، أو كلمة
كاملة أو جملة اعتماداً على قرائن حالية ولفظية، تجعله يشعر بالاطمئنان إلى أن

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٥٧٥.

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٥٠٦ - ٥٠٧.

المعنى المراد قد تحقق لدى السامع، وهذا الحذف يلاقي قبولاً لدى المتحدث والمستمع لرغبتهما في السرعة والتخفيف، وتبدو مظاهره في بعض اللغات أكثر وضوحاً، تبعاً لخصائص اللغة، "أما في العربية فالحذف منهج يتبع، وظاهرة أكثر شيوعاً وتفوق غيرها من اللغات، لما جبلت عليه العربية في خصائصها الأصلية للميل للإيجاز".^(٢)

وقد تنبه علماء النحو إلى ظاهرة الحذف، ودرسوها منذ عهود النحو الأولى، مما يوحي بأن هذه القضية كانت ملحّة وشائعة بالقدر الذي لا يمكن معه تجاوزها وعدم الالتفات إليها، لذا اقرروا بوجودها، وأسهم كل منهم بنصيبه بالحديث عنها، ورصد مواقعها، وبيان أسبابها ودواعيها، وتحديد قواعدها وعللها، والإشارة إلى شروطها ودلائلها، وجاء حديثهم هذا موزعاً في مواقع مختلفة، مما يجعل الباحث مضطراً إلى تتبع إشاراتهم حيث وردت، وأخذها من أماكنها المختلفة لينظمها في قلادة واحدة، وابن هشام قام بهذا المطلوب، فقد تحدث في كتابه المغني عن الحذف وكل ما يختص به من تعريف وتوضيح.

ف نجد الأمر مبسوطاً لديه، فقد أمسك بناصية هذه الظاهرة معتمداً على جهود من سبقوه، وصاغها بشكل منظم وتوقف طويلاً عند شروط الحذف وأفاض في الحديث عن دلائله، ثم عرض مسائله مرتبة ومعززة بالشواهد المناسبة.

وأول ما دعا إليه ابن هشام في هذا الباب، التخصص وضبط المستوى النحوي، ففرق بين الحذف النحوي والحذف البياني عند أهل البلاغة والتفسير، فيقول: - "الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد

(١) الزركشي - البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص ١٠٣.

(٢) طاهر سليمان حمودة - ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص ٩.

خبراً دون مبتدأ أو بالعكس ، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه أو معمولاً بدون عامل".^(١)

فالنحاة يقدرون لاستقامة صناعتهم النحوية المرذبطة بجدل القاعدة والاستعمال، وتقديراتهم تظهر في حالة اختلاف القاعدة مع الاستعمال.

أما قولهم في قوله تعالى {سراييل تتيكم الحجر}^(٢) إن التقدير أو السبرد، ونحو قولهم

كذلك {وتلك نعمة منها عليّ أن عبدت بني إسرائيل}^(٣)، وإن التقدير: ولم تعبدني،

فضول في فن النحو، وإنما ذلك للمفسر"^(٤) وكذا قولهم : يحذف الفاعل لعظمته، وحقارة

المفعول أو بالعكس، أو للجهل به، أو للخوف عليه أو منه، ونحو ذلك، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان".^(٥)

فهو يشير بكلمتي " فضول" وتطفل " إلى ملحظ التخصص ويؤكد عليه من

جديد، ويدعو إلى الفصل بين الدرس النحوي وعلمي البيان والتفسير، ويدعو النحاة إلى

عدم إقحام القواعد النحوية في عالم التفسير والبيان، فاطراد القاعدة التي يحرص عليها

النحوي ليست بحاجة إلى مثل هذه التقديرات و إذا أردت تناولها بشكل أوسع لفهم

النص القرآني فارجع إلى كتب المفسرين، أو البيانين.

(١) ابن هشام - مغني اللبيب ، ص ٨٥٣.

(٢) النحل : ٨١.

(٣) الشعراء: ٢٢.

(٤) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٨٥٣.

(٥) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٨٥٣.

والسؤال المهم هنا: هل التخصص في هذا المجال محمود أم مذموم؟ فهل تنظر إلى النحو نظرة شكلية قاصرة على استيفاء القاعدة النحوية فقط، أم تنظر إلى غير ذلك:-

التخصص في نظر الباحث محمود هنا، وإن كانت العلوم المختلفة ينتظمها تراسل كبير، فإن النحوي لا يلزمه إلا ما يخص القاعدة النحوية فقط، وهو بهذا يكون أكثر دقة وموضوعية، ولا يتطفل على علوم غيره، فابن هشام كان مصيباً في هذا، فصحيح أنها متداخلة ولكن لغايات الدرس النحوي يجب الفصل لتحري الدقة في رصد ملامح الحذف بناءً على القواعد النحوية.

وانتقل ابن هشام بعد تعريفه للحذف إلى ذكر شروطه:

فللحذف شروط يجب أن تراعى، فهي التي تضبطه، وتنظم أبوابه، وهي تتسق مع قواعد اللغة التي يجب أن يلتزم بها، وتتفق كذلك مع أساليب الخطاب المتبعة في التفاهم بين الناس، ولو جرى الأمر على إطلاقه لتفرقت في الحذف مذاهب الناس، ولصعب الفهم والتواصل.

ويعد ابن هشام في المغني أول من بسط الحديث عن هذه الشروط وجمعها

على صعيد واحد وهي: (١)

- ١- وجود دليل على المحذوف.
- ٢- ألا يكون المحذوف كالجزء.
- ٣- أن لا يؤدي الحذف إلى نقص الغرض، كأن يقع الحذف والتوكيد معاً.
- ٤- ألا يكون عوضاً عن شيء محذوف.

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٧٨٦ - ٧٩٢.

- ٥- ألا يكون المحذوف عاملاً ضعيفاً.
- ٦- ألا يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.
- ٧- ألا يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر.
- ٨- ألا يؤدي الحذف إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي.
- ويؤيد الباحث رأي الدكتور طاهر حمودة في أن أهم الشروط المذكورة هـو وجود دليل على المحذوف، ويليه في الأهمية أن لا يؤدي الحذف إلى اللبس^(١).
- ويعد وجود الدليل على المحذوف أهم شروط الحذف إذ لا بد أن تبقى إشارة دالة على ما حذف تساعد على الاهتداء إليه وتقديره، وعند انعدام الدليل تخرج اللغة عن هدفها الذي وضعت من أجله وهو الإبانة والإفصاح، وتصبح ضرباً من ضروب الألغاز، فلا حذف إلا بدليل.
- والدليل عند ابن هشام حالي ومقالي (لغوي) فيقول: "إذا كان المحذوف جملة أو أحد ركنيها، فلا بد من وجود دليل حالي، مثل (قالوا سلاماً)، أي سلمنا سلاماً، أو مقالي مثل [من أضرب؟ زيداً]، و إذا كان فضلة، فلا يشترط في حذفه دليل سواء حالي أو مقالي ولكن يشترط ألا يكون في حذفه ضرر معنوي، ولاشترط الدليل - وهو حدوث ضرر معنوي - منع حذف الموصوف والمضائف والعائد، والمبتدأ إذا كان ضمير شأن^(٢).

ولاهتمامه بالتركيب الجملي والقواعد النحوية، ميز ابن هشام الحذف في أحد ركني الجملة الأساسيين وهما المسند والمسند إليه ، والحذف بأركان الجملة الأخرى

(١) طاهر حمودة - ظاهرة الحذف ، ص ١٠٣ - ١٠٤.

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٧٨٦.

وهي ما سمي بالفضلة مثل الصفة والحال وغيرها. فإذا كان الحذف في أحد ركنيها الأساسيين اشترط دليل مقالي (لغوي) أو حالي، فالمهم معرفة البنية التركيبية الأساسية وهي المسند والمسند إليه.

والدليل اللفظي: هو أن يشتمل الكلام على لفظ يوجي بالمحذوف سواء أكان هذا اللفظ سابقاً أو لاحقاً بالمحذوف، وهو شائع في لغتنا اليومية، ونمارسه دونما شعور مثل قولك [من الغائب؟] الجواب: معاذ، بتقدير معاذ الغائب... وهكذا.

وكذلك مثال من أضرب؟ الجواب: زيدا، بتقدير: أضرب زيدا.

ويشترط في الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف في المعنى وذلك في جواز الحذف في زيد قائم وعمرو، كذلك (إن زيدا قائم وعمرو) ومنعه في "ليت زيدا قائم وعمرو وكذلك في لعل وكان لأن الخبر المذكور متمنى أو مترجى أو مشبه به، والخبر المحذوف ليس كذلك، لأنه خبر المبتدأ.^(١)

أما الدليل الحالي: فيقصد به: القرائن الحالية المصاحبة للكلام التي تساعد على فهم المحذوف منه، أي الموقف الكلامي الذي جرى فيه الحديث، فمثلا كقولك لمن رفع سوطا (زيدا) أي اضرب زيدا، وكذلك قالوا سلاما^(٢)، أي سلمنا سلاما وهكذا.

ويندرج تحته الدليل الصوتي (طريقة النطق والتنغيم في الكلام) توجي بالمعنى الخفي^(٣).

وإذا كان المحذوف فضله فلا يشترط لحذفه وجود دليل سواء حالي أو مقالي، ولكن يشترط إلا يكون في حذفه ضرر معنوي، مثل (ما ضربت إلا زيدا)^(٤).

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٧٩٠ - ٧٩١.

(٢) هود: ٦٩.

(٣) طاهر حمودة - ظاهرة الحذف، ص ١٠٧.

وهنا يشير ابن هشام إلى ملحظ هام جداً، وهو أهمية الكلمات الوظيفية داخل التركيب، فإذا كانت الوظيفة النحوية مثلاً فاعلاً، فلا يحذف إلا لوجود دليل لفظي أو حالي-كما سبق وأشرنا- أما إذا كان المحذوف فضلة مثل الحال والصفة وغيرها، فلا تشترط الأدلة السابقة، فقط أن لا يؤدي حذفه إلى ضرر في المعنى، وبالتالي التباس وغموض أو خطأ في التركيب، فركنا الجملة الأساسيين المسند والمسند إليه في الجملة الفعلية أو الاسمية هما أهم الكلمات الوظيفية في التركيب، ثم تأتي بعد ذلك الفضلة والأدوات والحروف... الخ. وهذا التقسيم منطقي حتى وإن كانت الفضلة في بعض الأحيان هي المراد من كل الجملة فلا بد من وجود أركان أساسية للجملة من المسند والمسند إليه- تتبني عليها الأركان الأخرى للجملة.

هذا من جانب ومن جانب آخر نرى أن ابن هشام وضع ثلاث قرائن لتقدير المحذوف ومعرفته، وهي ١- اللفظي ٢- الحالي ٣- المعنوي، وقد أوضحنا المقصود بالأول والثاني منها أما الثالث فواضح :- إذ انه في كثير من الأحيان قد يؤدي الحذف إلى التباس في المعنى، ولذلك منع حذف ما يلي «(٢)».

١. الموصوف نحو (رأيت رجلاً أبيض).

٢. المضاف نحو (جاعني غلام زيد).

٣. العائد نحو (جاء الذي هو في الدار).

٤. المبتدأ إذا كان ضمير الشأن.

إذ إن حذف أي مما سبق يؤدي إلى خلل في المعنى المراد.

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٧٨٦.

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٧٨٧-٧٨٨.

٢- هذا عن الشرط الأول في الحذف فماذا عن الشرط الثاني، وهو ألا يكون المحذوف كالجزء مثل الفاعل أو نائبه.

ويشير ابن هشام من خلال ما سبق إلى التلازم بين الفعل وفاعله أو نائبه أو مشبهه، بحيث لا تستطيع حذفه من الجملة مطلقاً نظراً لما بين الفعل وفاعله أو نائبه أو مشبهه من علاقة وثيقة، بحيث لا وجود لأحدهما دون الآخر، مثل: قام الرجل من مجلسه، أو كسب الزجاج، أو اسم كان وأخواتها، في نحو: كان الجو غائماً.

٣- الشرط الثالث: منطقي جداً فكيف تحذف التوكيد، فأنت أوردت التوكيد لتؤكد، فكيف تحذفه بعد ذلك، مثل منع الحذف في (الذي رأيت زيد). لأن المؤكد يريد للطول، والحذف للاختصار.

٤- والشرط الرابع يفرض بنا إلى ملحوظ مهم يجذب أخذه بعين الاعتبار وهو أن لا يؤدي الحذف إلى اللبس والغموض لأن ذلك ينقض الغرض الأساسي من الكلام وهو إيصال فكرة معينة.

٥- وإذا انتقلنا إلى الشرط الخامس هو أن لا يكون المحذوف عوضاً "عن شيء محذوف" فكيف لنا أن نحذف شيئاً يدل على محذوف في الجملة، فذلك يؤدي إلى اللبس المعنوي والكلي فلا نحذف (ما) في "أما أنت منطلقاً انطلقت" ولا (التاء) من (عدة وإقامة).

٦- وأورد في الشرط السادس قضية مهمة وهي (العامل الضعيف) لا يجوز حذفه، مثل الجار للمجرور والناصب للفعل، لأن هذا يؤدي إلى اللبس في الدلالة أما في المواطن التي قويت فيها الدلالة فيحذف العامل، لأن المعنى مفهوماً، فالمعنى هو الأساس.

(٩،٧) ويؤكد في الشرط السابع والتاسع من جديد نظرية العامل، فيجب أن لا يؤدي الحذف إلى انقطاع العمل، لأنه سيؤدي إلى النتيجة السابقة، أو إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكانية إعمال القوي دون حذف.

لأنه في الحالة الأولى إذا قطع العامل عن العمل حدث لبس في تحديد البنية الوظيفية للكلمة في الجملة وكذلك الحالة الإعرابية لها، وهذا مخالف للعلّة العربية. أما الحالة الثانية وهي إعمال الضعيف بدلاً من القوي ففيها منطوق كذلك، إن كان بإمكانك إعمال العامل القوي فلماذا تحذف وتعمل بغيره، خاصة إذا كان ضعيفاً. وأمثلة ذلك:

- ١- منع البصريين حذف المفعول الثاني في نحو (ضربني وضربته زيد) لئلا يتسلط العامل على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول، ولا اجتماع الأمرين: امتنع عند البصريين حذف المفعول في نحو (زيد ضربته) لأن في حذفه تسلط (ضرب) على العمل في زيد مع قطعه عنه، وإعمال الابتداء مع التمكن من إعمال الفعل.
- ٨- الشرط الثامن والأخير وهو اختصار المختصر، فذلك لئلا يحدث خلل في معنى التركيب وغموض في فهمه.

وبعد أن تحدث ابن هشام عن شروط الحذف انقل إلى أمر مهم وهو كيفية التقدير، فما دام هنالك حذف في بنية الجملة السطحية فكيف لنا أن نقدره في بنيتها العميقة؟ هل هنالك ضوابط وقواعد تحكمنا أم لا؟.

ويجبنا ابن هشام في المغني عن ذلك إجابة وأفية فيقول ينبغي علينا مراعاة

الأمر التالية عند التقدير وهي: (١)

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٧٩٥.

أولاً: بيان مكان المقدر:

فيقول ابن هشام "القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي، لئلا يخالف الأصل من وجهين، الحذف ووضع الشيء في غير محله".^(١)

فكل فكلما لها موقع في إطار الجمل محكوم بقواعده، وبوظائف نحوية وحالات إعرابية، فإذا حذف أي كلمة من التركيب في البنية السطحية وجب علينا تقديرها في مكانها الأصلي قبل الحذف حتى لا يحدث هذا أي ضرر في التركيب وفي المعنى.

ثانياً: بيان مقدار المقدر:

يقول ابن هشام "ينبغي تقليله ما أمكن لتقليل مخالفة الأصل ولذلك كان تقدير الأخفش في (ضربي زيداً قائماً): ضربه قائماً، أولى من (تقدير) باقي البصريين، حاصل إذا كان. أو إذ كان (قائماً)" وكذلك في المثال "أنت مني فرسخان" بتقدير بعدك مني فرسخان، أولى من تقدير الفارسي أنت مني ذو مسافة فرسخين".^(٢)

وهذه فكرة مقنعة، فإذا حذفنا من التركيب كلمة؛ نقدر مكانها كلمة، وإذا كان الحذف جملة مكونة من كلمتين نقدر كلمتين أي مسند ومسند إليه، وهذا الأصل والأولى. وبذلك لا نقحم على التركيب أي كلمة أخرى ربما لا تكون فيه أصلاً، لذلك علينا الاحتراز، واختيار الكلمة أو الكلمات المناسبة، وتقليل عددها ما أمكننا ذلك.

ثالثاً: بيان كيفية التقدير:

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص، ٧٩٥.

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب - ص ٧٩٩

يقول ابن هشام في ذلك "إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة، أو موصوف وصفة مضافة، أو جار ومجرور مضمرة عائد على ما يحتاج إلى الرباط، فلا يقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة، بل على التدريج... كقوله تعالى: {وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا}." (١)

أي لا تجزى فيه، ثم حذفت (في)، فصار لا تجزيه، ثم حذف الضمير منصوباً لا مخفوضاً." (٢)

فيجب علينا مراعاة الترتيب في المحذوفات، وذلك لأن كل كلمة في التركيب لها دور وظيفي اكتسبته بما قبلها و ما بعدها من الكلمات، وكل كلمة معتمدة على ما قبلها وبعدها، فالترتيب هو الذي ينظمها في سياق واحد، لذلك علينا أن نلتزم به عند تقديرنا لبنية الجملة المحذوفة قبل الحذف مراعين الأدوار الوظيفية للكلمات والحالة الإعرابية لها، والمعنى أولاً وقبل كل شيء، فلا نقدر الصفة قبل الموصوف، لأن هذا مناف للقاعدة الإعرابية والمعنى، ولا الاسم المجرور قبل حرف الجر، وهكذا، فالعامل دائماً قبل المعمول، لضمان صحة و القاعدة واستقامة المعنى في التركيب.

رابعاً: ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور ما أمكن، فيقدر في (ضربي زيدياً قائماً): ضربه قائماً، فإنه من لفظ المبتدأ و(أقل تقديرأ) دون "إذ كان، أو إذا كان يقدر كذلك (اضرب) دون (أهن) في (زيدياً اضربه)". (٣)

وهذا الشرط يمثل تفتناً إلى فكرة التناسب الدلالي بين المقدر والمستوى الذي يقدر فيه ذلك العنصر، وخاصةً إذا كان هنالك دليل لفظي أو حالي للحذف مثل جملة

(١) البقرة: ٤٨.

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٨٠٣ - ٨٠٤.

(٣) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٨٠٤.

(زيداً اضربه) ، إذ كيف أقدر مثلاً (أهن زيداً) دون (اضرب زيداً) ، مع وجود قرينة لفظية تدل على المحذوف وهي (اضربه).

خامساً: إذا دار الخلاف بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيهما أولى يقول ابن هشام: - وفيه أمران :- الأول؛ كون المحذوف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة، والثاني :- كونه الخبر لأن التجوز في الحذف في أواخر الجملة اسهل^(١). وابن هشام ترك المسألة بين اتجاهين ولم يرجح واحداً منهما على الآخر وضرب المثال التالي :- قوله تعالى {فصبرٌ جميلٌ}^(٢) تكون بتقدير : ١- شأنى صبر جميل ، أو صبر جميل أمثل من غيره.

سادساً: "إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً، وكونه مبتدأ والباقي خبراً، فالثاني أولى، لأن المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثابت، فأما الفعل فإنه غير الفاعل"^(٣) فتقدير كلمة مرفوعة دون أن يسبقها عامل، يكون المحذوف فيها اسم وهو المبتدأ وهي خبر، ولا يكون المحذوف فعلاً وهي الفاعل، وذلك لأن (الفعل والفاعل) كأنهما جزء واحد لإيضاح الحذف، وهما لا ينتميان إلى نفس الصنف التركيبي، بينما المبتدأ والخبر ينتميان إلى الصنف التركيبي نفسه. إلا في حالات^(٤):

- ١- إذا جاءت قراءة قرآنية أو رواية أخرى على عكس ما قيل.
- ٢- أو إذا كان هنالك موضع آخر يشبهه الموضع المحذوف فيقاس عليه.
- ٣- أو بموضع أت على طريقته.

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٨٠٥-٨٠٦.

(٢) يوسف : ١٨ .

(٣) ابن هشام - مغني اللبيب ، ص ٨٠٦.

(٤) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٨٠٧.

سابعاً: "إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً، فكونه ثانياً أولى مثل (١):

١- حذف نون الوقاية مع نون الإناث في مثل قول : - عمرو بن معد يكرب:-

يسوء الفالجات إذا قليني

فحذف نون الوقاية أولى من حذف نون الفاعل.

٢- تاء الماضي مع تاء المضارع كما في قوله : {فإن تولوا فإن الله عليم

بالمفسدين} (٢) فالحذف في الثانية وهي تاء المضارعة وليس الأولى.

ويختتم ابن هشام حديثه عن الحذف بذكر الأماكن الموقعية التي يقع فيها الحذف أو الأركان التي

يمكن أن تحذف من التركيب وهي:-

١- الأدوات والحروف.

٢- الكلمات المفردة.

٣- الجملة.

٤- الكلام - أكثر من جملة-.

وتحذف وتقدر بناء على ما سبق، وأشرنا إليه من القواعد والضوابط والأحكام.

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٨٠٨-٨٠٩.

(٢) آل عمران - ٦٣.

٤- الربط بين مستويات اللغة المختلفة عند التحليل النحوي التركيبي:

فالعلاقة بين المبنى (مفرداً أو مركباً) والمعنى الوظيفي في التركيب تحددها قواعد وضوابط صرفية ونحوية وصوتية تسهم في تفسير وتحليل التراكيب والأنماط اللغوية، وهذه العلاقة من الملاحظ التي أقام عليها النحويون تحديدهم الأبواب النحوية وكذلك تعد من الملاحظ التي بنوا عليها منهجهم في التحليل النحوي، ويبين الدكتور نهاد موسى ذلك بقوله: "ويمثل اعتبار المستوى الصرفي مستوى البنية، في النظام اللغوي ملحظاً إضافياً ثابتاً في مناهج التحليل اللغوي. وهذا بعض ما عرفه العرب مؤرخا اللغة إذ يعتبرونه من أول من اعتبر العلاقة بين صيغة الكلمة على مستوى الصرف ووظيفتها"^(١) وليس هذا فحسب، وإنما اهتموا كذلك في الأداء الصوتي، واعتدوا به عند تحليل العبارة.

ونعرض للمستويات اللغوية التي انتظمت طرق تحليلهم اللغوي على النحو الآتي:

١- القواعد والضوابط الصرفية:

أورد ابن هشام في المغني ستة عشر نوعاً من الشروط والضوابط، وأشار إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين لعدم مراعاتها:

١- اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للذمت، ومن الوهم في الأول قول

الزمخشري - (٥٢٨ هـ) في {ملك الناس إله الناس}^(٢): إنهما عطف بيان والصواب

(١) نهاد موسى - نظرية النحو العربي، ص ٧٨.

(٢) الناس : ٢-٣.

أنهما نعتان ، و من الخطأ الثاني قول كثير من النحويين في نحو (مررت بهذا الرجل) إن الرجل نعت... والحق أنه عطف بيان^(١).

٢- اشتراط أن يصاغ اسم الفاعل مسن المتعدي والقاصر كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر، واشتراط أن تصاغ الصفة المشبهة من القاصر فقط كحسن وجميل^(٢).

٢- القواعد التركيبية :

١- اشتراطهم المفرد في بعض المعمولات والجملة في بعضها الآخر، فمن الأول: الفاعل ونائبه ومن الثاني: خبر (أن) المفتوحة إذا خففت، وخبر القول المحكي وجواب الشرط وجواب القسم.

٢- اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الآخر الإنشائية، والأول كثير كالصلة والصفة والحال، والجملة الواقعة خبراً لـ (لأن) أو لضمير الشأن، ومن الثاني جواب القسم الاستعطافي.

٣- ان الحال تتقدم على عاملها إن كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً، خلافاً للتمييز^(٣). وأورد ابن هشام في كتابه العديد من القواعد التركيبية وأهميتها في بيان الاختلافات بين العناصر في التركيب.

وليس هذا فحسب، و إنما عني ابن هشام كذلك ببيان الضوابط والفرق بين الوظائف النحوية للعناصر داخل التركيب، التي من الممكن أن يؤدي عدم معرفتها إلى

(١) ابن هشام - مغني اللبيب ص ٥٩٣ - ٥٩٤ ومحمد عبادة ، الجملة العربية دراسة لغوية حديثة، ص ١٧٢.

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب ص ٥٩٨.

(٣) ابن هشام - مغني اللبيب ، ص ٦٠١ - ٦٠٢.

خطأ في التحليل الإعرابي النحوي: وهذا ما أورده في الباب الرابع من مغني اللبيب في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها ومنها: (١)

١- ما يعرف فيه المبتدأ من الخبر، والفاعل، من المفعول، وما افترق به عطف البيان والبدل، واسم الفاعل والصفة المشبهة، وذلك ببيان الخلافات الصرفية والنحوية فيها.

هذا بالنسبة للصرف والتركييب فماذا عن الصوت.

٣- المستوى الصوتي:

يلاحظ أن ابن هشام عنى بالأداء الصوتي وعده عنصراً في التحليل يعيننا على تفسير الظاهرة النحوية، ويكون بالتنغيم، أو الوقف، والتنغيم هو الإطار الصوتي الذي نقال به الجملة^(٢)، فكما ان الكلمات العربية تأتي على مثال صيغ صرفية محددة تعتبر قوالب لها، فكذلك الجمل العربية تقع في صيغ وهوازين تنغيمية، هي هياكل من الأنساق التنغيمية ذات أشكال محددة، فالهيكل التنغيمي الذي تأتي به الجملة الاستفهامية وجملة العرض غير الهيكل التنغيمي لجملة الإثبات، وهن يختلفن من حيث التنغيم عن الجملة المؤكدة.^(٣)

والوقف من جانب آخر عنصر صوتي يؤدي ما يؤديه التنغيم في الكلام^(٤)، باعتباره

ظاهرة صوتية تزود مع البنية اللغوية للتركيب، فتساهم على فهم التراكييب ودلالاتها.

(١) انظر: ابن هشام- مغني اللبيب، ص ٥٨٨ - ص ٦٧٨.

(٢) تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٢٦.

(٣) تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٤) د. نهاد الموسى- نظرية النحو العربي، ص ٨٤.

وقد أدرك اللغويون القدامى أثر التنغيم في النظام النحوي للغة، ومن أبرز النحاة الذين عرضوا له ابن جني في الخصائص.

أما الوقف فقد أكثر ابن هشام من ذكره في المغنسي وأمثاته على ذلك: - ما أورده في العنصر الثالث عشر من الجهة الأولى التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وذلك ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخاً يعرب لتلميذه "قيماً" من قوله تعالى {وليجعل له عوجاً قيماً} ^(١)، قال: فقلت له: يا هذا كيف يكون العوج قيماً؟ وترجمت على من وقف من القراء على ألف التنوين في عوجاً "وقفة لطيفة دفعاً لهذا التوهم" ^(٢).

ومن ذلك، أيضاً قول بعضهم في قوله تعالى: {قل تعالوا أتل ما حرم ربكم، عليكم ألا تشركوا به شيئاً} ^(٣) إن الوقف قبل (عليكم)، وإن (عليكم) إغراء: قال ابن هشام: "إن أردت زيادتها فحسن، وبه نتخلص من إشكال ظاهر في الآية، محوج للتأويل" ^(٤).

فابن هشام يهتم بالمستوى الصوتي إلى جانب اهتمامه بالمستوى الصرفي والنحوي والدلالي.

(١) الكهف: ١ - ٢.

(٢) ابن هشام - مغنسي اللبيب، ص ٦٢٩.

(٣) الأنعام: ١٥١.

(٤) ابن هشام - مغنسي اللبيب، ص ٧١٤.

مراعاة الشكل والمعنى:

يعد الشكل والمعنى من المرتكزات الأساسية التي يعتمد عليها فسي التحليل النحوي (التركيبي) للجملة، فالجملة كما يقول عبد الرحمن أيوب: "نشاط مركب من عنصرين، عنصر الشكل، وهو الصورة المادية التي تتألف بها الأصوات في الكلمات والجمال، وعنصر المضمون (المعنى) وهو المفهوم العقلي الذي يثير في ذهن السامع نشاط المتكلم اللغوي".^(١)

هذا هو المفهوم العام للشكل والمعنى، ولكن المفهوم المراد بالشكل والمعنى فسي التعيد النحوي هو أن الشكل: [القاعدة النحوية]، والمعنى هو المعنى المراد من السياق التركيبي، فالمباني الصرفية في التركيب تترتب وفقاً لقواعد لغوية محددة، ومعنى الجملة فيها يتوقف على حصيلته تركيب هذه المباني وفق هذه القواعد؛ لذلك يستحسن عند تحليلنا للجملة إلى مكوناتها أن نفصل بين المعنى والمبنى، فاللغة ليست معنى صرفاً ولا مبنى صرفاً، إنما هي الشكل الذي بمقتضاه تؤلف بين المعنى والمبنى^(٢). والنحاة حاولوا الموازنة بين الشكل والمعنى في تعييدهم وتحليلهم للتراكيب، وكذا فعل ابن هشام. فالدارس لكتب النحو عامة، وكتاب المعنى خاصة يلاحظ أن النحويين العرب لم يقفوا عند حدود الشكل بل اعتمدوا المعنى أيضاً.

(١) عبد الرحمن أيوب- المفاهيم الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب، اللسان العربي، م١٦، ج١ ١٩٧٨، الرباط.

(٢) عبد الحميد مصطفى السيد - التحليل اللغوي عند ابن هشام، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، ع٥٤، ١٩٩٢، ص٢١٩.

فيقول ابن هشام في المغني: - "وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما

يعربه مفردا أو مركبا"^(١). ويقسم المعنى عند ابن هشام إلى أربعة أقسام: (٢)

١- المعنى المعجمي.

٢- المعنى الاجتماعي (أو المقام).

٣- المعنى السياقي.

٤- المعنى الوظيفي.

أولاً: المعنى المعجمي:

وهو معنى المفردة في اللغة المستخدمة فيه قبل أن تدخل في سياق تركيبها، أي معناها وحدها في استخداماتها المختلفة. واهتم ابن هشام في تحليله النحوي بفهم معنى المفردات قبل إعرابها، لأن هذا يساعد على فهم التركيب الجملي فهما صحيحا، ومن ثم على تحليل أو إعراب هذا التركيب الجملي إعرابا صحيحا. فيقول: إنه "لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه. الذي أسنأثر الله تعالى بعلمه"، ويتضح اهتمامه بالمعنى المعجمي كذلك من خلال إيرادته للقصة التالية "يروى أن نحويا سئل عن إعراب" (كلالة) في قوله تعالى {وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة} [النساء: ١٢]، فقال أخبروني ما الكلالة؟ فقالوا له الورثة، إذا لم يكن فيهم أب فما

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٦٨٤.

(٢) محمد عبادة- الجملة العربية دراسة لغوية حديثة، ص ١٦٨. وتمام حسان - اللغة العربية معناها وبنائها، ص ٢٢-٢٩. و عبد الحميد السيد - التحليل النحوي عند ابن هشام، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، ع ٥٤، ١٩٩٢، ص ٢١٩.

علا ولا ابن فما سفل، فقال: فهي إذا تميز".^(١) ونظيره كذلك ما روي من أن بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذ له بيت المفصل - وهو للمرقش الأكبر - عمرو بن سعد وهو: (٢)

لا يبعد الله التلبب والـ ثارات إذ قال الخميس نعم

فقال "نعم" حرف جواب، ثم طلبا محل الشاهد في البيت فلم يجدها، فظهر لي حينئذ حسن لغة كنانة في نعم الجوابية، وهي: نعم (بكسر العين) وإنما (نعم) هنا واحد، الأنعام، وهو خبر لمحذوف، أي هذه نعم، وهو محل الشاهد".

ويوافق هذا المعنى ما يورده ابن هشام بقوله: "سألني أبو حيان، وقد عرض اجتماعنا علام عطف (بحقلد) من قول زهير:-

تقي نقي لسم يكثر غنيمه بنكهة ذي قربي ولا بحقلد

فقلت: حتى أعرف ما الحقلد؟ فنظرناه، فإذا هو سيئ الخلق، فقلت: هو معطوف على شيء متوهم، إذ المعنى: ليس بمكثر غنيمه، فاستعظم ذلك"^(٣).

وبهذا نلاحظ أن فهم الكلمة معجميا أمر ملح في فهم التركيب وتحليله، لأن كل مفردة من المفردات يكون لها معنى قبل أن تدخل في سياقها التركيبي، تحافظ عليه عادة، وهذا أمر طبيعي فكيف تحلل كلمات غير مفهومة وتحدد معناها في التركيب، ففهم معنى الكلمة المعجمي يؤدي إلى فهم معناها السياقي التركيبي، ويأتي دور المعرب في بيان وظيفتها النحوية وحالتها الإعرابية في السياق اللغوي.

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ٦٨٥.

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب، ٦٨٤.

(٣) ابن هشام - مغني اللبيب، ٦٨٥.

ومثال ذلك أيضا قوله تعالى {وانبي خفت الموالى من وراثي} ^(١) فيقول

ابن هشام "فإن المتبادر تعلق" من "ب" خفت" وهو فاسد في المعنى، والصواب تعلقه بالموالي لما فيه من معنى الولاية، أي خفت ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم". ^(٢)(*)

ومن هنا نلاحظ أن المعنى الاجتماعي أو معنى المقام مهم جدا في بيان وإيضاح المقصود من التركيب، فالكلمة تحقق لها معنى معيناً في مقام أو مقال معين وإذا تغير هنا المقام اكتسبت معنى جديداً، وهذا يؤثر في التحليل التركيبي، إذ لا بد لنا أن لا نهتم فقط بمعنى الكلمات داخل التركيب معجمياً، بل علينا كذلك أن نفهم أو نعرف المقام الذي ذكر فيه هذا التركيب، مما يسهم في تحليل التركيب تحليلاً صحيحاً.

ثالثاً: المعنى السياقي:

لم ينظر ابن هشام فقط إلى المفردات والجملة على أساس أنها بنى مفردة أو مركبة، بل نظر إلى السياق الكلي الذي يحوي كل هذه الجمل والمفردات في تركيب عام يشملها الكلام.

"لذلك نراه يمد بصره إلى ما حولها من عناصر لغوية في السياق، تجعل هذه البنية تحتل أكثر من وظيفة نحوية" ^(٣)، ويوجد ما يرجح كل منها عبر سياقات مختلفة.

وأمثله على ذلك: من قوله تعالى {فاجعل بيننا وبينك موعداً} ^(١) فيحتمل أن المراد وعد، أو

زمان الوعد أو مكان الوعد، قال ابن هشام، فإن الموعد محتمل للمصدر ويشهد له (لا نخافه

(١) مريم ١٩: ٤.

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٦٨٧.

(*) لمزيد من الأمثلة - انظر: ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٩٨٩ - ٦٩٨.

(٣) عبد المجيد السيد - التحليل النحوي عند ابن هشام.

ومثال ذلك أيضا قوله تعالى {وانبي خفت الموالي من ورائي} ^(١) فيقول

ابن هشام "فإن المتبادر تعلق" من "ب" خفت" وهو فاسد في المعنى، والصواب تعلقه بالموالي لما فيه من معنى الولاية، أي خفت ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم". ^(٢)(*)

ومن هنا نلاحظ أن المعنى الاجتماعي أو معنى المقام مهم جدا في بيان وإيضاح المقصود من التركيب، فالكلمة تحقق لها معنى معيناً في مقام أو مقال معين وإذا تغير هنا المقام اكتسبت معنى جديداً، وهذا يؤثر في التحليل التركيبي، إذ لا بد لنا أن لا نهتم فقط بمعنى الكلمات داخل التركيب معجمياً، بل علينا كذلك أن نفهم أو نعرف المقام الذي ذكر فيه هذا التركيب، مما يسهم في تحليل التركيب تحليلاً صحيحاً.

ثالثاً: المعنى السياقي:

لم ينظر ابن هشام فقط إلى المفردات والجملة على أساس أنها بنى مفردة أو مركبة، بل نظر إلى السياق الكلي الذي يحوي كسل هذه الجملة والمفردات في تركيب عام يشملها الكلام.

"لذلك نراه يمد بصره إلى ما حولها من عناصر لغوية في السياق، تجعل هذه البنية تحتل أكثر من وظيفة نحوية" ^(٣)، ويوجد ما يرجح كل منها عبر سياقات مختلفة.

وأمثله على ذلك: من قوله تعالى {فاجعل بيننا وبينك موعداً} ^(١) فيحتمل أن المراد وعد، أو

زمان الوعد أو مكان الوعد، قال ابن هشام، فإن الموعد محتمل للمصدر ويشهد له (لا نخافه

(١) مريم ١٩: ٤.

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٦٨٧.

(*) لمزيد من الأمثلة - انظر: ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٩٨٩ - ٦٩٨.

(٣) عبد المجيد السيد - التحليل النحوي عند ابن هشام.

رابعاً: المعنى الوظيفي:

وهو المفهوم من رأي ابن هشام : أنه يجب على المعرب أن يراعي المعنى الصحيح مع النظر في صحته في الصناعة^(٢) ، فابن هشام يريد بالمعنى هنا المعنى الوظيفي، ويريد بالصناعة الشكل الذي يتمثل في نظام عناصر الجملة وترتيبها وما تخضع له من قواعد وضوابط^(٣). أي بمعنى آخر القواعد النحوية في اللغة العربية، وهنا يوازن ابن هشام بين المعنى الوظيفي للمفردة في التركيب والقواعد التي تنتظم سياق التركيب في اللغة العربية وتؤثر فسي مفرداته.

وأمثلة ذلك : "قول بعضهم في قوله تعالى : {وتمودا فما أقمى} ^(٤) إن تمودا مفعول مقدم، وهذا ممتنع وإنما هو معطوف على (عاد)، وهو بنقدير: وأهلك تمودا، لأن ل (ما) النافية الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها"^(٥) وابن هشام وازن هنا بين القاعدة النحوية والمعنى المراد من الآية في تحليله.

(١) ابن هشام - مغنسي اللبيب، ص ٧٧٦.

(٢) ابن هشام - مغنسي اللبيب، ص ٦٩٨.

(٣) محمد عبادة - الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، ص ١٧٠ - ١٧١.

(٤) النجم : ٥١.

(٥) ابن هشام - مغنسي اللبيب، ص ٦٩٨.

الفصل الرابع

نظرية التوليد والتحويل عند تشومسكي

منهج تشومسكي وأصول النظرية

الأصول العامة للنظرية التوليدية التحويلية عند تشومسكي:

أما عن المنهج الآخر الذي سألته في هذه الأطروحة فهو المنهج التوليدي

التحويلي عند تشومسكي:

تمهيد:

بعد اطلاعي على أصول هذا المنهج في كتب، ودراسات عربية عدّة، واجهتني مشكلة الفهم الصحيح له، فكل باحث كان له طريقته في العرض والفهم، فقررت الرجوع إلى الأصل لتكوين فكرة عامة عن هذه الأصول علني أستطيع أن أتمس وأفهم بعضها، فكان هذا الفصل محاولة لتكوين صورة عامة لأصول النظرية من خلال الرجوع إلى كتب تشومسكي باللغة الإنجليزية، وكذلك كتب من درسه في الإنجليزية أمثال رادفور وكوك وغيرهم.

والمشكلة التي ظهرت عند رجوعي إلى كتب تشومسكي؛ أن هذا العالم كان يعدل على نظريته كثيراً، لذلك قررت أن أدرس هذه المدرسة في إطار موضوعات عامة كانت أن تكون ثابتة عنده، وهكذا رجعت ما أمكن إلى كتبه الحديثة المتوافرة.

فجاءت الأصول العامة التي ناقشتها في هذا الفصل كما يلي :-

١. أهداف تشومسكي من دراسة اللغة.
٢. اكتساب اللغة وتعلمها عند تشومسكي.
٣. الكفاءة والأداء اللغويان.
٤. الجرامر عند تشومسكي (القواعد النحوية والصوتية والصرفية).
٥. منهج تشومسكي وصفي... معياري... أم ماذا؟

٦. القواعد التركيبية.
٧. نحو المركبات البينية.
٨. الإدخال المعجمي.
٩. نظرية الوظائف النحوية المعنوية.
١٠. القواعد التحويلية :- (البنية العميقة والبنية السطحية) وصور التحويل.
١١. الحذف.
١٢. قواعد التقنية للبنية السطحية.
١٣. قيود التحويل.
١٤. نظرية الحكم (العامل)، والحالة الإعرابية.
١٥. نظرية الربط.

فتناولت هذه الأصول بالشرح الموجز على كل منها وكانت معظم أمثلي التي أوردتها في اللغة الانجليزية معتمدة على كتاب رادفورد (Radford) أولاً في شرح النظرية، وكوك (Cook) ثانياً، وحاولت في بعض الأحيان مقاربتها بأمثلة من اللغة العربية ولم أسترسل في هذا لأن هدفي من هذا الفصل بيان الأصول لمقارنتها بالأصول التي قعد لها ابن هشام والذي يعد امتداداً للنحو العربي، وليس تطبيق النظرية على اللغة العربية كما جاء ذلك في دراسات كثير من اللغويين المحدثين الذي فهموا النظرية بطرق مختلفة وحاولوا تطبيقها على اللغة العربية، بتحليل التراكيب العربية وفقها ومن أبرز هذه الدراسات:

- ١-دراسة الدكتور محمد علي الخولي من خلال كتابة :- قواعد تحويلية للغة العربية.
- ٢-دراسة الدكتور مازن الوعر من خلال كتابه " نحو نظرية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية.

٣- دراسة الدكتور ميشال زكريا- في كتابه : الأسنية التوليدية والتحويلية للغة العربية.

٤- دراسة الدكتور خليل عمارة في كتابه في نحو اللغة وتراكيبها.

٥- دراسة الدكتور محيي الدين حميدي في مجلة الرياض عام ١٩٩٧ تحت عنوان

دراسة تحليلية تطبيقية لنظرية الحكم اللغوي والربط على اللغة العربية.

ولكن هذا لا يعني أنه لم تكن هنالك محاولات لمقارنة الأصول النظرية عند

علمائنا العرب مع الأصول النظرية في المدرسة التحويلية، فقد بحث علماؤنا المحدثون

في هذه القضية ومن أبرزهم :- الدكتور عبده الراجحي في كتابه النحو العربي

والدرس الحديث والذي قال : إن هنالك أصولاً مشتركة بين المنهجين المنهج العربي ،

والمنهج التحويلي، وذلك لأنهما يصدران عن أساس عقلي^(١).

ومن الأصول التي وجد فيها وجوه تشابه :-

١- قضية الأصل والفرع.

٢- قضية العامل.

٣- قواعد الحذف.

٤- قواعد الزيادة والإقحام.

فهو يرى أن هذه الأصول التي طرحتها النظرية التوليدية التحويلية موجودة

في النحو العربي فالمفرد أصل والجمع فرع، وكذلك قضية العامل، والحذف، والزيادة،

فكلها لها أصول في النحو العربي.

ومن الدراسات البارزة كذلك في هذا الإطار، دراسة الدكتور نهاد الموسى الذي أقام

بحثاً عميقاً اتجه فيه إلى المقابلة بين أنظار واتجاهات وملاحظات ومعالجات اهتدى إليها النحاة

(١) انظر: عبده الراجحي- النحو العربي و الدرس الحديث، ص ١٤٦.

العرب، وهي في الوقت نفسه مما أخذ به غيرهم في التقليد الغربي، وسواء أكان ذلك على وجه التوارد الذي يقع بالضرورة أم على وجه التأثير المحقق.

وقد خلص الدكتور نهاد الموسى إلى نتائج وأثبتها ومثّل من المقابلة دون قسر أو تعسف ووصل إلى أنّ هنالك أصولاً مشتركة وسعها النحو العربي وقررتها مناهج البحث المعاصر ومن أبرزها:-

١- وصف الظاهر اللغوي باستخراج قواعد الذاتية المتواترة.

٢- سبر الباطن إلى الظاهر، لكشف اللبس ورد الفروع إلى الأصول.

٣- اعتبار السياق الخارجي للظاهرة اللغوية في رصد القواعد التي تتضبط بها الظاهرة النحوية.

وأورد خلال هذا كله كذلك مقابلات بين ابن هشام وما أورده من أصول في المعنى، مثل الأصول الكلية، وما ينضبط فيها مسن صور جزئية، وكذلك الاعتراضات التي أوردها على المعريين هي التي أوردها تشومسكي على البنيويين.

فكانت دراسته هذه التي أوردها في كتابه نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث^(١).

ومن أبرز الدراسات في هذا الإطار دراسة الدكتور مرتضى جواد باقر. وأوضح فيها بداية، مفهوم البنية العميقة، ووضح ما دار حولها من خلاف، وبيّن مفهومها الصحيح، حيث أوضح أنّها البنية المحضبة للتركيب، والدلالة لا تكون فيها، إنما تكون في البنية ما بين العميقة والسطحية وهي (S-Structure) ثم انطلق ليبين ما إذا كان هذا المفهوم، مستخدماً في النحو العربي أم لا... فبين أنّ علماء اللغة العربية استخدموها بهذا المفهوم فما الحذف والتقديم

العرب، وهي في الوقت نفسه مما أخذ به غيرهم في التقليد الغربي، وسواء أكان ذلك على وجه التوارد الذي يقع بالضرورة أم على وجه التأثير المحقق.

وقد خلص الدكتور نهاد الموسى إلى نتائج وأثبتها ومثّل من المقابلة دون قسر أو تعسف ووصل إلى أن هنالك أصولاً مشتركة وسعها النحو العربي وقررتّها مناهج البحث المعاصر ومن أبرزها:-

١- وصف الظاهر اللغوي باستخراج قواعد الذاتية المتواترة.

٢- سبر الباطن إلى الظاهر، لكشف اللبس ورد الفروع إلى الأصول.

٣- اعتبار السياق الخارجي للظاهرة اللغوية في رصد القواعد التي تتضبط بها الظاهرة النحوية.

وأورد خلال هذا كله كذلك مقابلات بين ابن هشام وما أورده من أصول في المعنى، مثل الأصول الكلية، وما ينضبط فيها من صور جزئية، وكذلك الاعتراضات التي أوردها على المعربين هي التي أوردها تشومسكي على البنيويين.

فكانت دراسته هذه التي أوردها في كتابه نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث^(١).

ومن أبرز الدراسات في هذا الإطار دراسة الدكتور مرتضى جواد باقر. وأوضح فيها بداية، مفهوم البنية العميقة، ووضح ما دار حولها من خلاف، وبيّن مفهومها الصحيح، حيث أوضح أنها البنية المحضنة للتركيب، والدلالة لا تكون فيها، إنما تكون في البنية ما بين العميقة والسطحية وهي (S-Structure) ثم انطلق ليبين ما إذا كان هذا المفهوم، مستخدماً في النحو العربي أم لا... فبين أن علماء اللغة العربية استخدموها بهذا المفهوم فما الجذف والتقديم

(١) نهاد الموسى- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص ٥٤.

والتأخير والتقدير الأدلّة واضحة على أنّ النحو العربي استخدمها بهذا المفهوم - أي التركيب المحض - . ثم انتقل بعد ذلك إلى انتقاد بعض النحاة الذين فهموا بعض مفاهيم تشومسكي في نظريته بأسلوب خاطئ وبين الصحيح من الخطأ فيها^(١).

ومن الدراسات كذلك في هذا الإطار دراسة الدكتور عبد الحميد السيد التي أوردها في دراسة تحت عنوان: التحليل النحوي عند ابن هشام، حيث أبرز أهم أسس التحليل النحوي عنده وهي: الجملة، والشكل والمضمون، والأداء الصوتي والرجوع إلى الأصول المقدرة وقارنها بما يرى أنه يناظرها من المبادئ الحديثة عند التحويليين، وسوّغ ذلك بقوله "اللغة - أية لغة كانت - تتكون من مجموعة من الأنظمة أهمها النظام الصوتي، وهذا النظام يقوم بتوليد وصياغة المفردات، والمفردات تتفاعل من خلال نظام نحوي في أداء المعاني المختلفة التي يحتاج إليها الإنسان في التعبير عن خواطره وأهدافه، والنحو عند ابن هشام ينتظم بمستويات: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وقد كان يصدر في تحليلاته عن الأصول التي كانت يصدر عنها النحاة في تحليلاتهم"^(٢). فالأساس الذي صدر عنه تشومسكي في تحليله، هو الأساس نفسه الذي صدر عنه العرب ومنهم ابن هشام في تحليلهم.

(١) انظر: مرتضى جواد باقر - مفهوم البنية العميقة بين تشومسكي والدرس النحوي العربي، مجلة اللسان العربي، ٣٤ع، ١٩٩٠.

(٢) انظر: عبد الحميد السيد - التحليل النحوي عند ابن هشام، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، ع٥، ١٩٩٢.

نبذة عن حياة تشومسكي^(١):

ولد أفرام تشومسكي - Avram Noam Chomsky في فيلادلفيا في الولايات المتحدة ٧ ديسمبر ١٩١٨، ودرس علم اللغة والرياضيات والفلسفة في جامعة بنسلفانيا وتعلم شيئاً من مبادئ علم اللغة التاريخي من أبيه الذي كان أستاذاً للعبيرية وأعد رسالته للماجستير في العبرية الحديثة، ثم حصل على الدكتوراة من الجامعة نفسها، وكان تشومسكي غارقاً في النشاط السياسي منذ صباه، ويعلم حالياً في معهد مشيوست التقني. اشتهر في مجال الألسنية بآرائه إلا أن شهرته لم تقتصر على هذا المجال العلمي فقط، بل تعدته إلى مجال الكتابة السياسية. ويعد مؤسس النظرية التوليدية التحولية، التي هي حالياً أكثر النظريات الألسنية انتشاراً ليس في الجامعات الأمريكية فقط، وإنما في الجامعات الأوروبية أيضاً.

كان تشومسكي في التاسعة والعشرين حين أصدر كتابه الأول الذي بدأ الثورة في علم اللغة، وتناول فيه وفي غيره من الكتب نظريته الكفاية والأداء، والمقدرة الفطرية للإنسان، ومراحل اكتساب اللغة عند الطفل، والكليات اللغوية، والعودة إلى الأصول العقلانية، والبنية السطحية والبنية العميقة... الخ.

٢ - أهداف تشومسكي من دراسة اللغة^(٢):

أولاً: يقول تشومسكي إن اللغة مرآة العقل^(١) من حيث قدرتها على الإبانة عن أبنية العقل الإنساني والتراكيب التي يحتكم إليها، فعن طريق دراستها يسهل علينا فهم الطريقة التي يعمل بها عقل الإنسان^(٢)، فاللغة وسيلة نافعة لتزويد من فهمنا للعقل البشري وطريقة عمله.

(١) عبده الراجحي - النحو العربي والدرس الحديث، ص ١١٠-١١١.

(2) Radford- Trasformational Syntax, p.1.

ثانياً: تطوير نظرية توضح الخصائص المشتركة بين اللغات الطبيعية.

ثالثاً: تطوير نظرية توضح سبب سهولة اكتساب الأطفال للغاتهم الطبيعية^(٣).

وبتصوري ما هذه الأهداف إلا وسائل لتحقيق أهداف أكثر تحديداً كتطوير

النحو العالمي Universal Grammar الذي سيساعد في كثير من العلوم التطبيقية كالترجمة الحاسوبية والنطق الآلي.

والنظرية اللغوية التي يسعى تشومسكي إلى صياغتها عليها أن تجيب عن

الأسئلة التالية:-^(٤)

١. ما هي اللغة؟

٢. ما الذي يعرفه الناطق بلغة ما؟

٣. ما الفرق بين اللغات الطبيعية واللغات الأخرى مثل لغة الرياضيات؟

٤. هل لدى اللغات الطبيعية المختلفة أشياء مشتركة؟ وهل من الممكن توقع الاختلافات بينهما؟

وللوصول إلى تلك النظرية اللغوية المنشودة عند تشومسكي التي تحقق

الأهداف المذكورة آنفاً... يقترح تشومسكي أن ذلك يمكن أن يتم عن طريق

خطوتين^(١).

(١) عبده الراجحي - النحو العربي والدرس الحديث، ص ١١٩.

(٢) يعتبر تشومسكي علم اللغة جزءاً من علم النفس : ينظر :-

Noam Chomsky- RULES and Representations, P.4.

(3) Y.d. Cook, Chomskyes Universal Grammer P1 and Noam Chomesky, Aspects of Theory of Syntax, P, 97.

(4) Radford- Trasformational Syntax, p.1,2. And

الدكتور محيي الدين حميدي- مجلة الرياض، ع٤، ١٩٩٧، دراسة تحليلية تطبيقية لنظرية الحكم النحوي والربط على اللغة العربية، ص ١٦-١٨.

١. تكوين وصف دقيق للغة معينة ، ويسمى ذلك بالجرامار الخاص

[PARTICULAR GRAMMAR] (٢).

٢. استقرار الجرامارات الخاصة (٣) لإيجاد خواص مشتركة (٤) فيما بينها، ويسمى ذلك

الجرامار القواعد العالمية [UNIVERSAL GRAMMER].

تعلم اللغة عند تشومسكي (٥):

يرى تشومسكي بأنه خلال تعلم أية لغة ، لا يتم بعلم مجموعة من القواعد العامة التي تحكم تلك اللغة، ولا يمكن أن يكون تعلم اللغة بمجرد التقاليد البحت الذي يتم بالتلقين، أو بتعبير آخر كإغناء تقلد (٦) ودعم تشومسكي افتراضه (٧) بالأدلة التالية:-

الأول:- إن بإمكان الطفل أن يحدد صيغة الجمع في بعض الكلمات حتى ولو كان قد سمعها لأول مرة، فلو عرضت على طفل إنجليزي صورة حيوان خيالي وأسميته:- (WAG) ثم سألت الطفل عن مجموعة منها فإنه سيقول :- (WAGS) لأنه قد استقر في نفسه قاعدة تحويل المفرد إلى الجمع عن طريق إضافة حرف (S)

(١) اخترنا كلمة جرامار حتى يتسنى لنا التعبير عن مراد تشومسكي بشكل واضح وفي الصفحات القادمة سنفصل ما يقابله من علوم العربية.

(٢) يترجمها الدكتور محيي الدين حميدي بالقواعد المعينة: وهي التي تعطي وصفاً دقيقاً للغة معينة.

(٣) ويترجمها الدكتور محيي الدين حميدي، بالصفات العالمية العامة للغات (ص ١٧). ينظر: محيي الدين حميدي- مجلة الرياض، ع٤، ١٩٩٧، دراسة تحليلية تطبيقية لنظرية الحكم النحوي والربط على اللغة العربية، ص١٧.

(4) Y.D. Cook- Chomskyes Universal Grammar, p10, 205.

(5) FADFORD, Trasformational Syntax, P16-18.

And Noam Chomsky, Aspect of Theory of Syntax, P.

(٦) عبده الراجحي - النحو العربي والدرس الحديث، ص١١٢-١١٣.

(٧) هو أن اللغة تحكمها قوانين عامة.

لآخر الكلمة التي تدل على المفرد ولو كان ذلك الطفل عربياً لأجاب واجبات أو واجون
قياساً منه على جمع المذكر والمؤنث السالم.

الثاني :- بعض الأخطاء التي تصدر عن الأطفال ، ونماذج من تلك الأخطاء

عند الطفل الإنجليزي :- (١)

- A) (a) IS ICAN DO THAT?
(b) IS YOU SHOULD EAT THE APPLE?
(c) IS BEN DID GO?
(d) IS YOU BE HERE?
(e) IS THE APPLE JUICE WON'T Spend ?

ويكون قد فعل ذلك محاولاً القياس على نماذج صحيحة كان قد سمعها مثل (٢):

- B) (a) IS DADDY STAYING OUT AGAIN TONIGHT?
(b) IS MUMMY GETTING DINNER READY?
(c) IS UNCLE HARRY SPENDING THE NIHGT HERE
AGAIN?

والطفل العربي من جانب آخر يقول :-

(أ) ١. اشتر لي حذاءات كثيرة.

٢. جاء ثلاث امرءات.

٣. سبع سماءات قياساً على :-

(ب) ١. جمع المؤنث السالم على نحو طالبة ← طالبات

ساعة ← ساعات.

الثالث :- إن بإمكان الناطق بلغة ما أن يكون جملاً لم يكن قد سمعها من قبل.

(1) Radford- Trasformational Syntax, P.9.

(2) Radford- Trasformational Syntax, P.9.

الكفاية والأداء اللغويان^(١): Competence and Performance

يميز تشومسكي بين الكفاءة اللغوية :- "وهي المعرفة الضمنية لمتكلم اللغة المثالي بقواعد لغته التي تتيح له التواصل، ومن الأداء الكلامي، أي طريقة استعمال المتكلم المثالي للكفاءة اللغوية بهدف التواصل في ظروف التكلم الآتية".

وتهدف نظرية الكفاءة اللغوية إلى اكتشاف تنظيم القواعد الضمنية الذي يمثل البنى اللغوية الكامنة ضمن الكلام العادي، وتهدف نظرية الأداء الكلامي إلى دراسة المبادئ التي يستعملها المتكلم في إنتاج هذا الكلام وتفهمه. وتتصدى هذه النظرية لدراسة مختلف العوامل السيكلولوجية، كفقدان الذاكرة، والإصابات المرضية في الدماغ والسهو والأغلاط التي تتداخل و العوامل اللغوية في عملية إنتاج الكلام.

ونظراً لأن الأداء الكلامي مختلف بين المجتمعات، فأصحاب لغة ما في مجتمع ما لا يتكلمون بنمط موحد كما أن الناطق بلغة ما قد يصدر عنه أخطاء لغوية، كما قد يخطئ المستمع والناقل لكلام ما.

ومحاولاً تجاوز تلك، المشكلة افترض تشومسكي:

أولاً :- متحدثاً مثالياً^(٢) ومستمعاً مثالياً^(١).

(1) Radford- Transformational Syntax , p.10.

- وينظر: ميشال زكريا- الألسنية، علم اللغة الحديث ص ٢٦١-٢٦٢.

- عبده الراجحي- النحو العربي والدرس الحديث، ص ١١٥.

- مازن الوعر- قضايا أساسية في علم اللسان الحديث، ص ١١٥.

وقد وردت ترجمته عند ميشال زكريا الكفاية والأداء اللغويان، ولكن ترجمة الكفاءة أفضل وهي التي وردت عند عبده الراجحي وكذلك مازن الوعر، ينظر: قضايا أساسية في علم اللسان الحديث، ص ٩٩.

(٢) المتحدث المثال هو الذي لا يصدر عنه أخطاء لغوية نتيجة عوامل خارجية وداخلية عديدة مثل الجنون والنعاس والتعب والغضب أو التأثير بلغة أخرى.

ثانياً: - مجتمعاً مثالياً^(٢):

ولكن تلك الافتراضات هي أبعد ما تكون عن الواقع، فما الواجب على اللغويين فعله الآن:- يجيب عنه تشومسكي بفكرة مؤداها أن مشكلة التغيرات اللغوية في مجتمع واحد لا بد لها من علم مستقل يصفها ويذكر أسبابها : SOCIOLINGUISTICS، وهذا العلم ليس ذا طبيعة تعيدية، إذا فهو خارج عن نطاق الدراسة المنشودة في بحثنا^(٣)، ويرى تشومسكي أن الآراء الشخصية والعقائدية خارجة عن نطاق دراسة اللغة^(٤).

(١) الجرامار (Grammar) عند تشومسكي :

هو ملخص للقواعد التي يمتلكها الناطق بلغة معينة سليقياً التي تمكنه من التكلم بتلك اللغة وفهمها بطلاقة^(٥) وبتعبير آخر الجرامار هو وصف للكفاءة التي يمتلكها المتكلم.

ويقول تشومسكي:- إن التطبيق الفعلي للغة هو انعكاس للجرامار، وقد يكون ذلك الانعكاس مغايراً لأصله في بعض الأحيان بسبب عوامل كثيرة مثل التعب والملل والسكر.

وقد قسم تشومسكي (الجرامار) إلى ثلاثة محاور:-^(١)

المستمع المثالي :- وهو الذي لا يصدر عنه أخطاء سماعية بسبب نفس العوامل التي قد تحدث للمتكلم.

(١) المجتمع المثالي هو المجتمع المتجانس لغوياً بمعنى أن كل واحد منهم مشابهاً للآخر بل مطابقاً له في لغته.

(2) Chomsky – Rules and Representations, p.219-220.

(٣) أي لا يمكن وصفه وذكر قواعد تحكمه.

(4) Radford, Transformational Syntax, p.7.

(٥) القواعد اللغوية العامة عند تشومسكي.

وردت ترجمة (الجرامار) عند عبد القادر الفاس الفهري في كتابه اللسانيات واللغة العربي، ص ٢٦٠، وعند محمد فتوح-معرفة اللغوية، ص ٤٧٥، بالنحو وجمعه أنحاء.

ولكن هذه الترجمة ملبسة لان Grammar عند تشومسكي ليس النحو في اللغة العربي.

أما الدكتور مازن الوعر فقد ترجمها على أنها قواعد صوتية ونحوية ودلالية، انظر مسازن الوعر،

دراسات لسانية تطبيقية، ص ٤٠٣، وهذه الترجمة اصح.

الأول : علم يقتصر على دراسة التركيب السينطاكس (SYNTAX) وهو

مجموعة من القواعد التي تمكن المتكلم من ربط المفردات ببعضها لتكون جملاً صحيحة. ويسمى المستوى التركيبي للجملة.

الثاني : علم يقتصر على دراسة المعنى ويسمى السيميانتيكس

(SEMANTICS) ومن وظائفه أن يحدّد إذا كانت الجمل المركبة صحيحة المعنى أم

لا. ويسمى المستوى الدلالي للجملة.

الثالث : علم يقتصر على دراسة النطق، ويسميه الفونولوجي

(PHONOLOGY) ويسمى المستوى الصوتي للجملة.

فعندما نريد وصف قواعد أية لغة يجب أن ننظر إلى المستويات الثلاثة السابقة.

فالمكلم العادي بلغة معينة بمقدوره تحديد إذا كانت المادة اللغوية أمامه

صحيحة من الناحية التركيبية (SYNTAX) والمعنوية (SEMANTICS) واللفظية

PHONOLOGY عفويّاً ودون تكلف.

إذا فاحتمال الخطأ ممكن أن يكون ضمن ثلاثة محاور هي :

الأول : الخطأ التركيبي SYNTACTICAL-ILL-FORMEDENESS :

مثال :

- | | | |
|-----|--------------------------------|---|
| (1) | (a) I GAVE THE CAR TO HIM BACK | X |
| | (b) I GAVE BACK HIM THE CAR. | X |

والصحيح أن يقال :-

(1) Noam Chomsky- Aspects of Theory of Syntax, p4. (p15,16).

Radford – Trasformational Syntax, p3-4.

ينظر :-

- مازن الوعر - قضايا أساسية في علم اللسان الحديث، ص ١٠٠ و مازن الوعر - دراسات لسانية تطبيقية،

ص ٢٣٠.

- (2) (a) I GAVE BACK THE CAR TO HIM.
 (b) I GAVE THE CAR BACK TO HIM.
 (c) I GAVE HIM BACK THE CAR.
 (d) I GAVE HIM THE CAR BACK.

وفي اللغة العربية قد يكون الخطأ التركيبي على النحو الآتي^(١):

X ١- عاش البصرة الخليل في

X ٢- عاش البصرة في الخليل

X ٣- في عاش البصرة الخليل

والصواب :-

١. عاش الخليل في البصرة.

الثاني :- الخطأ المعنوي^(١) (SEMANTICAL ILL-FORMADNESS):

- (3) (a) I KNEW MARY WAS ILL, BUT IT TURNED OUT SHE
 WASNT X

والصواب :-

- (4) (a) I THOUGHT MARY WAS ILL, BUT IT TURNED OUT
 SHE WASNT

وفي اللغة العربية قد يكون الخطأ الدلالي على النحو الآتي :-

١- قتلت بطرس فلم يموت.

والصواب :

٢- قتلت بطرس إن كان قد مات، حاولت قتل بطرس إن لم يموت.

(١) ينظر :- نهاد موسى - علم النحو، ص ١٠.

* ملاحظة : - ✓ تعني أن الجملة صحيحة.

x تعني أن الجملة الخاطئة.

الثالث :- الخطأ اللفظي^(٢) :- (PHONOLOGICAL ILL-FORMDNESS)

أو الخطأ الصوتي :-

(5) WHAT A BEAUTIFUL SUN-SET X

تلفظ S SIT L >

(6) WHAT ABEAUTIFUL SUN-SET ✓ والصحيح

تلفظ S SET L >

وفي اللغة العربية قد يكون الخطأ اللفظي^(١) (الصوتي) على النحو الآتي:-

إن لفظ أحد كلمة ضنين وهو من الضن أي البخل على هذه الصورة ظنين فقد

جعلها من الظن وقلب معناها من البخيل إلى المظنون وهو المتهم.

وقد يحدث خلط ولبس وغموض في تحديد نوع الخطأ الموجود، وخصوصاً

(7) WE RESPECT HIMSELF

فالخطأ في (7) هو خطأ تركيبى لأن HIMSELF لا تتفق بالعدد. ولا بالنوع

مع (WE).

وقد يكون الخطأ في (٧) معنوي وهو أن (HIMSELF) يجب أن تكون عائدة

على ما يفسرها، وذلك العائد غير موجود.

ومثال ذلك في العربية :-

(٧) قالت علي. ×

قد يقال إن الخطأ تركيبى لأن الفعل لا يتفق و الفاعل فسي التأنيث والتذكير.

(1) Radford – Transformational Syntax, P.19.

(٢) ينظر نهاد الموسى - علم النحو، ص ١٢.

وقد يقال أن الخطأ معنوي لأننا قلنا قالت علي ولم نكمل الجملة فمعناها قاصر^(٢).

والهدف الأسمى عند تشومسكي هو :- وضع جرامر توليدي :- (GENERATIVE

GRAMMAR) وعرفه بأنه ذلك الجرامر الذي يحتوي على قواعد تركيبية SYNTAX

وقواعد لتفسير المعاني SEMANTICS وقواعد للألفاظ والتصريف PHONOLOGY^(٣).

وتلك القواعد تبين كيفية تكون الجمل، وكيفية فهمها وكيفية النطق بها. وحتى

يكون الجرامر كافياً يجب عليه أن يكون توليدياً^(٤).

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن :- كم عدد الجمل في لغة ما والتي يتحتم على

الجرامر التوليدي أن يكونها ويبتكرها؟

ويجب تشومسكي ويقول :- إن عدد الجمل الصحيحة في أية لغة ما لا نهائي

أو بتعبير آخر غير محدود (INFINITY) فالجرامر عنده هو الآلة التي قد تكون من

مجموعة محدودة من العناصر ولكنها تستطيع أن تخلق عدداً غير محدود من الجمل

دون (الجرامرية الصحيحة) غيرها^(٥). وهذه القواعد من جانب آخر ينبغي أن تعطي

وصفاً تركيبياً صحيحاً لكل الأبنية المحتملة لصياغة الجمل^(٥).

ومن الأدلة التي وضعها تشومسكي لإثبات لا نهائية الكلام :-

أولاً :- لا يوجد حد أعلى لعدد الصفات في جملة الوصف: مثال في اللغة الإنجليزية :-^(١)

(8) (a) JOHN IS A HANDSOM MAN.

(b) JOHN IS A DAR HANSOMEMAN

(1) Radford- Transformational Syntax, p.19

(٢) وقد يقال إن الجملة صحيحة تركيبياً ومعنوياً لأنها قالت: علي، منادية له أي: (يا علي).

(3) Chomsky- Rules and Representation, P.221.

(4) Chomsky-Rules an Representaition, p(220).

(5) Chomsky- Language and Mind, p 103, 104

- (c) JOHN IS TALL DARK HANDSOMEMAN.
 (d) JOHN IS AN INTELEGENT, TALL, DARK, HANDSOME
 MAN.
 (e) etc.....

أما في اللغة العربية فعلى النحو التالي :-

- (٨) (أ) جاء علي الوسيم...
 (ب) جاء علي الوسيم الشجاع...
 (ج) جاء علي الوسيم الشجاع الكريم....
 (د) جاء علي الوسيم الشجاع الكريم البطل....
 (هـ) الخ.

ثانياً: لا يوجد حد أعلى لعدد الجمل المقولسة^(١):

- (a) (a) JOHN SAID THAT MARY WAS ILL.
 (b) FRED SAID THAT JOHN SAID THAT MARRY WAS ILL....
 (c) HARRY SAID THAT FRED SAID THAT JOHN SAID
 THAT MARX WAS ILL.
 (d) etc.

وفي اللغة العربية :-

- (٩) (أ) قال سامي :- الكرم محمود
 (ب) قال محمد : قال سامي الكرم محمود.
 (ج) قال خالد : قال محمد :- قال سامي : الكرم محمود
 (د) الخ.

(1) Radford- Trasformational Syntax, p19.

ثالثاً: لا يوجد حد أعلى لعدد المفردات والمركبات المعطوفة:-(٢)

- (10) (a) I MET DEBBIE AND HARRY.
 (b) I MET DEBBIE, HARRY AND RAMMY
 (c) I MET DEBBIE, HARRY, SAMI AND JOHN.
 (d) ETC.

وفي اللغة العربية :-

(١) (أ) جاء محمد.

(ب) جاء محمد وعلي....

(ج) جاء محمد وعلي وهشام...

(د) الخ..

رابعاً : لا يوجد حد أعلى لجمل الصلة والموصول المتداخلة:-(١)

- (11) (a) I CHASE THE DOG.
 (b) I CHASE THE DOG THAT CHASE THE CAT.
 (c) I CHASE THE DOG THAT CHASE THE CAT
 THAT CHASE THE RAT.
 (d) ETC.

وفي اللغة العربية :-

(١١) (أ) لحقت الكلب.

(1) Radford- Transformational Syntax, p19.

(2) Radford- Transformational Syntax, p.20.

(ب) لحقت الكلب الذي لحق القطعة....

(ج) لحقت الكلب الذي لحق القطعة التي لحقت الفأر

(د) الخ.

إذا فأي جملة من الممكن أن تحصل على أطول منها بإجراء بعض الإضافات.
من صفات وحروف عطف مع معطوفات...الخ. وذلك صحيح بحق أية لغة، ولذلك
فإن من المعقول أن نقول :- إن عدد الجمل في أية لغة لا نهائي.
ووظيفة علماء اللغة:- أن يصنعوا نظاماً من القواعد المحددة لتوليد وفهم
ونطق كل جملة في لغة ما^(٢).

منهج تشومسكي وصفي أم معياري.... أم ماذا....؟

يقول تشومسكي:- إن على لعلماء اللغة أن يصنعوا نظاماً من القواعد
المحدودة لتوليد وفهم ونطق كل الجمل في لغة ما^(٣).
ولكن كيف يمكن أن يتسنى لعلماء اللغة أن يقوموا بذلك العمل العظيم الشاق؟
هل هو عن طريق سؤال المتكلم بلغة ما عن تلك القواعد؟ مع العلم أنه يعتمد عليها في
تكلم وفهم لغته بطلاقة.
ويجيب تشومسكي :- إن ذلك غير ممكن لأن تلك القواعد ما هي إلا سلبية
لديه: وهو لا يحسن التعبير عنها^(٤).

(1) Radford- Transformational Syntax, p.20.

(2) Chomsky- Language and Mind, p.103-104.

(3) Noam Chomsky- Logical Structures, p.51.

(4) Chomsky- Language and Mind, pp.103-109.

فإن لم تكن تلك هي الإجابة المناسبة، فماذا يجب على علماء اللّغة أن يفعلوا

حتى يكوّنوا تلك القواعد؟.

ويجب عندهم تشومسكي قائلاً: إن على علماء اللّغة أن يقوموا بالخطوات التالية^(١).

الأولى :- جمع مادة لغوية كافية.

الثانية :- وضع قواعد نموذجية ابتدائية.

الثالثة :- تجريب تلك القواعد على مواد لغوية أخرى.

الرابعة :- إجراء تعديلات على القواعد إن اقتضت الحاجة.

و السؤال الذي يطرح نفسه الآن:

الأول :- ما نوعية المادة اللغوية الممكن الاعتماد عليها ؟

الثاني :- وكيف يمكن جمعها ؟

يجب تشومسكي عن السؤال الأول بقوله: إن هنالك نوعين من المعطيات في لغة

ملاؤالي :- ما هو مدون في الكتب أو الأشرطة الصوتية .

الثاني :- عن طريق سؤال الناطقين باللّغة كأن نسأل هل بإمكاننا أن نقول كذا ؟ و إذا

كانت الإجابة نعم ما معنى ذلك؟ وإذا اردنا أن ننفيه كيف يكون ذلك ...الخ.

ويفضل مقارنة العنصرين معاً للتوفيق بينهما.

ولكن بعد جمع المعلومات الكافية ظن كيف يتم التعامل مع تلك المعلومات

حتى نستنتج منها القواعد المنشودة^(٢)؟

(1) Radford- Transformational Syntax, p.21.

(2) Radford- Transformational Syntax, p.22.

(٣) بتعبير آخر الجرامار.

ويجب تشومسكي: إنه لا يوجد قواعد عامة معلومة، تمكن عالم اللغة من انتزاع الجرامار المتضمن في نص معين. فليس لعالم اللغة - سوى أن يعتمد على ذكائه في اقتناص قاعدة جرامية أو أخرى، ومن ثم اختيارها وتطبيقها على مادة لغوية أخرى، ثم تجربتها على نصوص جديدة، وهلم جرا^(١).

ثم يطرح تشومسكي سؤاله مرة أخرى: - كيف يمكن تحديد ما إذا كان جرامار ما كافياً (ADEQUATE) أولاً؟ ومن ثم يقول مجيباً: - الكفاية (ADEQUACY) قد تكون على أحد المستويات الثلاثة^(٢):

الأولى: - أقل كفاية هي عندما يكون بمقدور الجرامار الحكم على أية جملة إن

كانت صحيحة أم خاطئة فقط: (OBSERVATIONAL ADEQUACY)

ومستوى أعلى من الكفاية.

الثاني: - الكفاية الوصفية: - DESCRIPTIVE ADEQUACY وهو أن

يكون بمقدور الجرامار أن يحدد بطريقة وتعبير سليمين نوعية تراكيب الجمل مما يتناسق و تلك القواعد الخفية التي يمتلكها الناطق باللغة، فضلاً عن تحديد ما إذا كانت الجملة خاطئة أم صحيحة.

وأعلى مستوى من الكفاية: -

الثالثة: - الكفاية التفصيلية: - EXPLANATORY ADEQUACY

ويمتلك الجرامار هذه الكفاية إذا: -

أولاً: - تمكن من تحديد ما هي الجمل الصحيحة وما هي الجمل الخاطئة .

(1) Chomsky – Syntactic Structures, p.56.

(2) Radford – Transformational Syntax , p.25 – 26.

ثانياً :- حدد نوعية تركيب الجمل الصحيحة عن طريق مبادئ عامة و منطقية وواضحة وسهلة الاستعمال^(١).

ولكن لماذا يريد تشومسكي أن يصل إلى جرامر قوي المنطق وشديد الوضوح و السلاسة؟^(٢).

وجوابه حتى يؤدي ذلك إلى تطوير نظرية كافية لشرح كيفية تشرب الطفل

للغة ما LANGUAGE – ACQUISITION.

ويرى تشومسكي أن يعكف أولاً على تطوير جرمار خاص (اللغة الإنجليزية)

(CORE GRAMMAR) ومن ثم تطويره ليصبح أعم : (UNIVERSAL

GRAMMAR).

ويقود هذا إلى التركيز على ما يدخل في اطر و قواعد عامة وإهمال الشاذ

الذي لا يخضع للقواعد العامة.

ويبدو ذلك معقولاً حتى يتسنى للغويين وضع الأطر العامة ثم تطويرها لإدراج

ما شذ تحتها^(٣).

(1) Radford – Transformational Syntax , p.26.

(2) Radford – Transformational Syntax , p.27.

(3) Radford – Transformational Syntax, P. 29.

الجرامار عند تشومسكي تحتوي على ثلاث مجموعات من التراكيب^(١) :

الأولى: قواعد التركيب^(٢) SYNTACTIC RULES وهي التي تدين كيفية دمج

المفردات لتكون أشباه جمل^(٣)، ثم لتكون جملاً صحيحة .

الثانية : قواعد التحليل المعنوي SEMANTIC RULES وهي القواعد التي تمكننا

من تفسير معاني الجمل تفسيراً صحيحاً .

الثالثة : قواعد النطق PHONOLOGICAL RULES وهي القواعد التي تحدد

كيفية نطق الجمل بشكل صحيح .

وكنا قد ذكرنا آنفاً: - أن الجرامار التوليدي لدية وظيفتان^(٤):

الاولى :- ابتكار جمل صحيحة جرامارياً .

الثانية :- تصنيف ونظم قواعد تركيبية SYNTACTIC STRUCTURE.

وهي الإطار الذي تتدرج في ظله الجمل الصحيحة أو التي نلهمنا بما يجول في

أعماق نفس الناطق باللغة من القواعد سليقية، لربط المفردات ولتكوين الكلام ومن

المعلوم ان تلك القواعد لا يستطيع التعبير عنها هو نفسه.

ولكن :- ما المقصود من أن الجملة لديها نظم تركيبية ؟ وكيف يمكن أن

توصف تلك النظم؟

(1) Radford – Transformational Syntax, p.34.

- ومازن الوعر - نحو نظرية لسانية عربية حديثة ، ص ٥٥-٥٦ ، حيث عبر عنها بالمستوى التركيبي والمستوى الدلالي و المستوى الصوتي .

(٢) وهي ترجمة مناسبة للدلالة على معنى SYNTACTIC RULES وهي أقرب ما تكون للنحو عند العرب، وامتنعنا عن تسميتها نحواً لنكون أكثر دقة في التعبير، وليتسنى لنا مقارنتها مع أنظار النحاة العرب في هذه الرسالة.

(٣) ما بين المفرد والجملة.

(4) Radford – Transformational Syntax , P.34.

تصانيف الوحدات التركيبية للجملة^(١):

يجيب تشومسكي ويقول :- إن الناطق باللغة يعلم سلفياً أن الألفاظ في الجملة عبارة عن وحدات تركيبية CONSTITUENTS وبعض هذه الوحدات التركيبية يكون أحياناً مكوناً لها من أكثر من نوع من وحدات تركيبية أخرى وبأعداد لا حدود لها ولا نهاية^(٢).

ونظام الكتابة يعترف بذلك :-

ف نجد أن الكلمات بينها فراغ و الجمل بينها نقط ، ولو لم يكن هنالك فراغ بين الكلمات لبدت الجمل كما يلي^(٣):

(12) THEBOYWILLSPEAKVERYSLOWLYTOTHATGIRL

وفي اللغة العربية تتصل الحروف ببعضها ببعض على الأغلب في الكلمة

الواحدة ولو لم تتصل لبدت كم يلي :-

(١٢) م ح م د ذ ه ب إ ل ي ا ل س و ق .

ولكن الجمل في كلتا اللغتين لا تكتب كذلك ، كما أنها لا تلفظ بالطريقة نفسها التي كتبت

بها، والإنجليزي و العربي باستطاعتها أن يحددا كيفية تقسيم الكلمات في الجملتين (١٢).

(13) THE BOY WILL SPEAK VERY SLOWLY TO THAT GIRL.

محمد ذهب إلى السوق.

(١) وردت تسميتها عند الدكتور محمود أحمد نحلته بـ قواعد تركيب الضمام، ينظر محمود نحلته- مدخل الى دراسة الجملة العربية ص ٤٩ - ٥٣.

ولم نجد لها ترجمة عند الدكتور عبده الراجحي بل أبقاها على المصطلح الانجليزي لها، ينظر عبده الراجحي- النحو العربي والدرس الحديث ص ١٣٢ - ١٣٦، وانظر ترجمة الدكتور حلمي خليل- نظرية تشومسكي اللغوية لجون ليونز ص ١٢١ - ١٣٠ .

(2) Radford – Transformational Syntax, P.34.

(3) Radford – Transformational Syntax, P. 35.

وليس كما في (١):

(14) (a) thisb Boy willsp eakv eryslo wlytot hat girl ×

(b) this boyw illsp eak ver ysl owly toth atgirl ×

وفي اللغة العربية :-

(١٤) (أ) هذا الل ولد سو فيتك لم من فعلاجد التل كال فتاة ×

(ب) هذا اللو لدسو فيتكل منفعلا جدال تل كالفتاه ×

إن كان النظام الكتابي يدل على كيفية تركيب الأصوات لتعبر عن الكلمات فإنه

قاصر جداً في أن يعبر عن كيفية ربط الكلمات ببعضها لتكون مركبات PHRASES

(٢)

فعلى سبيل المثال :- من المتفق عليه أن That في (13) لها رابطة وثيقة بـ

(SLOWLY) وليس بـ (SPEAK) وهذا غير واضح من خلال الإملاء لها (*).

ووضع تشومسكي طريقة لإظهار الروابط بين الكلمات في الجملة الواحدة

وهي (٣).

(15) THE BOY WILL SPEAK VERY SLOWLY TO THAT GIRL.

(1) Radford – Transformational Syntax , P.35.

(2) Radford – Transformational Syntax, P.35.

(*) لمزيد من الامثلة في اللغة العربية لتوضيح هذه النقطة راجع محمد فتوح - المعرفة اللغوية (ترجمة)،

ص ١١-١٣.

(3) Cooek, Chomskys Universal Grammar, P.87, And
Radford – Transformational Syntax, P .35.

ومن المتفق عليه أيضاً أن THAT أوثق ما تربط به (GIRL) وليس على

سبيل المثال (TO)^(١).

(15) THE BOY WILL SPEAK VERY SLOWLY TO THAT GIRL.

ومما لا جدال فيه أن (THE) أوثق ما تربطها به هو (BOY).

(17) THE BOY WILL SPEAK VERY SLOWLY TO THAT GIRL.

ثم يمضي على الوتيرة نفسها فيحصل على^(٢):

(17) THE BOY WILL SPEAK VERY SLOWLY TO THAT GIRL.

وكذلك يمكن أن نقول إن (SPEAK) و (VERY SLOWLY) و (TO THE

GIRL) ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببعضها و ليس بـ (THE BOY) مثلاً^(٣):

(19) THE BOY WILL SPEAK VERY SLOWLY TO THAT GIRL

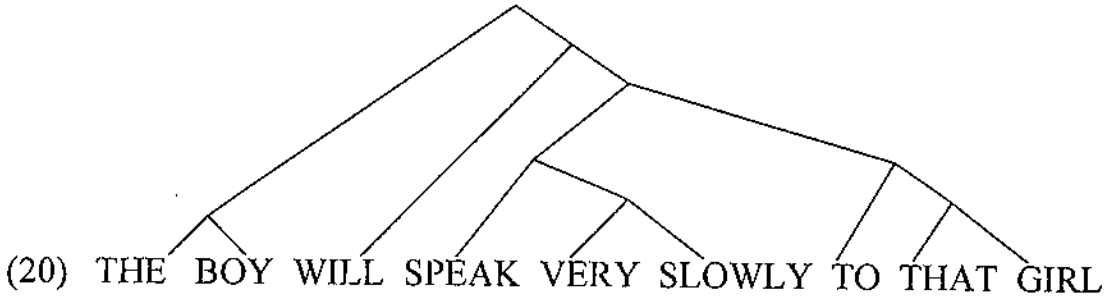
واخيراً :- تربط كل المركبات ببعضها لنحصل على الجملة بأكملها^(٤)

(1) Radford – Transformational Syntax, P.36.

(2) Radford – Transformational Syntax, P. 36.

(3) Radford – Transformational Syntax, P. 36.

(4) Radford – Transformational Syntax ,P.36.



(20) THE BOY WILL SPEAK VERY SLOWLY TO THAT GIRL
وهناك طرق أخرى لإظهار تلك الروابط وهي^(١)، ولكن هل يكفي هذا الوصف للتركيب؟! الإجابة لا فإن (٢٠) لم تحدد بعد نوعية عناصر تلك الجملة، ونوعية المركبات التي تحويها الجملة فإن من المعلوم أن (BOY) و (SPEAK) تنتمي إلى نوعين مختلفين من العناصر وهي:^(٢)

(21) (a) BOY , GIRL . C	NOUNS
(b) THIS, THAT	DETERMINERS
(c) SPEAK, (EAT, PLAY, DANCE)	VERBS
(d) WILL, (MUST, MIGHT, MAY, CAN)	AUXILIARIES
(e) VERY, (RATHER, QUITE)	DEGREES
(f) SLOWLY, BRAVELY	ADVERBS
(g) TO IN , ON , FROM , TO ,AT	PREPOSITIONS

هذا بالنسبة للعناصر، فماذا عن المركبات الأكثر تعقيداً والمتشابهة بنفس الاسم

فمثلاً (THE BOY) والمركب [THE GIRL] ينتميان للفصيحة نفسها ولعل من

(1) Cook, Chomskys Universal Grammer.P.36.

أ- استخدام الأقواس

[S [NP, THE BOY] WILL [VP / VERY SLOWLY] [PP TO [NP2 THAT GIRL]]]

ب- المركب بذيل السهم يتكون من العناصر التي تلي رأس السهم

S → NP , AUX VP

NP, → THE BOY

VP → VAP PP

AP → VERY SLOWLY

PP → TO NP2

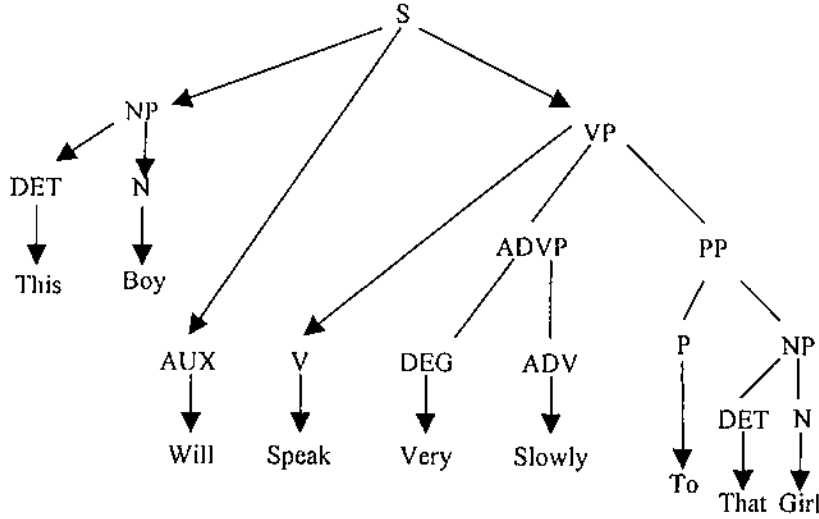
NP2 → THE GIRL

V → SPEAK

(2) Radford – Transformational Syntax, P.37.

المناسب تسميتها — NOUN PHRASE مختصراً NP و اقرب ترجمة لها
(المركب الاسمي).

الآن تبدو (١٩) بالشكل التالي^(١) :



DET	DETERMINER	VP	VERB PHRASE
N	NOUN	NP	NOUN PHRASE
V	VERB	ADVP	ADVERBIAL PHRASE
DEG	DEGREE	PP	PREPOSITIONAL PHRASE
ADV	ADVERB	S	SENTENCE
P	PREPOSITION		

الشكل الأعلى عبارة عن تمثيل للتركيب المتصاعدة من الكلمات في (13)

مع تصنيف كل من العناصر و المركبات الناتجة ويسمى تشومسكي (٢١) البنية

السطحية SURFACE STRUCTURE — (١٣) .

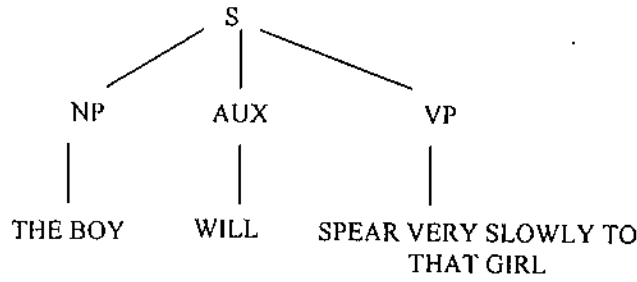
وفي بعض الأحيان قد يعبر عن تركيب الجمل دون تفصيل إن لم يكن ذلك

هو موضوع البحث^(٢).

(1) Radford – Transformational Syntax, P.38.

(2) Radford – Transformational Syntax, P.40.

(22)



لأن تكون الوظيفة الثانية للجرامار التوليدي قد اتضحت وذلك بالإجابة عن

السؤال:-

(١) ما هي النظم التركيبية للجمل؟

(٢) وكيف يمكن وصف تلك النظم؟

و كنا قد ذكرنا سابقاً دور الوظيفة الأولى للجرامار وهي تكوين أو توليد جمل

صحيحة جرامارياً فقط.

والهدف الأول هو افتراض مجموعة من القواعد التي تحدد كيفية توليد الجمل

من عناصر ومركبات، و كيفية توليد المركبات PHRASES من عناصر و مركبات

أقل تعقيداً، ولو على سبيل الفرض، إذا كان التركيب أو البنية السطحية كافية لوصف

بنية الجملة فإن الفرصة مهيأة لابتكار قواعد بإمكانها إنتاج تلك البنى السطحية

(SURFACE STRUCTURES).

(i) Chomsky-Rules an Representaition, p220. And

Chomsky- Logical Structures, p.67. And

مازن الوعر- مدخل الى علم اللسانيات الحديث، ص١٨.

الفصل الخامس

طرق التحليل النحوي عند

تشومسكي

القواعد التركيبية Syntactic Structures (*)^(١):

- (23) (a) S → NP – AUX – VP
 (b) VP → V – ADVP – PP
 (c) ADVP → DEG – ADV
 (d) PP → P – NP
 (e) NP → DET – N

S: Sentence / Clause.

ADVP: Adverbial Phrase

NP: Noun Phrase

DEG: Degree

AUX: Auxiliary

ADV: Adverb

VP: Verb Phrase

PP: Prepositional Phrase

V: Verb

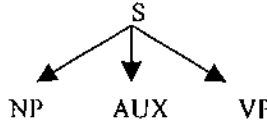
P: Preposition

→ : Can Consist of / Can be Formed from

- : Immediately Preceding.

ينتج عن (a) (23) البنية السطحية التالية^(٢):

(24)

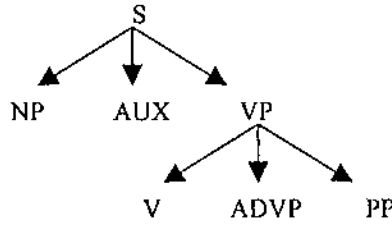
وبإحكام (b) (23) هي (24) ينتج^(٣):

(*) وردت هذه الترجمة عند مازن الوعر – نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الاساسية في اللغة العربية، ص ٢٦٨، وعند الدكتور مازن الوعر – دراسات لسانية تطبيقية، ص ٤١١، Syntactic (علم التراكيب) (نحويات). وهي علم النحو في اللغة العربية.

(1) Chomsky – Syntactic Structures, p.26-27.

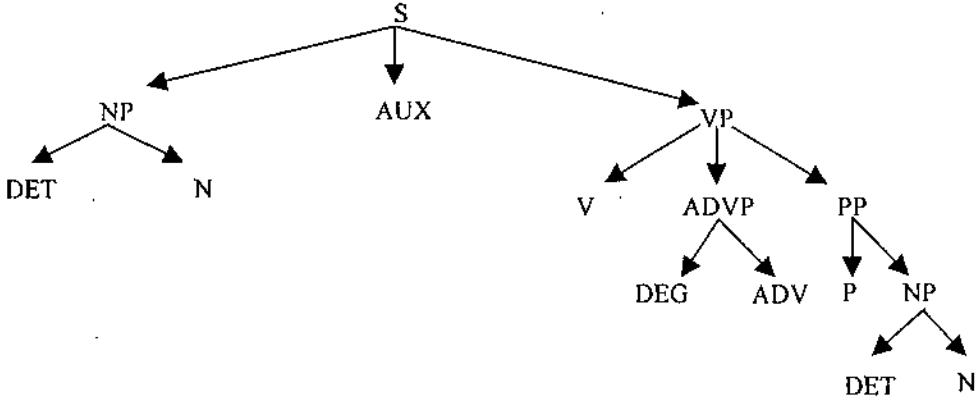
(2) Radford – Transformational Syntax, p.41.

(3) Radford – Transformational Syntax, p.42.



وإذا أقحمتنا كلا من (c) في (23) و (d) في (23) و (e) في (23) في (24)

فإن البنية السطحية المتولدة هي^(١):



ولیکن كذلك مفروضاً بالإضافة إلى القواعد التركيبية أن المادة المعجمية

في Lexicon Dictionary خدمتنا، وأن لكل كلمة وصفها التركيبي^(*) (٢):

(26) Boy : N	Girl: N	Slowly: ADV
Speak: V	That: Det	This: Det
To: P	Very: DEG	Will: AUX

(1) Radford – Transformational Syntax, p.43.

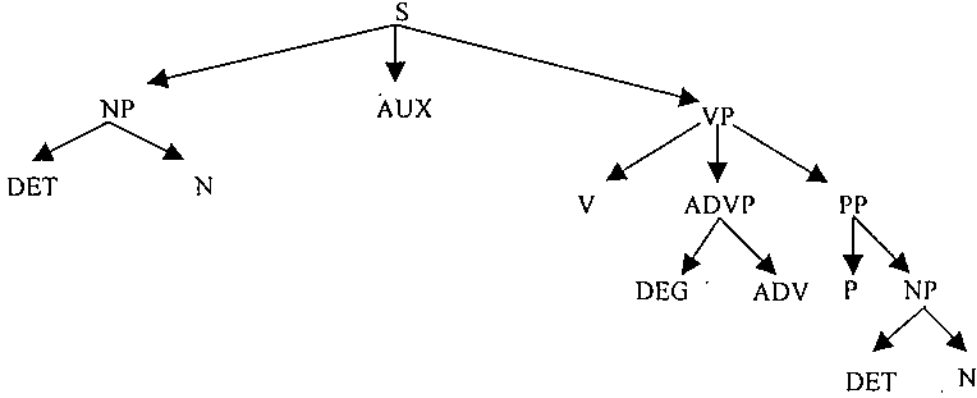
(*) وذلك بذكر نوعية المجموعة التي تنتمي إليها كل كلمة.

(2) Radford – Transformational Syntax, p.41.

وبتوظيف القواعد التركيبية في (23) وعن طريق (25) وباستخلاص المادة:

المعجمية من (26) سيكون الناتج (27)^(١):

(25)



ولنفترض بالإضافة إلى القواعد التركيبية أن المادة المعجمية

(Lexicon / Dictionary) في خدمتنا، وأن لكل كلمة وصفها التركيبي^(٢):

فمثلاً:

(26)	Boy: N	Girl: N	Slowly: ADV
	Speak: V	That: Det	This: DET
	To: P	Very: DEG	Will: ADV

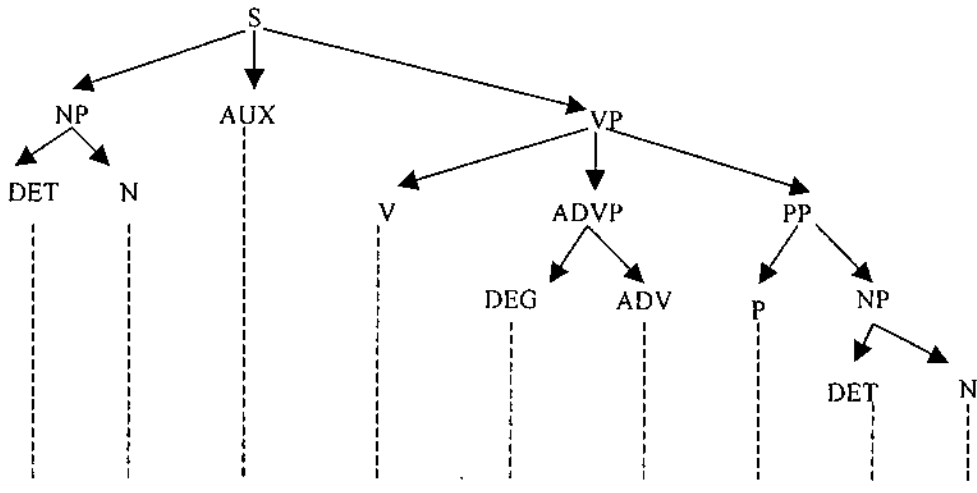
وبتوظيف القواعد التركيبية في (23) وعن طريق (25)، وباستخلاص المادة

المعجمية من (26) سيكون الناتج (27).

(1) Radford – Transformational Syntax, p.43.

(٢) وذلك بذكر نوعية المجموعة التي تنتمي إليها كل كلمة.

(27)⁽¹⁾



- (1) This Boy Will Speak Very Slowly To That Boy
- / (2) This Boy Will Speak Very Slowly To This Boy
- (3) That Boy Will Speak Very Slowly To That Boy
- (4) That Boy Will Speak Very Slowly To This Boy
- ✓ (5) This Boy Will Speak Very Slowly To This Boy
- ✗ (6) This Boy Will Speak Very Slowly To That Boy
- (7) That Boy Will Speak Very Slowly To This Boy
- (8) That Boy Will Speak Very Slowly To That Boy
- (9) This Girl Will Speak Very Slowly To This Girl
- (10) This Girl Will Speak Very Slowly To That Girl
- (11) That Girl Will Speak Very Slowly To That Girl
- (12) That Girl Will Speak Very Slowly To This Girl
- (13) This Girl Will Speak Very Slowly To This Boy
- (14) This Girl Will Speak Very Slowly To That Boy
- (15) That Girl Will Speak Very Slowly To This Boy
- (16) That Girl Will Speak Very Slowly To That Boy

(1) Radford – Transformational Syntax, p.44.

نلاحظ أن الجرامار البسيط الذي ابتكرناه باستطاعته أن يولد خمس عشرة بنية

سطحية كما في (27).

إذا الجرامار الذي يحتوي على قواعد تركيبية مثل التي في (23) مع معجم

ملائم، يوضح جوانب من الميزة الابتكارية والإبداعية للغة.

وتتناسب القدرة التوليدية لـ (جرامار) معين طرديا مع كل من:

الأول: عدد القواعد التركيبية فيه.

الثاني: عدد الكلمات المودعة في المعجم.

وقد يقول قائل: ماذا لو اعتمدت فقط على المفردات بحد ذاتها دون

تقسيمها الى مجموعات؟! ويسمى مثل ذلك الجرامار غير التقعيدي او غير

المصنف (Non Categorical Grammar) ومثال على ذلك⁽¹⁾:

(28)

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
The	Noble	King	Will	Introduce	The	Moble	King	To	The	Noble	King
	Kiwd	Count	Can	Present	A	Kind	Count		A	King	Count
	Rich	Prin-	May	Describe	This	Rich	Prin-		This	Rien	Prin-
	Wicked	Cess	Must		That	Wicked	Cess		That	Wick-ed	

قد نلاحظ أن الجرامار غير التقعيدي يعاني من مشاكل خطيرة⁽²⁾:

الأولى: إن الجرامار غير التقعيدي يفتقر الى التعميم والايجاز. فمن الممكن لـ

(28) لو قعدت ان تصبح:

(29) S → DET - A - N - AUX - V - DET - A - N - P - A - N

(1) Radford - Transformational Syntax, p.46.

(2) Radford - Transformational Syntax, p.47-53.

وبمزيد من التعميد قد تصبح:

(30) (a) S \rightarrow NP - V - NP - P - NP

(b) NP \rightarrow DET - A - N

الثانية: وإذا افتقر الجرامار للتعميم: فلن يكون كافياً، ولن يحقق أدنى قدر من

الكفاية.

ولتوضيح ذلك: إن الجرامار التعميدي مهما كان مطولاً سيبقى مع ذلك يقتصر

وبشكل مُخَلِّ إلى المزيد ومثال ذلك^(١):

(31) (a) JOHN KNOWS JOE.

(b) FRED KNOWS JOHN KNOWS JOE.

(c) JIM KNOWS FRED KNOWS JOHN KNOWS JOE.

(d) PETER KNOWS JIM KNOWS FRED KNOWS JOHN KNOW
JOE.

(e) ETC.

أن الجرامار غير التعميدي (Non Categorical Grammar) ليس بمقدوره

أن يحتوي كل أمثلة (31) ولكن الجرامار التعميدي يستطيع أن يعبر عن كل جمل

(31) وبرهان ذلك هو الآتي:

قد يعبر عن (31) بالنظام التعميدي التالي^(٢):

(32) (a) S \rightarrow NP - VP

(b) VP \rightarrow V - $\left\{ \begin{array}{l} \text{NP} \\ \text{S} \end{array} \right\}$

(c) NP \rightarrow N

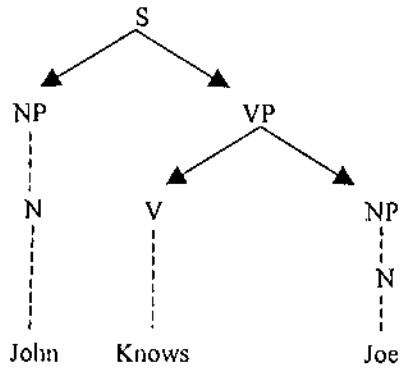
وتوضيح (32) بالمشجرات هو (33)^(٣):

(1) Radford – Transformational Syntax, p.49.

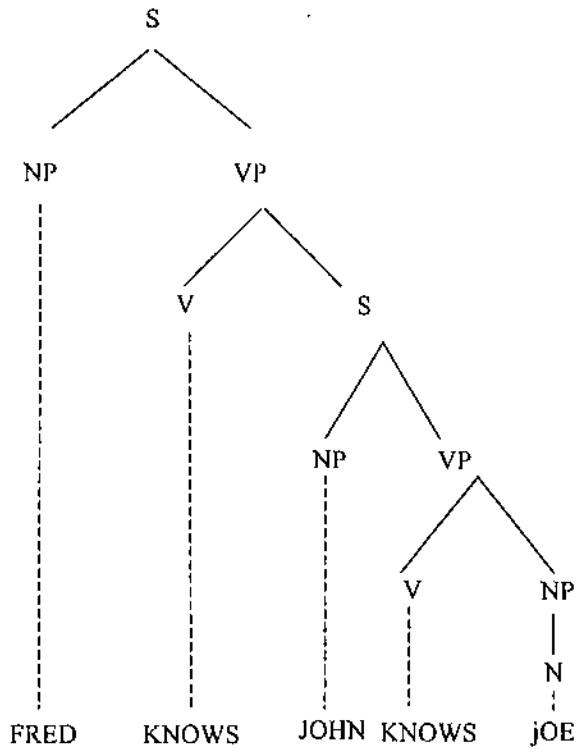
(2) Radford – Transformational Syntax, p.49.

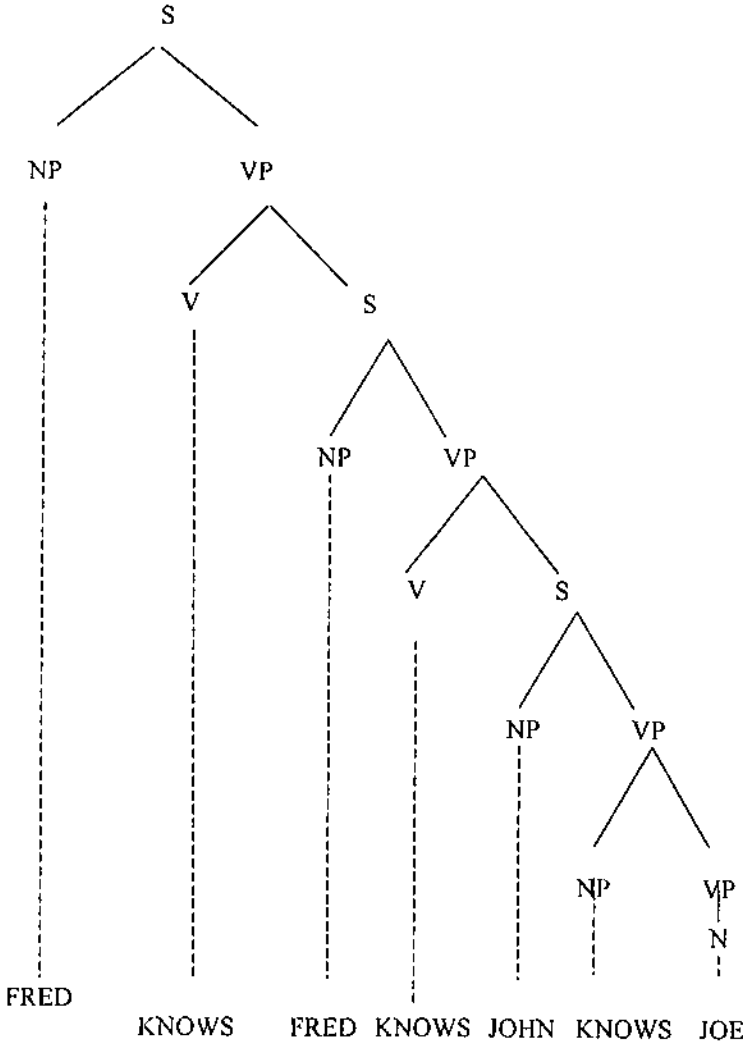
(3) Radford – Transformational Syntax, p.49.

(33) (a)



(33) (b)



(33) (c)⁽¹⁾

قد بات من الواضح أن الجرامار التبعيدي (وذلك عن طريق تصنيف المفردات

والتراكيب) له فوائد جمة منها^(٢):

الأولى: تجلي وبيان الشبه بين الجمل وبين تراكيبها وبين عناصرها.

الثانية: أحكمت معالجة مشكلة كون اللغة تحتوي على قدر غير محدود من الجمل.

الثالثة: أبرزت مقدرة مميزة على الإيجاز والبيان.

(١) في حالة وضع S مكان الـ NP فإن الشجرة ستستمر إلى ما لا نهاية معبرة بذلك عن عدد لا نهائي من الجمل.

(٢) تلك الفوائد ما هي إلا على سبيل الإجمال وسنتابع بيان فوائد أخرى في الصفحات التالية.

الرابعة: مهّدت لوضع نظرية لظاهرة اكتساب^(١) اللغة لدى الأطفال.

وإطناباً في الميزة الرابعة: ليس على الطفل إلا أن يحدد صنف الكلمة ونوعية التركيب وفي أي جزء من الجمل يحتمل أن يقع. فإن الطفل الإنجليزي يميز أن الكلمات (Determiners) a, The, This, That, my, your, his, her, etc تنتمي إلى نفس المجموعة، فعندما يسمع جملة مثل (34)^(٢):

(34) I WANT A TOY.

فإنه يكمن في خاطرته انه من الممكن ان يقول:

- (35) (a) I WANT THE TOY
 (b) I WANT THIS TOY
 (c) I WANT THAT TOY
 (d) I WANT MY TOY
 (e) I WANT YOUR TOY
 (f) I WANT HIS TOY

كما يعلم الطفل سلبياً مثلاً ان كلاً من: TOY, BALL, TELEVISION,

BLACKBOARD, BANANA تنتمي إلى نفس المجموعة (Noun) ولذلك فإن بإمكانه مثلاً ان يكون الجمل التالية قياساً على (34).

- (36) (a) I WANT A BALL
 (b) I WANT A TELEVISION
 (c) IWANT A BLACKBOARD.
 (d) I WANT A BANANA

وباختصار: إن افتراض أن القواعد التركيبية ما هي إلا تصانيف للمفردات او

التركيب، ومع افتراض ان تلك التصانيف واضحة وتمايزها واضح، ومع افتراض ان

(1) Radford – Transformational Syntax, p.53.

(2) Radford – Transformational Syntax, p.54.

الطفل يمتلكها فطرة أو يتعلمها بنفسه، فإن ذلك كله يمثل نموذجاً واضحاً مقترحاً لبيان كيفية اكتساب الطفل للغة^(١).

إن التحليل الطبقي^(٢) (Hierarchical Structure) مفيد في فهم وحل الغموض (Ambiguity) في بعض الجمل، والغموض يكون على نوعين^(٣):

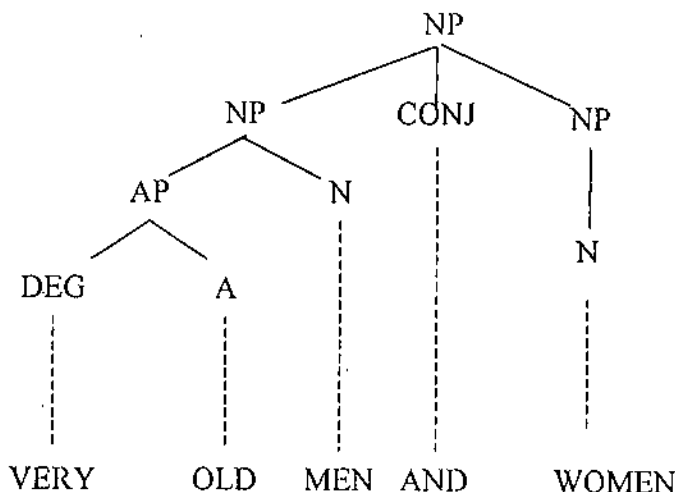
الأول: غموض معجمي (إن صح التعبير) (Lexical Ambiguity) وقد يكون ذلك لدلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى.

الثاني: الغموض التركيبي (Structural Ambiguity) وهذا النوع هو الذي توضحه المشجرات^(٤):

(37) VERY OLD MEN AND WOMEN

(37) يمكن تمثيلها بنوعين من المشجرات، الأولى (38) والثانية (39)^(٥):

(38)



(1) Radford – Transformational Syntax, p.53.

(٢) أنظر مثال ذلك في (المعرفة اللغوية) تأليف: تشومسكي، ترجمة وتعليق محمد فتوح، ص ١٦، ١٧.

(3) Radford – Transformational Syntax, p.54.

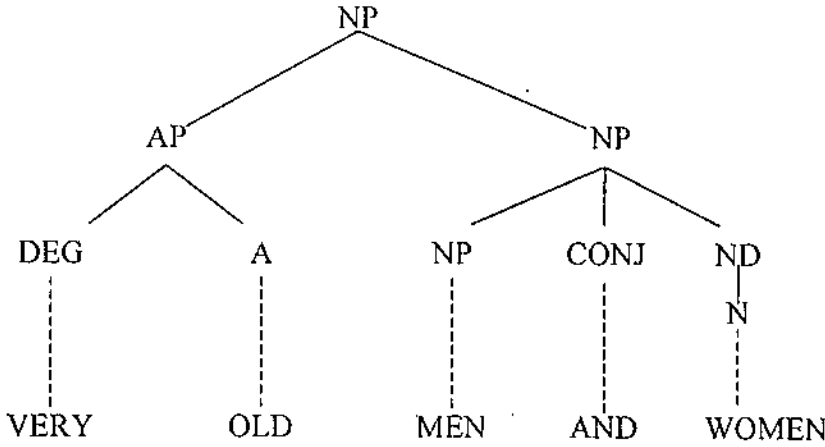
(4) Radford – Transformational Syntax, p.53.

(5) Radford – Transformational Syntax, p.55.

(38) تعني ان صفة كبير السن (Very Old) هو وصف للرجال فقط دون

النساء^(١).

(39)



(39) صفة كبير السن (Very Old) هي صفة للرجال والنساء على حد سواء.

وهناك من يعترض فيقول: إن الغموض مسألة معنوية، لذا يجب أن ندرس

تحت علم المعاني (Semantics).

ويجب تشومسكي عن ذلك: إن ذلك هو قول دون دليل، والآراء الشخصية

ليست ذات معنى أو قيمة في علم الجرامار، كما أن الدليل على عكس ذلك كما في

(37)، (38)، (39)^(٢).

وهنا نلقي بعض الأضواء على بعض الظواهر اللغوية التي يمكن تفكيدها.

الأول: ظاهرة العطف (Coordination)^(٣):

(40) (a) JOHN WROTE TO MARY AND TO FRED (PP AND PP)

(b) JOHN WROTE A LETTER AND A POSTCARD (NP AND NP)

(c) JOHN WROTE A LETTER AND TO FRED (NP AND PP)

(1) Radford – Transformational Syntax, p.55.

(2) Radford – Transformational Syntax, p.56.

(3) Radford – Transformational Syntax, p.59-60.

- (d) JOHN WROTE TO FRED AND A LETTER (PP AND NP)
 (e) JOHN AND LIKE WENT HOME (N AND V)
 (f) JOHN IS VERY KIND AND BRAVE (A AND A)
 (g) JOHN WALKS AND LIKE AN ARAB (V AND V)
 (h) YOU CAN BRING THESE AND THOSE BOOKS (DET AND DET)
 (i) HE OPENED THE DOOR SLOWLY DELIBERATELY (ADV AND ADY)

بتفحص (40) يبدو من السهل أن نعتقد لظاهرة العطف: المركبات من نفس

النوع تعطف على نفسها فقط.

الثانية: ظاهرة الاعتراض (Insertion)⁽¹⁾:

- (41) (a) THE, ALMOST CERTAINLY, CAT WILL EAT HIS DINNER. X
 (b) THE CAT, ALMOST CERTAINLY, WILL EAT HIS DINNER. ✓
 (c) THE CAT WILL, ALMOST CERTAINLY, EAT HIS DINNER. (?) ✓⁽²⁾
 (d) THE CAT WILL EAT, ALMOST CERTAINLY, HIS DINNER. X
 (e) THE CAT WILL EAT HIS, ALMOST CERTAINLY, DINNER. X

سؤال: كيف يمكننا تحديد المكان أو الأمانة التي يجوز أن توضع فيها

المركبات المعترضة لفعل الجملة التالية أولاً: وهي الجملة الأصلية⁽³⁾:

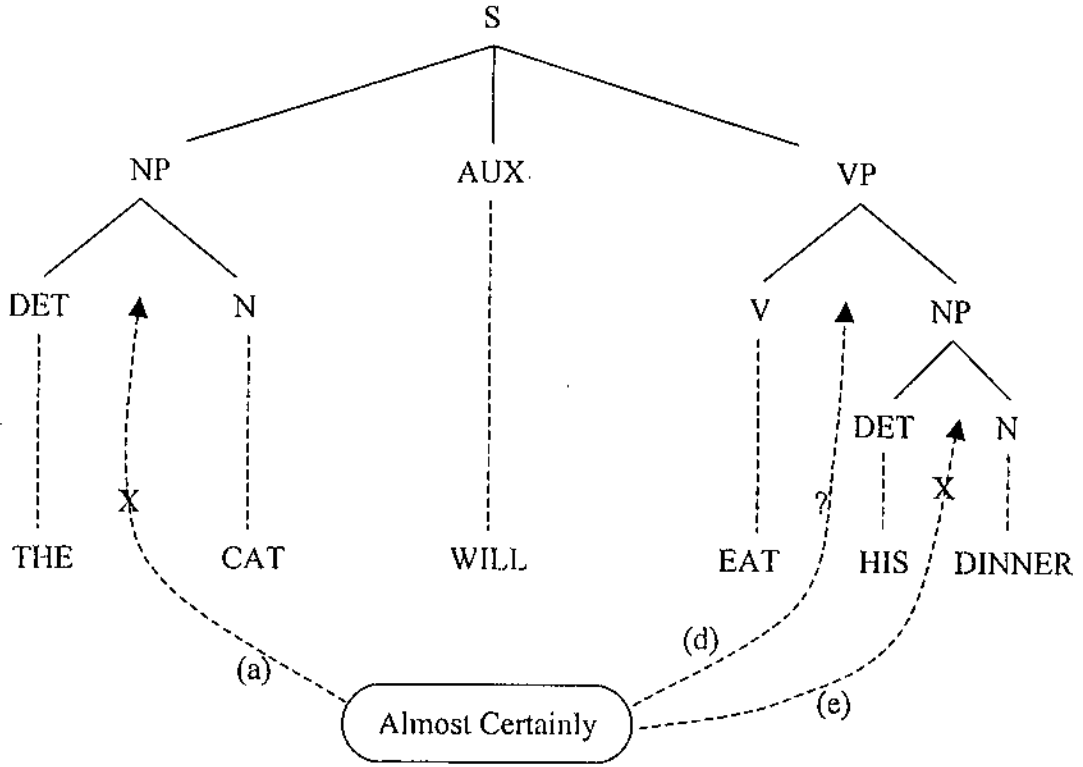
- (42) THE CAT WILL EAT HIS DINNER.

(1) Radford – Transformational Syntax, p.61.

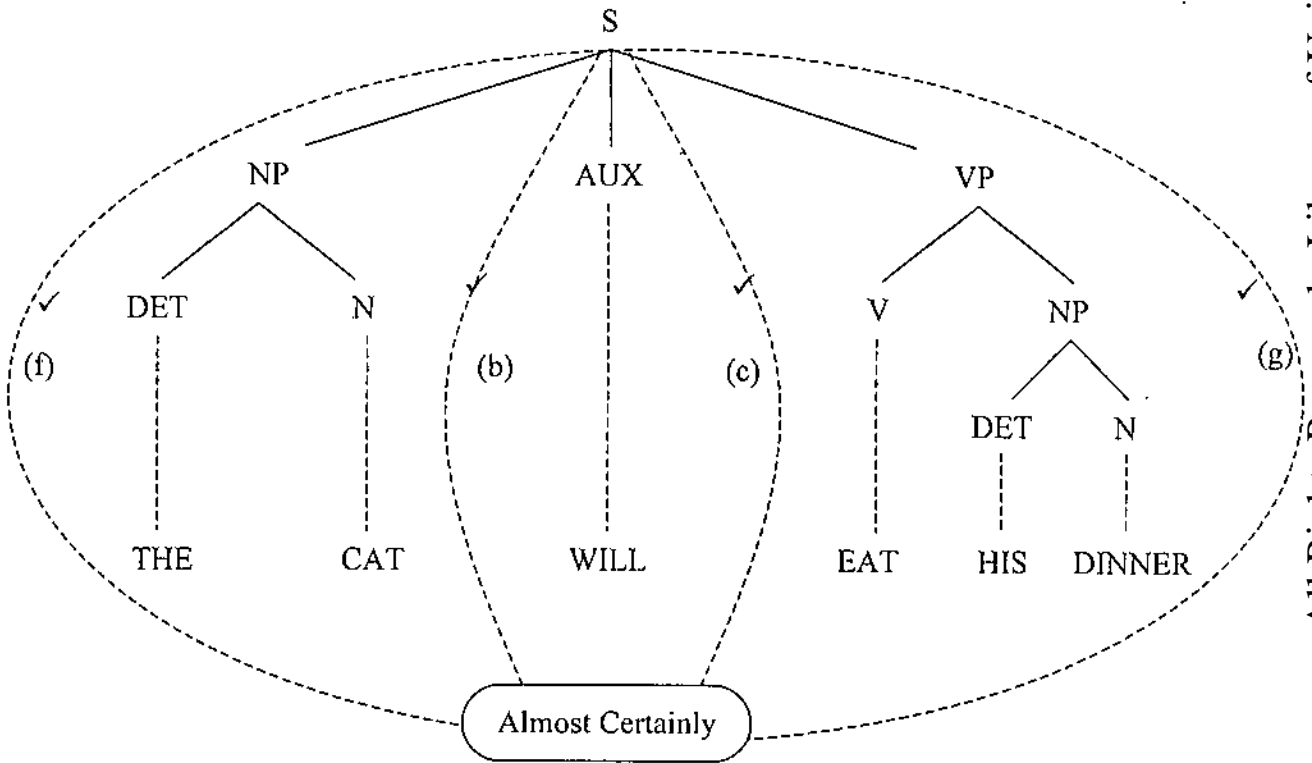
(2) (؟) تعني أن ذلك الاستعمال شاذ ونادر.

(3) Radford – Transformational Syntax, p.62.

(43)



(44)



ويتدقيق كل من (43) و (44) نلاحظ أن الجمل المعترضة بإمكانها فقط أن تقع مباشرة

تحت الرمز (S) في المشجرات وليس تحت الرمز (VP) أو (NP) مثلا ويمكن المراهنة على

ذلك، فلو جريت (f) و (e) في (44) لكانتا جملتين صحيحتين⁽¹⁾.

الثالثة⁽²⁾: ظاهرة حذف الشيء إن دل عليه شيء آخر ويكون ذلك عادة بذكره

مسبقا.

ولكن ليس كون الشيء الأنف الذكر يجيز حذفه وبأي طريقة. ومثال ذلك⁽³⁾:

(45) (a) JOHN WON'T PUT THE CAR IN THE GARAGE BUT PAUL
WILL.X

(b) JOHN WON'T PUT THE CAR IN THE GARAGE BUT PAULE
WILL.X

(c) JOHN WON'T PUT THE CAR IN THE GARAGE BUT PAUL
WILL.X

(d) JOHN WON'T PUT THE CAR IN THE GARAGE BUT PAUL
WILL.X

ولكن لماذا الجمل في (45) خطأ أما الحذف في (46) جائز:

(46) JOHN WON'T PUT THE CAR IN THE GARAGE, BUT PAUL
WILL.

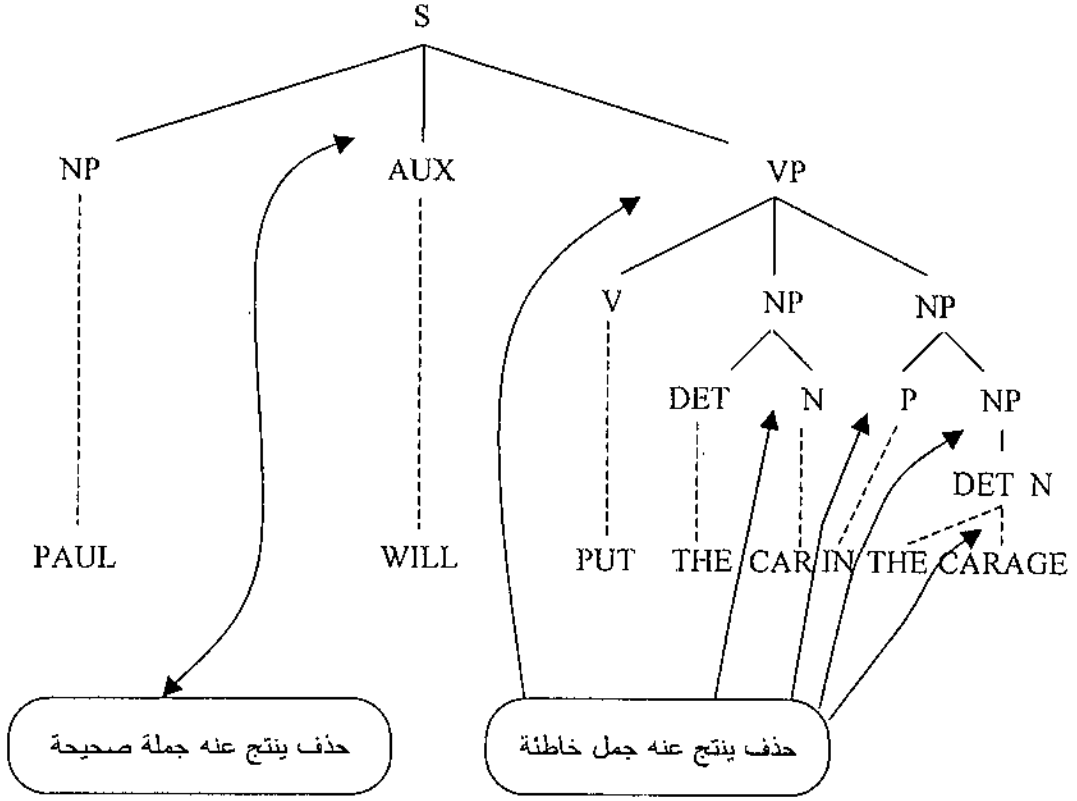
لمعرفة السبب فلنحلل القسم الثاني من الجملة عن طريق المشجرات⁽¹⁾:

(1) Radford – Transformational Syntax, p.62.

(2) Radford – Transformational Syntax, p.66.

(3) Radford – Transformational Syntax, p.66.

(47)



حذف ينتج عنه جملة خاطئة.

إذا نستطيع وبكل وضوح الآن أن نستخلص قاعدة للحذف وهي: أن المركبات

الفعلية (Verb Phrase) هي التي يمكن أن تحذف فقط^(٢):

لاحظنا من خلال دراستنا لبعض الظواهر اللغوية أن التصنيف الهرمي

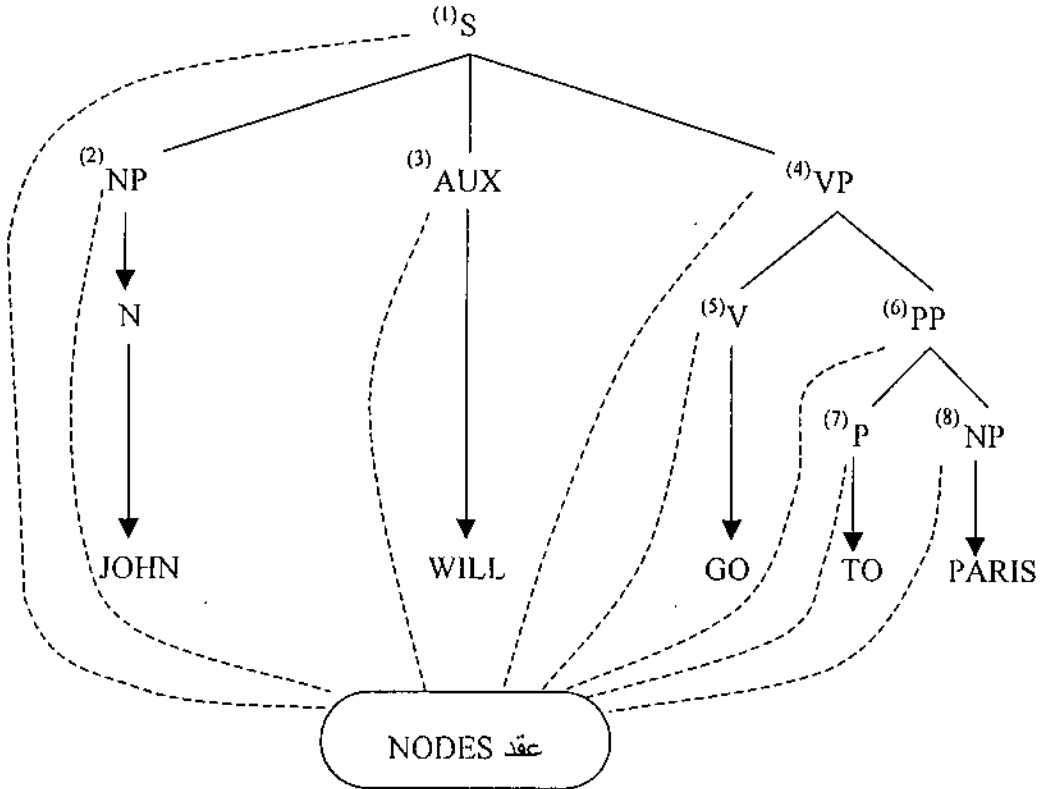
(Hierarchical Classification) مهم جدا لوصف الظواهر ويبدو من المستحيل

(1) Radford – Transformational Syntax, p.67.

(2) Radford – Transformational Syntax, p.67.

وصفها دون ذلك. واللغويون عادة يختلفون حول عدد تلك التصنيفات التي يمكن وضعها، لأعلى إذا كانت هنالك تصنيفات^(١).

والمشجرات آنفة الذكر ما هي إلا عبارة عن أفرع متصلة ببعضها البعض عند نقاط لنسُميها عقد (NODE) ولنصطلح على أن الفروع المتطرفة عقد أيضاً ولنسُميها العقد المتطرفة (Terminal Nodes)^(٢).



هنالك نوعان من العلاقات بين أي زوجين من العقد:

الأولى: علاقة الأسبقية (Precedence) فنقول أن العقدة (أ) تسبق العقدة (ب)

إذا وقعت قبلها.

الثانية: علاقة الاحتواء (Dominance) فنقول أن العقدة (أ) تحتوي العقدة (ب)

إذا علتها^(١).

(1) Radford – Transformational Syntax, p.68.

(2) Radford – Transformational Syntax, p.74.

نحو المركبات البينية X-BAR SYNTAX AND LEXICON: (١)

من المميزات التي تحسن الجرامار أن يتميز بسمة الإيجاز والاختصار، كما يقول تشومسكي. ولكنه يعقب على كلامه هذا فيقول: وحتى تكون سمة الإيجاز مدحاً في الجرامار يجب أن لا يكون الإيجاز مخلأً فلا يكشف عن كل ما تحويه اللغة من تراكيب.

وكان قد طعن بعض علماء اللغة بالتصنيف التركيبي السابق PHRASE STRUCTURE وصفوه بالإيجاز المخل، وقد أقر تشومسكي وآخرون بذلك وحاولوا وضع تصنيف يحل مشاكل التصنيف الأول، وهو ما يسمى باللغة الإنجليزية بـ (٢): X- BAR SYNTAX نحو المركبات البينية.

فلنلاحظ كلاً من التراكيب التالية التي يطلق عليها في التصنيف السابق الرمز NP (٣).

(50) GIRL VERY TALL GIRL THIS VERY TALL GIRL
 (NP) (NP) (NP)

وهذه تجبرنا على الإقرار بأن هنالك تراكيب أعلى مستوى من أن تكون عناصر، ولم ترق لتصبح من النوع (NP) فمثلاً Very Tall Girl قطعاً ليست

(١) ترجمها محمد فتيح - المعرفة اللغوية بـ نظرية السين الباربية، ينظر كتابه السابق من ص ٢٩٦ - ٢٩٧.

وكذلك وردت ترجمتها عند مازن الوعر بنظرية اكس - وصله. X- BAR, THEORY. اما انا فارتأيت ترجمتها بنحو المركبات البينية وذلك لانها تضع قواعد لتراكيب اعلى مستوى من ان تكون عناصر ولم ترق لتصبح تراكيب.

(2) Radford- Transformational Syntax, p.96-97, 100-101. And Cook, Chomskys Universal Grammar, P.99.

(3) Radford- Transformational Syntax, P.91-95.

بعنصر واحد ونلاحظ في الوقت نفسه أنها لم ترق لتكون مركباً اسمياً (NP) بحيث تنطبق عليها القاعدة (49) (1).

(51) S → NP + VP

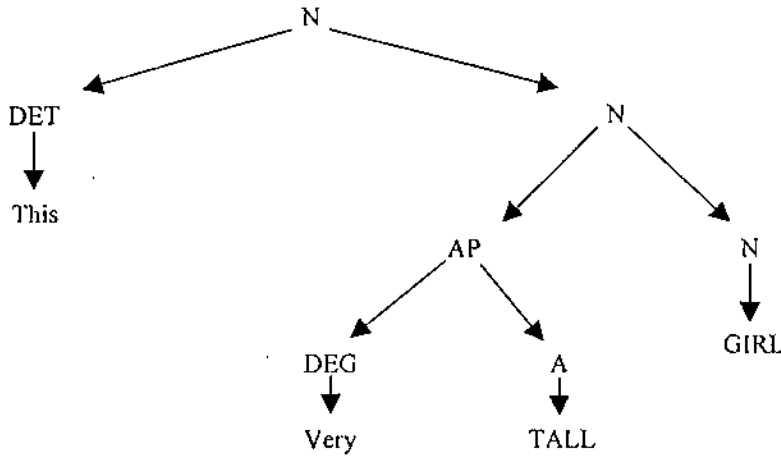
ولهذا اقترح التصنيف الجديد (X- BAR- SYNTAX) أن يرمز لـ VERY

TALL GIRL بـ N ولـ (NP) في التصنيف السابق بـ (N) فيصبح تحليل

الجملة:

(52) This Very Tall Girl

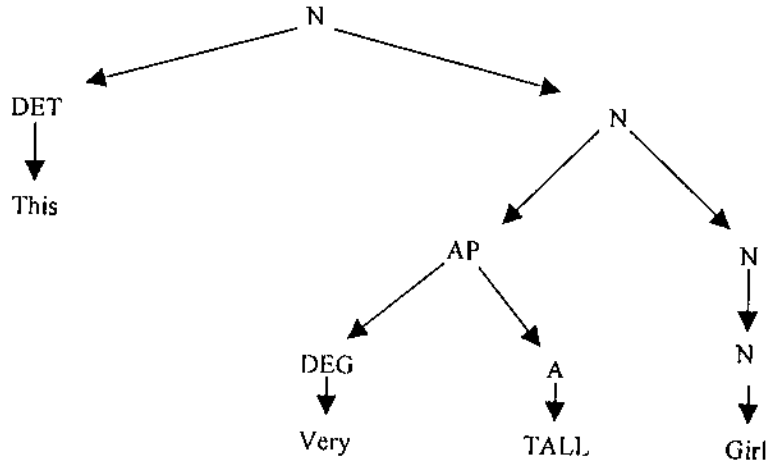
كما في المشجر:



ومن الواضح ان (GIRL) تشبه Very Tall Girl من حيث إنهما يقعان في

الأمثلة نفسها من الجمل، ولذلك يمكن التعبير عن (52) في الشكل الآتي:

(1) Radford- Transformational Syntax, P. 91-95.



والصورة العامة لهذا التقسيم : $X^n \dots X^m$: $m=n$ or $m = n-1$.

بعد الاطلاع على إمكانية وجود تقسيمات (*) بينية للمركبات والعناصر اللغوية

(INTERMEDIATE CATEGORIES) يلوح في الأفق سؤالان مهمان هما^(٢):

الأول : ما هي المركبات التي من الممكن أن تخضع للتقسيمات البينية؟

الثاني : إن علم أن أحد المركبات يخضع للتقسيمات البينية، فكم عدد تلك الأقسام؟

وفي الإجابة على السؤال الأول يظهر التباين في آراء علماء اللغة؛ وعند

الخوض في الثاني تزداد الأمور صعوبة ودقة (*).

ولننظر الآن إلى أسلوب آخر لإظهار الفرق والشبه في التركيب بين مركبات لا تنتمي

للفصيلة نفسها. وهذا الأسلوب يسمى نحو الخصائص التركيبية^(٤) Feature Base Syntax.

(*) أي مركبات أرقى من الاسم، ولم تبلغ المركب الاسمي، أو بين الفعل والمركب الفعلي ... الخ.

(2) Radford- Transformational and Syntax, P.109-112.

(*) لمزيد من المعلومات راجع ما يلي: LILIANE- Introduction to GB Theory. P.94.

(4) Radford- Transformational and Syntax, P.109-112.

وبناء على هذا الأسلوب ينظر إلى المركب الواحد على انه مركب من أجزاء

عدة، بدلا من أن ينظر إليه ككتلة واحدة وذلك باستخدام الرموز:

$$(56) \pm N, \pm V, \pm PRV... \text{ etc....}$$

(+) إثبات الصفة المذكورة.

(-) نفي الصفة المذكورة.

وبناء على ذلك ينتج:

$$(57) V = \begin{pmatrix} +V \\ -N \\ -AUX \end{pmatrix}, N = \begin{pmatrix} -V \\ +N \end{pmatrix}, P = \begin{pmatrix} +V \\ +N \end{pmatrix}, \text{DET+PRO P} = \begin{pmatrix} -N \\ -V \end{pmatrix}$$

$$\text{Aux} = \begin{pmatrix} +V \\ -N \\ +AUX \end{pmatrix}, V \text{ and Aux} = \begin{pmatrix} +V \\ -N \end{pmatrix}$$

الإدخال المعجمي The Lexicon:

لأن يحتوي الجرامار على ثلاثة عناصر^(١):

الأول: مجموعة من القواعد التصنيفية (Categorical Rules) وهي التي

تربط المركبات والعناصر بعضها ببعض لتكون مركبات أرقى.

الثاني: معجم أو (قاموس) (Lexicon or Dictionary) والذي يحتوي على

كلمات اللغة، مع ذكر أصنافها - أي إلى أي مجموعة تنتمي، وذكر خصائصها

النحوية ودلالاتها المعنوية وسماتها الفنولوجية^(٢) Lexical Insertion.

(1) Radford – Transformational Syntax, p.118.

(2) Chomsky- Aspect of Theory of Syntax. p.84.

الثالث : قاعدة إدخال معجمي: تبين كيفية الإدخال المعجمي وشروطه مواقعه.

وسأطرح الآن مثالا يوضح عمل الجرامار من خلال عناصره الثلاثة المذكورة

أنفساً^(١):

(1) CATEGORIAL RULES:

(i) $S \rightarrow NP - Aux - VP$

(ii) $VP \rightarrow V - NP$

(iii) $NP \rightarrow DET - N$

قاعدة إدخال معجمي (جزئي):

(2) LEXICON PARTIAL

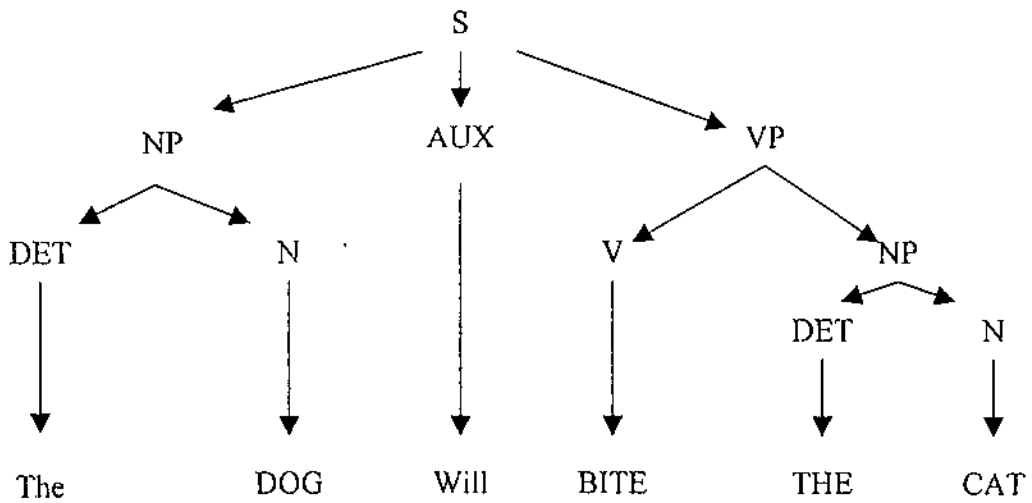
bite = V; eat = V, Chase = V

dog = N; The = DET; Will = Aux ...; etc...

(3) Lexical Insertion Rules: قواعد الإدخال المعجمي

تحت العقد المتطرفة في المشجر الناتج عن (١) أدخل أية وحدة في (٢) بشرط

أنها تنتمي لنفس الصنف. وبتطبيق (١) و (٢) و (٣) ينتج المشجر الجُملي التالي:



(1) Radford – Transformational Syntax, P.119-120.

وبتتويج الإدخالات نحصل على:

- (5) (a) THE DOG WILL CHASE THE CAT.
 (b) THE CAT WILL BITE THE DOG.
 (c) THE CAT WILL CHASE THE DOG.
 (d) THE DOG WILL CHASE THE DOG.
 (f) THE DOG WILL BITE THE DOG.
 (g) THE CAT WILL BITE THE CAT.
 (l) THE CAT WILL CHASE THE CAT.

لكن هل يولد هذا النظام دائماً جملاً صحيحة؟

للإجابة عن هذا السؤال نفرض أننا أضفنا إلى القاموس الجزئي في (٢)

الأفعال^(١):

(6) fall = V ; PAUSE = V, etc

فباستخدام النظام السابق قد نحصل على جمل خاطئة مثل:

- (7) (a) The Cat will pause the dog. X
 (b) The dog will fall the Cat. X

فنلاحظ أن النظام المكون (١) و (٢) و (٣) قد فشل، ولكن لماذا فشل الجرامار

الجزئي الملخص بـ (١) و (٢) و (٣)؟

يبدو من السهل الإجابة على ذلك: ففي اللغة الإنجليزية هنالك صنف محدد من

الأفعال التي تسمح بمجيء اسم بعدها وهي الأفعال المتعدية TRANSITIVE

.VERBS

(1) Radford- Transformational Syntax, p.120.

فهل يمكن إضافة قواعد تبيين ما إذا كان الفعل متعدياً TRANSITIVE او لازماً INTRANSITIVE معتمداً على إملاء الفعل ونقطه فقط؟ والإجابة عن هذا الاقتراح بلا تردد لا.

إذا حل هذه الإشكالية لابد من تضمين المعجم معلومات من هذا النوع عن كل فعل يحتويه، ووسيلة تحقيق ذلك كما في (٨)^(١).

(8) (a) CHASE : V, + [- NP]

حيث إن (CHASE) فعل يمكن (+) إدخاله في مركب فعلي [.....] في المكان المحدد بـ (-) مباشرة قبل NP في نفس المركب الفعلي^(٢).

(b) PAUSE: V, - [-NP]

حيث أن (PAUSE) فعل لا يمكن (-) إدخاله في مركب فعلي [...] في المكان المحدد بـ (-) مباشرة قبل (NP) وفي نفس المركب الفعلي^(٣).

وهناك بعض الأفعال ممكن أن تنطبق على كلا الصنفين في (٨) كما في الفعل

(EAT) ويمكن التعبير عن ذلك كما في (a) إما بـ (a) و إما بـ (b):

(a) EAT: V; + [-NP]

(b) EAT: V; - [-NP]

إذا حتى يكون الجرامر توليدياً ناجحاً لابد ان يتضمن معجماً يحتوي على

نوعين من المعلومات عن كل عنصر يحويه^(٤).

الأول : صنف ذلك العنصر **Categorical Information**.

(1) Radford- Transformational Syntax, P.120.

(٢) وبعبارة أخرى نقول باستطاعة الفعل CHASE ان يأخذ مفعولاً به مباشرة (اي يقع بعد الفعل مباشرة).

(٣) تسمى المعلومات داخل [] Subcategorisation للعنصر المذكور.

(٤) اي ليس باستطاعة الفعل Pause ان يأخذ مفعولاً به مباشرة.

(5) Radford- Transformational Syntax, p.120-121.

الثاني : أصناف العناصر التي يمكن ان تردف ذلك العنصر اولاً يمكن : Sub

.Categorial Information

وبناءً على ما سبق لابد من تعديل قاعدة الإدخال المعجمي في (٣) : ويكون ذلك

على النحو التالي^(١):

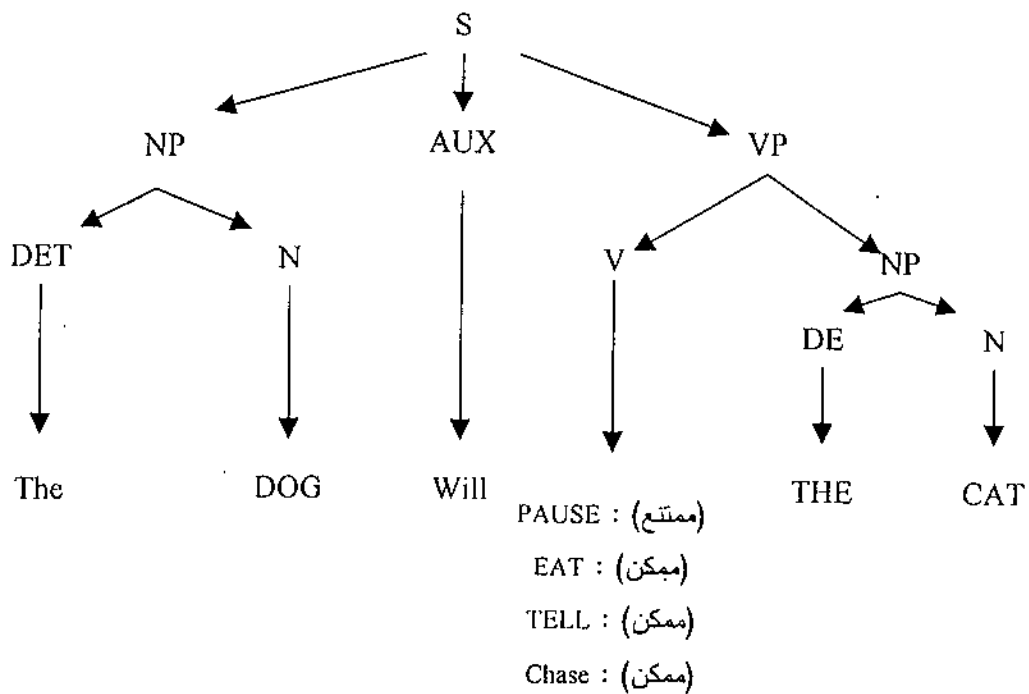
(10) THE DOG WILL CHASE THE CAT.

تحت العقد المتطرفة في المشجر الناتج (١٠) عن (١) ادخل وحدة في (٢)

بشرط أنها تنتمي لنفس الصنف وتتماشى و شروط ومواقع الإرداف في (٣).

والآن كيف يعمل هذا الجرامار المعدل كما في المشجر الجملي (١١).

(11)



(1) Radford- Transformational Syntax. p.120-121.

ولمزيد من التوضيح لنحاول وضع القواعد الإردافية للفعل (PUT) التي من

الممكن ان يحتويها المركب الفعلي الذي يحتوي على الفعل (PUT).

بداية نوضح بعض الاستعمالات الصحيحة والخاطئة للفعل (PUT) ^(١): كما في (١٢).

- (12) (a) John put the Book in the Box. ✓
 (b) John put the Book on the Floor. ✓
 (c) John put the Book near the Table. ✓
 (d) John put the object. x
 (e) John put near the table. x

من خلال استعراض الأمثلة السابقة نلاحظ ان الفعل (PUT) يجب ان يتبع أولاً

بمركب اسمي (Noun Phrase (NP) ومن ثم بمركب جري (Prepositional (PP

Phrase كما في (١٣).

(13) Put = V, + [- NP + PP]

ولكن هل كل المركبات الجزئية تتناسب والفعل (PUT)؟ لنر المثال (١٤).

(14) John put the book (from, to) the table X
 النتائج جملة خاطئة X

ولتحديد السبب الذي جعل (a, b, c) جملاً صحيحة جرامرياً والجملة في (٤)

جملاً خاطئة جرامرياً: نضع القاعدة الإردافية التالية:

المركبات الجرية التي تتبع الفعل (PUT) يجب أن تتضمن على الموضوعية (أي

تحديد المكان) (Location) وبالتالي تصبح القاعدة للفعل (PUT) كما في (١٥) ^(٢):

(15) Put: V, + [- NP - PP + Loc]

Loc = Location.

(1) Radford – Transformational Syntax. p.121.

(2) Radford – Transformational Syntax. p.122

وسيراً على الوثيرة نفسها تتمثل القاعدة للفعل (Introduce) بالقاعدة:

INTRODUCE : V, + [- NP – (to – NP)]

ومن خلال ما سبق نلاحظ ان القواعد الإردافية^(١) للفعل في المركب الفعلي لا

تخضع لقواعد عامة؛ بل لكل فعل خصائصه التي تميزه من غيره.

حتى الآن مثلنا القواعد الإردافية للأفعال ضمن إطار المركب الفعلي. ولكن ماذا عن

الصفات هل من الواجب أيضاً صياغة قواعد إردافية لها ضمن المركبات الوصفية؟

لنوضح ذلك بالأمثلة:

- (16) (a) Mary is fond of John. ✓
 (b) Mary is fond by John. X
 (c) Mary is fond with John. X
 (d) Mary is fond to John. X
 (e) Mary is fond. X

وحتى نتمكن من تجنب الخطأ نقترح القاعدة الإردافية التالية:

Found: Ag + [- of – NP]

فكلمة (Fond) هي صفة (Ag) تقع في المركب الوصفي [...] متبوعة (-) بـ

(of) ثم متبوعة بـ (-) مركب اسمي (NP)^(٢).

وبما أننا استطعنا أن نضع قواعد إردافية للأفعال في نطاق مركباتها الفعلية،

وللصفات في إطار مركباتها الوصفية، فإنه من المتوقع أن يصح ذلك بحق كل من

حروف الجر والأسماء.

وسنوضح ذلك بالأمثلة التالية:

- (18) (a) I LEFT before the party (= NP) ✓

(١) بتعبير آخر شروط وموانع المتممات التي تلحق بالفعل ضمن إطار المركب الفعلي.

(2) Radford- Transformation Syntax, P.124.

(b) I LEFT before the party ended (= S) ✓ متممة جمالية

من خلال المثال (١٨) تكون القاعدة الإردافية لحرف الجر (Before) هي:

(19) Before: P, + [- NP]⁽¹⁾ [- S]⁽²⁾

أما عن الأسماء وتصانيفها الإردافية في نطاق مركباتها الاسمية، فمثال ذلك

الاسم (Journey) ولننظر إلى الأمثلة الصحيحة التالية:

(20) (a) The Journey from Moscow to Paris was Arduous.

(b) The Journey from Moscow was Arduous.

(c) The Journey to Paris was Arduous.

(d) The Journey was Arduous.

ومن خلال الأمثلة السابقة نقترح القاعدة الإردافية التالية:

(21) Journey : N, + [- (From - NP) - (to - NP)]⁽³⁾

وتلخيصاً لما ذكر : حتى يكون الجرامر توليدياً وذا كفاءة يجب تصنيف قواعد

إردافية للأفعال في إطار مركباتها الفعلية وللأسماء في إطار مركباتها الاسمية

، ولحروف الجر في إطار مركباتها الجرية، وللصفات في إطار مركباتها الوصفية.

ويبدو من السهل وضع قانون عام يحكم متممات عناصر المعجم وهو: أي عنصر في

المعجم إذا انتمى إلى الصنف (X) فإن قاعدته الإردافية تكون في إطار المركب (XP).

ولكن لو نظرنا للقاعدة السابقة عبر نافذة الـ X - Bar - Syntax (نحو

المركبات البنائية) فما المقصود بـ (XP) هل هو X أو X أو X أم ماذا؟!⁽⁴⁾.

(١) ملاحظة (و) معناها انه يمكن ان يتبع أما بـ (NP) او (S).

(2) Radford- Transformation Syntax, P.124.

(٣) ملاحظة معنى القوسين [...] انه يمكن الاستغناء عما بينهما.

(4) Radford - Transformational Syntax, p.125-126.

ولتحقيق نوع من الإيجاز يمكن تصنيف قواعد موجزة عامة للإدخال المعجمي وهي^(١):

(١) إذا صنف قواعداً ردافية إيجابية^(٢) في إطار معين فإن غيرها من القواعد تكون

سلبية^(٣) في حق ذلك العنصر.

(٢) إذا صنف قواعداً ردافية لعنصر ما إيجابياً في إطار معين، فإن غيرها من الأطر

يكون تصنيفه سلبياً بالنسبة لذلك العنصر.

(1) Radford - Transformational Syntax, p.140.

(٢) أي قواعد تثبيت استعمالات ذلك العنصر.

(٣) أي قواعد لا يمكن استعمال العنصر على شاكلتها.

نظرية الوظائف النحوية المعنوية Thematic Relations: (*)

تهدف النظرية إلى تحديد نوعية العلاقة بين المركبات في الجملة الواحدة داخل

إطار الإدخال المعجمي^(١).

وهناك ثلاثة أنواع بارزة من العلاقات ممكن أن تنشأ بين الأسماء والأفعال^(٢):

الأولى : تنشأ بين الفعل وسببه (العلاقة السببية) ويكون المركب الاسمي هو

الذي قام بالفعل حقيقة. ولنسميه - أي المركب الاسمي - بالسبب او المؤثر (Agent).

الثانية: المسببة: وتنشأ بين الفعل ومن قام عليه الفعل، ولنسم الاسم في هذه

الحالة بالمسبب أو المتأثر (Patient)^(٣).

الثالثة : المآلية وتنشأ بين الفعل وغيره من المركبات بحيث توضح هذه

المركبات مآل الفعل، ولنسمه في هذه الحالة المآل (GOAL).

(*) وردت ترجمتها عند محيي الدين حميدي بنظرية الوظائف النحوية، انظر: كتاب الرياض، ١٩٩٧، ص ٦٥. أضيفت كلمة معنوية تميزاً لها عن الوظائف النحوية كالفاعلية والمفعولية ولتوضيح الفرق سأضرب المثال الآتي: تدرجت الكرة، ففي القساعة النحوية تكون الكرة فاعلاً ولكن بالمعنى تكون مفعولاً به وهذا هو ما بحثت به هذه النظرية، أمّا محمد فتنيح فيترجمها بالأدوار المحورية، انظر محمد فتنيح، المعرفة اللغوية (معجم المصطلحات)، ص ٤٨٤.

وسماها Radford — Thematic Rules.

Look: Radford- Transformaitonal Syntax, p.140

(1) Radford- Transformaitonal Syntax, p.140

(2) Radford- Transformaitonal Syntax, P.147.

(٣) وردت ترجمتها عند Radford.

والعلاقات الوظيفية بين المركبات المختلفة غير متفق على عددها و حتى

نوعيتها بعد^(١)، ومن المتفق عليه ان بين كل زوج من المركبات علاقة وظيفية واحدة^(٢).

وإبرازاً لأهمية الوظائف النحوية الحقيقية في الإدخال المعجمي إليك المثال التالي^(٣).

(1) (a) The ball roused to the bottom of the hill.

(b) John roused the ball to the bottom of the hill.

فمن خلال (a) قاعدة الإدخال المعجمي للفعال Roll يجب ان تكون:

Roll: V, + [NP - [PP to - NP]

ولكن (b) لم تقبل بشروط الإدخال المعجمي السابقة:

Roll : V, + [NP - NP - [PP to - NP]]

ولكن يمكن حل هذه المشكلة عن طريق نظرية الوظائف النحوية الحقيقية وذلك

بوضع قاعدة الإدخال المعجمي التالية (*):

(2) Roll : V, + [NP - [P P to - NP]]

PATIENT GOAL

+ [NP - NP - [PP to - NP]]

AGENT THEME GOAL

(1) Cook- Chomskys Universal Grammar, P.12.

(2) Cook- Chomskys Universal Grammar, P.12.

(3) Radford- Transformaitonal Syntax, p.140.

(*) لمزيد من المعلومات حول النظرية انظر ما يلي:

Liliane Haegen- Introduction to Government and Binding Theory, P.41.

التحويلات Transformations :

البنية السطحية والبنية العميقة والعلاقة بينهما :

لأن كان افتراضنا أن هنالك تصنيفا تركيبيا طبقيا واحدا لكل جملة في استعمال معين، وقد عبرنا عنه بالمشجرات، ولنسم ذلك التصنيف التركيبي - الطبقي^(١) للجملة .Surface Structure.

وقلنا كذلك إن الجرامار التوليدي يجب أن يكون قادرا على توليد الجمل الصحيحة بنيويا ومعنويا ولفظيا في لغة ما. ويكون ذلك عن طريق تصنيف قواعد تركيبية بنيوية، وبوضع معجم، وتصنيف قواعد إدخاله.

ولكن ثبت أن تلك القواعد لم تكن كافية للتعبير عن بعض التركيب والخصائص اللغوية، ومحاولة لحل ذلك الأشكال افترض تشومسكي وجود بنى ذات طابع مختلف عن البنى السطحية سميت بالبنى العميقة^{(٢)(*)}:

Deep structure, D – Structure, Under lying structure, ... etc.

ولهذا صنفنا قواعد جديدة سميت بقواعد التحويل أو (التحريك).

Transformational (= Movement) Rules

ولتوضيح المقصود بكل من البنية العميقة D-S وقواعد التحويل T,R ومع التمثيل

سنعرض لما يسمى بـ (WH-Movement) و (WH-Proposing) و (WH-Fronting) و...et.

(١) لو افترضنا أن الجملة تنشأ في أعماق النفس البشرية خلقا بعد خلق وطورا بعد طور، فإن آخر ما يظهر على الشفتين هو البنية السطحية ولهذا سميت هكذا، فهي البنية النهائية الظاهرية المستخدمة في سياق ما، وهي كذلك تحتوي على كل المكونات الفنولوجية اللازمة للتفسير الصوتي، انظر: محمود احمد نطة- مدخل الجملة العربية، ص ٦١.

(٢) ميشال زكريا - الأسنية، علم اللغة الحديث، ص ٢٩٧.

(*) تركيب نحوي مجرد.

ولكن ماذا نعني بسؤال (WHO)؟. إن الأسئلة في اللغات الطبيعية يمكن

تقسيمها إلى عائلات عدة^(١).

أ- الأسئلة التي يجاب عنها بنعم أو لا Yes or No questions.

ب- الأسئلة التي لا تقبل نعم، أو لا، للإجابة عليها w-h questions وتنتمي لنفس العائلة.

وعائلة أخرى هي الأسئلة التي ما هي الا تكرار لما قد قيل وهي على نوعين:

١- ما يجاب عنه بنعم أو لا Echo Questions.

٢- ما لا يقبل الإجابة بنعم أو لا.

ويمكن كذلك تصنيف الأسئلة إلى مباشرة Direct Questions مثل:

1. When did you go to park.

وأسئلة غير مباشرة Indirect Questions مثل:

2. He asked me, where did I go?

وموضوعنا الآن هو الأسئلة المباشرة التي ليست بتكرار لما قيل لنحلل المثال التالي:

3. What car will your father put in the garage?

وحتى يتسنى لنا توليد البنية السطحية لـ (٣) وما يشبهها نقترح القواعد

التركيبية التالية^(٢):

(4) (a) S → NP – Aux – NP – VP.

(b) VP → V – PP.

(c) PP → P – NP.

(d) NP → DET – N.

(1) Radford- Transformaitonal Syntax, p.147.

(2) Radford- Transformaitonal Syntax, p.149.

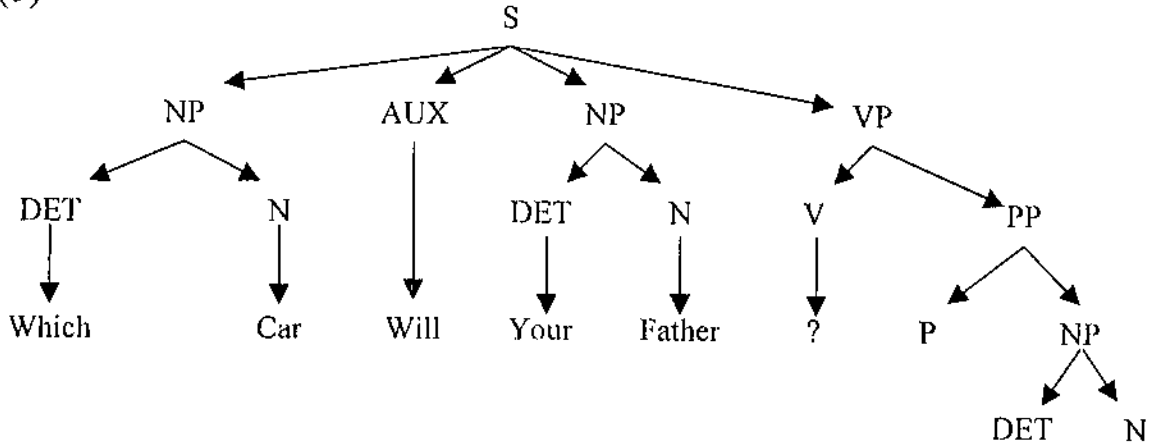
ويبدو أنه لابد من إضافة قاعدة إدخالية للمركب الاسمي الأول، حيث يجب أن

يحتوي على علامة سؤال تبدأ (WH) أو (H).

وإمعانا في التسهيل وتجنب التعقيد لنهمل تلك القاعدة ولنمض قدما في بحثنا

بتحويل (U) إلى مشجر وبإدخال بعض المفردات نحصل على^(١):

(5)



ولنسأل الآن ما الذي يمكن وضعه من الأفعال في المركب الفعلي في (5)؟.

إحدى الإجابات الواضحة والصحيحة: يمكننا وضع أو استعمال (Put)، ولكن

الواقع الذي قعدنا له ينفي تلك الحقيقة حيث كنا قد ذكرنا أننا ان الفعل (Put) يجب ان

يكون متبوعا بمركب اسمي وبمركب جري يدل على مكان^(٢).

(6) Put : V, + [- NP + PP Loc]

فالجرامار الذي قعدنا له سيحكم على (٣) بأنها جملة غير صحيحة، والأسوأ من

ذلك أنه سيحكم على جملة مثل (7) بأنها صحيحة وهي في الواقع خاطئة، فما قد قلبت

الموازنين فأين المخرج؟:

(7) Which car will your father go in the garage?

(1) Radford- Transformational Syntax, p.150.

(2) Radford- Transformational Syntax, p.150.

تذكر أن:

$$\text{Go} : \text{V}, + \begin{cases} - \text{PP} \\ + \text{Loc} \end{cases}$$

وليس هذا فحسب و إنما هنالك أيضا إشكاليات أخرى تواجهنا: منها أننا افترضنا

في (٤) أن:

$$(8) \text{ (b) VP} \longrightarrow \text{V - PP}$$

وفي ضوء المثال التالي سيظهر أن ذلك ليس على إطلاقه بل قد انحرفت

القاعدة^(١):

$$(9) \text{ Will your father put the car in the garage?}$$

$\underbrace{\text{put}}_{\text{V}} \quad \underbrace{\text{the car}}_{\text{NP}} \quad \underbrace{\text{in the garage}}_{\text{P.P}}$

ولحل الإشكالية التي وقعت بالجرامار يمكن أن نقترح قاعدة تركيبية أعلى

وهي^(٢):

$$(10) \text{ XP} \longrightarrow \text{V - (NP) - PP}$$

وهذه القاعدة يمكنها من توليد الجملتين التاليتين بشكل صحيح:

$$(11) \text{ Will your father put the car in the garage?}$$

$$(\text{V - NP - PP})$$

$$(12) \text{ Will your father go in the garage?}$$

$$(\text{V - PP})$$

إذا القواعد التركيبية في (4) تصبح بعد التعديل^(٣):

$$(13) \text{ (a) S} \longrightarrow \text{NP - AUX - NP - VP}$$

$$\text{ (b) VP} \longrightarrow \text{V - (NP) - (PP)}$$

(1) Radford- Transformaitonal Syntax,p.151.

(2) Radford- Transformaitonal Syntax,p.151.

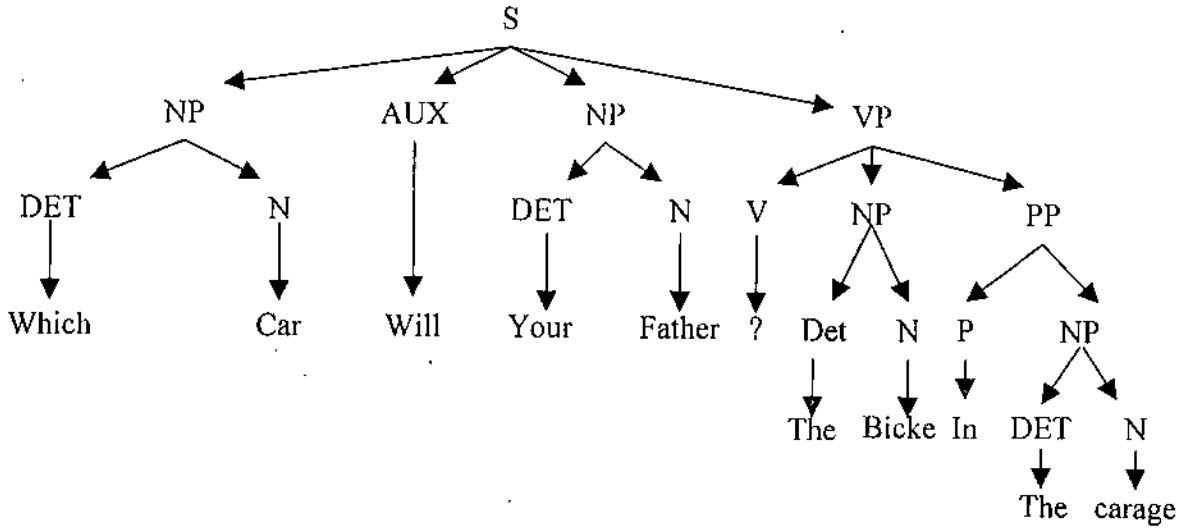
(3) Radford- Transformaitonal Syntax,p.151.

(c) PP → P - NP

(b) NP → DET - N

وإذا عبرنا عن (13) بمشجر وباعتبار VP V - NP - PP ثم بعد إدخال

معجم نحصل على:



والآن نستطيع أن نضع (Put) في مكان (؟) ولكن للنظر إلى الناتج من ذلك:

(15) Which car your father put the bike in the garage?

وبعد التأمل يبدو أن المركب الاسمي في أول السؤال يتصرف وكأنه جزء من

المركب الفعلي بعد الفعل. ونعبر عن هذه الحقيقة وبكل وضوح الأسئلة التالية⁽¹⁾:

(16) SPK (a): My father will put the Mercedes in the garage.

SPK (b): Your father will put which car in the garage.

SPK (a): Will my father put the Mercedes in the garage?

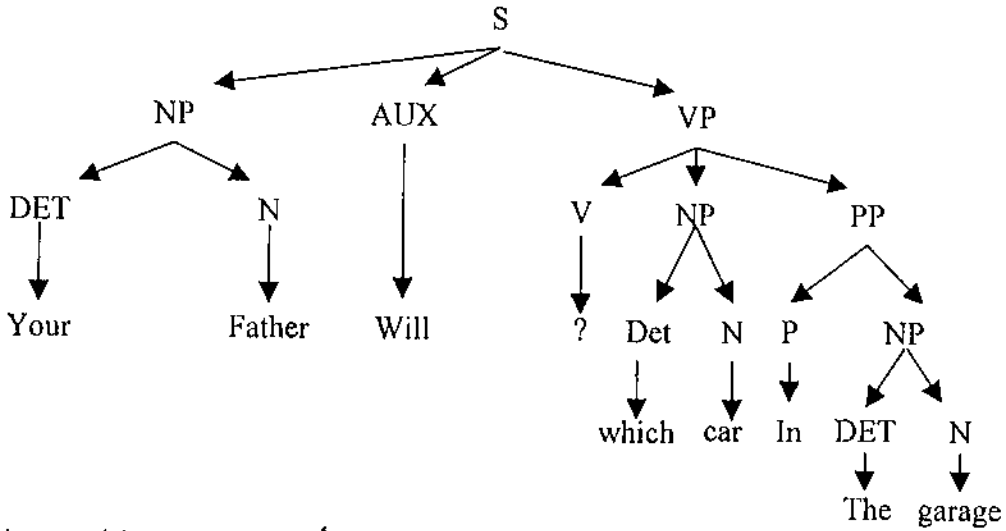
SPK (b): Will your Father put W/car in the garage?

ومثل هذه الأسئلة لم تشكل أي خطر على الجرامار المقترح، وللتأكد من ذلك

لنر ما الفعل الذي يمكن أن يوضع مكان (؟).

(1) Radford- Transformaitonal Syntax,p.151.

تحت (V) في المشجر التالي⁽¹⁾:



ومن خلال هذا المشجر نلاحظ ان الفعل (Put) يمكن أن يوضع مكان (?) تحت (V).

إذا لو ظهر المركب الاسمي (Wich car) في (5) بعد الفعل مباشرة، لا يتفق

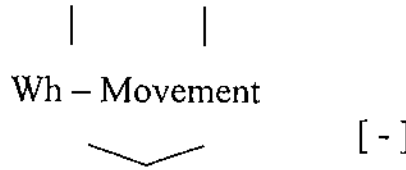
هذا مع نموذجنا الجراماري.

ولحل جميع الإشكاليات الأنفة الذكر:

لنفترض أن المركب الاسمي بداية أو حقيقة يقع بعد الفعل مباشرة ثم لسبب أو

لاخر حول عن مكانه الأصلي بقواعد معينة وهي القواعد التحويلية⁽²⁾:

(18) (a) Your father will put which car in the Carage.



(b) Which car will your father put in the garage?

[-] تعني المكان الذي أصله Which قبل تحريكها لموقعها النهائي⁽³⁾.

(1) Radford- Transformaitonal Syntax,p.153.

(2) Radford- Transformaitonal Syntax,p.154.

(3) Radford- Transformaitonal Syntax,p.155.

إن تحليلًا كما في (18) يعرض مستويين من البنى:

الأول: هو ما تعودنا ، وهو ما يسمى بالبنية السطحية ، والثاني البنية العميقة. وترتبط البنية

العميقة بالبنية السطحية بوسائط تسمى القواعد التحويلية⁽¹⁾.

إذا عمل الجرامر الذي مهدنا له يتلخص بالشكل التالي:

القاعدة : (a) Base⁽¹⁾

(أ) القواعد التركيبية .Categorical Rules.

(ب) المعجم .Lexicon.

(ج) قاعدة إدخال معجم .Lexical Insertion Rules.



البنية العميقة Deep Structure

(د) القواعد التحويلية Movement Rules



البنية السطحية Surface Structure

ولكن نولد جملنا في (20) بعد افتراض القواعد التركيبية التالية:

- (20)
- (a) S → NP – AUX – VP
- (b) VP → X – (NP) – PP
- (c) PP → P – NP
- (d) NP → DET – N

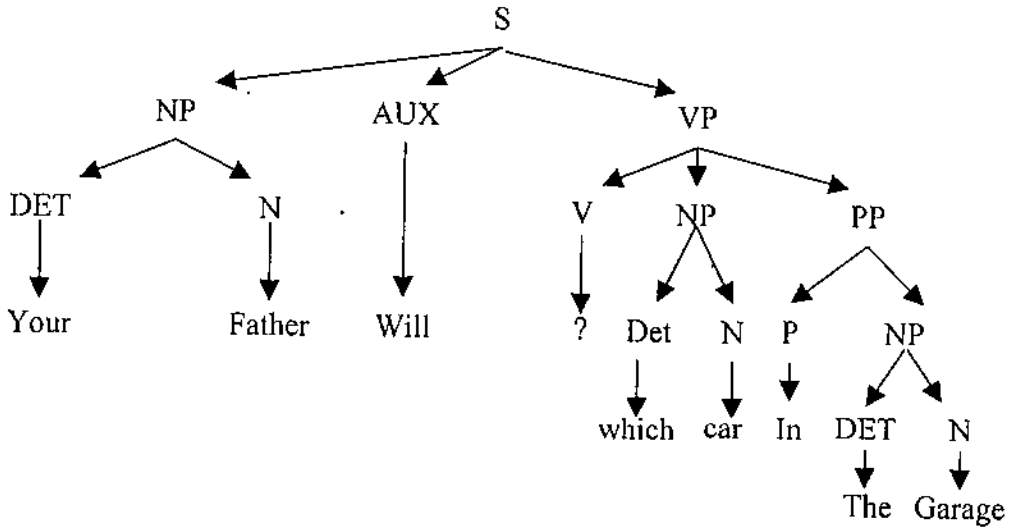
(1) Radford- Transformational Syntax, p.154.

وانظر: مازن الوعر - نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص (٥١)، ومحمود أحمد نحل - مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ٦١.

(٢) مازن الوعر - نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص ٦٢.

ويوضح المشجر الطبقي لـ (٢٠) ومن ثم الإدخال المعجمي عند العقد المتطرفة

أي عقد الفعل تحصل على:

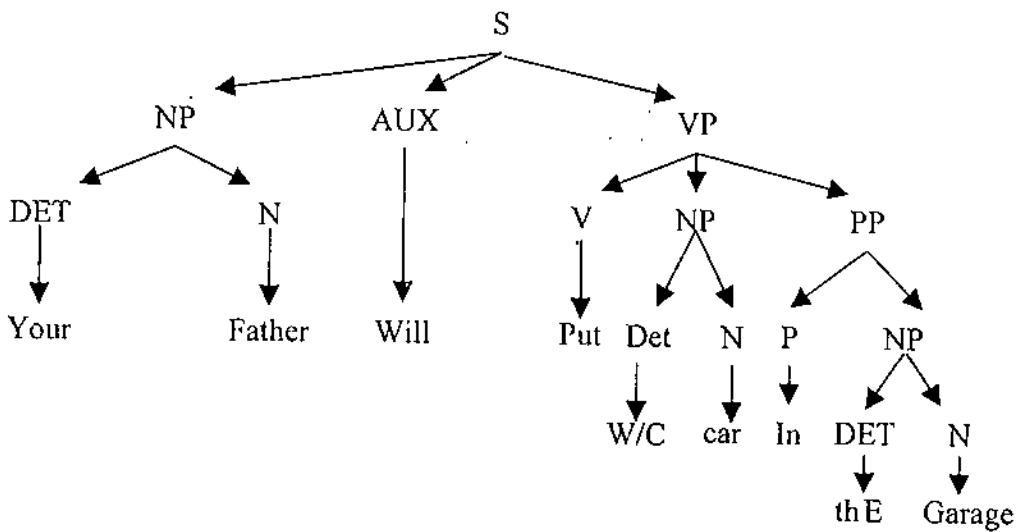


هل باستطاعتنا الآن أن ندخل الفعل (Put) تحت العقدة المتطرفة التي تخص

الفعل وبالنظر إلى (٦) يعلم الفعل (Put) يجب أن يتبعه مركب اسمي (وهو مفعوله

المباشر) ومركب جري يعبر عن الموضعية (Location)؛ ومن هنا فإن (Put) يلائم

جدا ذلك المكان.

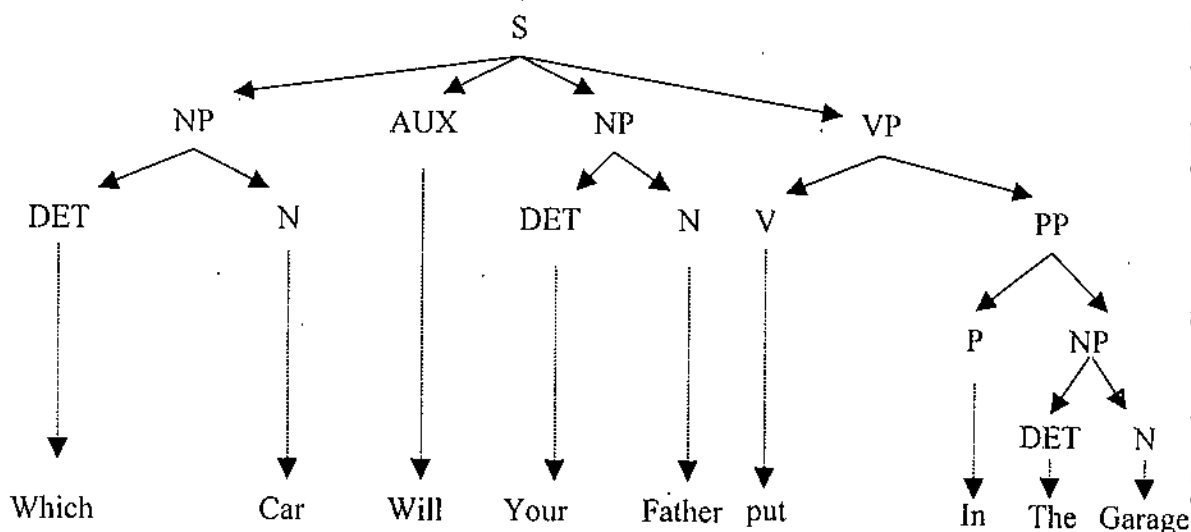


وسنحصل على جملتنا إذا طبقنا القواعد التالية:

(أ) ليأخذ كل من المركب الاسمي والفعل المساعد مكان الآخر (٢٣).

(ب) ضع المركب الاسمي بعد الفعل تحت أول عقدة تحت (S) مباشرة.

والنتيجة هي:



إن الجملة (24) هي بالضبط البنية السطحية لجملتنا لذا نستنتج مما سبق أن

وجود القواعد التحويلية وافترض بنيتين (عميقة وسطحية) تحل اشكالات لم تكن لتحل

بدون تلك الافتراضات.

صور التحويل:

رأى تشومسكي ومن تبعه من التحويليين أن هنالك صوراً نكتف التراكيب

النحوية لدى انتقالها من إطار البنية العميقة إلى البنية السطحية ومن أبرز هذه

القواعد^(١):

(١) انظر مايلي:

١- عبده الراجحي - النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٤٠-١٤١.

٢- محمد الخولي - قواعد تحويلية للغة العربية، ص ٣٨-٣٩.

١-قواعد الاختصار Reduction Rules وهي قواعد تتحو إلى الاختصار في اللغة وتجنب التكرار.

٢-قواعد الإحلال أو التعويض Replacement وهي خاصية يمكن ان تتبادل فيها العناصر. مواقعها.

٣-قاعدة التوسع Expansion وهذه قاعدة استبدال يبدل فيها بالعنصر مركبات أخرى تفضل القول وتوسع دلالاته.

٤-قاعدة الزيادة Addition وهذه القاعدة شائعة كثيرا في معظم اللغات وتشكل عناصر الزيادة فيها عناصر تحويل، تحولها إلى معنى آخر.

الحذف Deletion :

ظاهرة الحذف ظاهرة تشمل كل اللغات الإنسانية وقد اهتم بها علماء اللغة والنحو، ووضعوا لها قواعد قيدها ومنهم علماء النحو التحويلي التوليدي.

فمثلا لنتفحص المثال التالي^(١):

(1) The Book John Put on the Table.

يبدو للوهلة الأولى أن هذا النوع من التركيب ينقض ما كنا قد قعدنا له ضمن

إطار قواعد الإدخال المعجمي للفعل (Put) وهو:

(2) Put : V + [-NP – PP + Loc]

فالفعل (Put) يجب ان يكون متبوعا بمركب اسمي، ولحلل هذا الإشكال: نفترض

أن ذلك المركب الاسمي (NP) كان موجودا في البنية العميقة D-S على النحو:

(3) The Book John Put which on the Table.

(1) Radford – Transformational Syntax, p.257-261.

فالتركيب (3) لا يخالف قواعد الإدخال المعجمي للفعل (Put) وللحصول على

البنية السطحية (S-S) نفترض وجود قواعد للحذف (D-S) نقودنا إلى الجملة (1).

ويجدر بنا أن نذكر أن هنالك تحويلا حصل أيضا مثل الحذف، فيبدو أن اصل

الجملة (1) هو:

(4) The Book which John Put on the Table.

ومن ثم جرى تحويل وتحريك Transformation:

(5) The Book – John Put which on the Table.

قيود التحويل Constraints :

وقد وضعت قيود تحد من التحويل: فالمركب التحويلي Trans Compone في

الجرامار (بالإضافة للقواعد التحويلية) يتضمن قواعد عامة تحد من طرق التحويل.

مثال: أي عنصر داخل المركب العطفى غير قابل للتحرك بالنسبة للعناصر

الأخرى في نفس المركب.

وبتعبير (Cook) Restriction on Movements وهننا يقصد بـ

(Transformation Movements) بدون إضافة⁽¹⁾.

وعبر عنها الدكتور محيي الدين حميدي بـ Boundy Theory and Control

النظرية المقيدة والضبط⁽²⁾.

وعبر عن هذا المفهوم عند علماء آخرين مثل (Cook) بـ (Bounding Theory).

(1) Cook- Chamsky Universal Grammar, p.132.

(2) محيي الدين حميدي- مجلة الرياض، عدد ٤٠، ١٩٩٧، ص ١٠١-١١٢.

"ونمكن فكرة النظرية المقيّدة في القاعدة الآتية التي تسمى في الإنجليزية

(Supjacency) " (قيد التحتية) (١).

"فيشتق تشومسكي (١٩٧٣) عددا من قيود روس (١٩٦٧) من قيد التحتية

(Subjacency) الذي يعتبر قيّدا عاما على انطباق القواعد، ويؤكد هذا الموقف

تشومسكي (١٩٧٧) فهو يجعل هذا القيد خاصية محددة للتحويلات، إذ يجب أن تخضع

كل قاعدة تحويلية للتحتية".

ويعيد تشومسكي (١٩٧٨) تحديد التحتية على أساس الذوات الواردة لتعريفها

وهي المقولات الفاصلة Bounding Categories لا المقولات السلكية، وأنه يمكن

رصد الحالات التي يمنع فيها النقل بافتراض عدد محدد من المقولات الفاصلة في كل

لغة (٢).

(١) عبد القادر الفاسي الفهري - اللسانيات واللغة العربية، ص ٩٠-٩١. لأمثلة في اللغة العربية انظر المرجع

السابق (ص ٩٢-٩٤) فهو قيد على البنية المكونية.

(٢) عبد القادر الفاسي الفهري - اللسانيات واللغة العربية، ص ٩٠-٩١. لأمثلة في اللغة العربية انظر المرجع

السابق (ص ٩٢-٩٤) فهو قيد على البنية المكونية.

قواعد التنقيح Filters^(١):

علاوة على القواعد العامة التي تحد من طرق التحويل في البنية العميقة Constraints

هنالك قواعد عامة تحد من التراكيب والبنى السطحية تسمى بـ Filters. وبمعنى آخر هي:

Surface Structures Filters (قواعد التنقيح للبنى السطحية).

فكل من Constraints و Filters كأنهما محطتان للتصفية الأولى للقواعد

التحويلية في البنى العميقة والثانية للبنى السطحية.

فقد لاحظ روس أنه إذا قام بقلب مواقع المركب الاسمي والفعل المساعد - NP

AUX. Inversion في جمل مثل:

(1) (a) That the world is round is obvious.

(b) For Mary to climb the fence would surprise bill.

سيحصل على الجمل الخاطئة التالية^(٢):

(2) (a) Is that the world is round obvious? X

(b) Would for Mary to climb the fence surprise bell?

(١) وردت ترجمتها عند علماء اللسانيات على النحو التالي:

١- ترجمها د. عبد القادر الفاسي الفهري (مصفاة) قواعد تصفية - (انظر: عبد القادر الفاسي الفهري - اللسانيات واللغة العربية، ص ٢٠٨).

٢- وكذلك د. مازن الوعر ترجمها (مصفاة) قواعد تصفية (انظر: مازن الوعر - نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الاساسية في اللغة العربية، ص ٢٥٦).

٣- والدكتور محيي الدين حميدي تبعتها في هذه الترجمة (انظر: محيي الدين حميدي - الرياضيات عند ٤٠٠م، وهذه ترجمة للكلمة بشكل عام وهذه القواعد ممكن ان تكون للبنى السطحية او للعامل او لغيرها. ١٩٩٧م).

(2) Radford - Transformational Syntax, p.283-307.

فما الذي يجعل الجمل في (١) صحيحة ولكن في (٢) خاطئة؟ يقترح روس

القاعدة المنقوية التالية: البنى السطحية التي تحوي جملة داخلية وسط جملة اخرى هي بنى غير صحيحة.

جمل الحال والصفات او الجمل المعترضة ليست في إطار تلك القاعدة لأنه قد

يحل مكانها مركب مفرد.

ومثال آخر على قواعد التنقيح للبنية السطحية^(١):

“Comp “ may not contain both a wh – element and a complementizer⁽²⁾ .

أي جمل صلة الموصول لا يمكن أن يتقدمها اسم موصول يبدأ بـ (WH) و

اسم موصول لا يبدأ بـ (WH) ومثال ذلك^(٣):

(3) The Student who that the examiner failed was Town.

(1) Copm: It can be complementizer.

(2) Cook- Chomsky Universal Grammar. P.128.

(3) Cook- Chomsky Universal Grammar. p.128.

نظرية الحكم (العامل) Government:

نظرية الحالة الإعرابية CASE:

في النحو التقليدي للغة الإنجليزية تأتي الضمائر على ثلاث حالات إعرابية

(CASES) وهي⁽¹⁾:

١- حالة الرفع Nominative Case.

٢- حالة النصب Objective Case.

٣- حالة الجر Genitive Case.

ويلزمنا الإشارة هنا إلى أن الترجمة السابقة الذكر تفضي إلى خلط شديد لا داعي له بين مقصد كل من العرب والتحويليين، مع وجود قدر من التشابه لا بأس به، ولكن لا بد من توخي الدقة في مثل هذه المسائل: فعلى سبيل المثال لا على سبيل الحصر، الأسماء بعد حروف الجر تأخذ حالة النصب بناء على الترجمة السابقة ولا يجر إلا المضاف إليه (أو المضاف)^(*) بتعبير أدق وهذه ملابس وأخطاء يجب تصحيحها.

حالة النصب Objective case. (1) He went to the school.

حالة الجر Genitive. (2) I saw his school

وهنا تظهر ضرورة البحث عن مصطلحات في اللغة العربية توضح بشكل واضح لا لبس فيه مقصد علماء اللغة الإنجليزية من مصطلحاتهم، وإلا فلا جدوى من دراسة المقابلة أو الإفادة من منجزاتهم.

(1) Radford – Transformational Syntax, p.311.

(*) ترتيب المضاف والمضاف إليه يختلف في كل من اللغة العربية والإنجليزية.

أما الآن فعودة إلى الإعراب (Case) عند التحويلين التوليديين، نلاحظ ان تشومسكي يناقش الحالات الإعرابية الثلاث السابقة، ويقول أنها يمكن ان تعمم لتشمل كل اسم^(١) (Noun) (*).

- (1) (a) John lives here = Nominative
 (b) I cant stand john = Objective
 (c) Johns car has Broken = Genitive

Case – Marking Rules ويمكن اقتراح القواعد الإعرابية التالية^(٢):

١- إذا عمل Govern حرف الجر preposition — مركب اسمي Noun Phrase فإنه يصبغه بحالة المفعولية +Objective .

٢- إذا عمل Govern فعل متعد Transitive Verb بمركب اسمي Noun Phrase فإنه يصبغه بحالة المفعولية + Objective .

٣- ويمكن وضع القاعدة (١) و (٢) ضمن قاعدة واحدة هي إذا عمل Govern فعل متعد Transitive Verb او حرف جر Preposition بمركب اسمي (NP) فإنهما يضيفان عليه صفة أو حالة المفعولية (+ Objective).

وليس من الصدفة أن يشترك الفعل المتعدي وحرف الجر بتلك الميزة^(٣)، وذلك لكون كل من الفعل وحرف الجر لا يمتلكان خاصية الاسمية كما في (١).

$$(1) X = [- N, + V], P = [- N, -X]$$

(1) Radford – Transformational Syntax. p.312.

(*) ترجمة (Noun) إلى اسم، هنالك لبس وأشكال فيها، ففي اللغة الإنجليزية الصفات ليست من الأسماء أما في العربية فقد تكون الصفة اسما.

(2) Radford – Transformational Syntax. p.313.

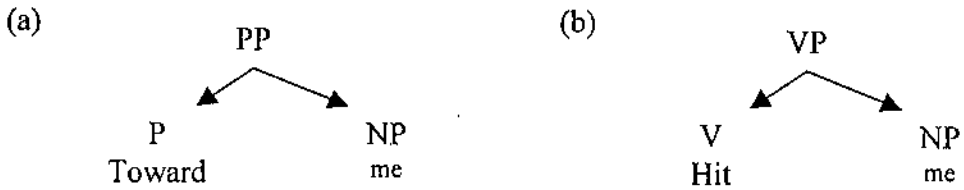
(٣) العمل في الأسماء وجعلها فاعلا.

ومن الممكن تعميم القاعدة (٣) لتصبح في (٤) إذا عمل غير الاسم المتعدي^(*) Transitive بمركب اسمي ما، فإن الأول يضيفي على الثاني صفة أو حالة المفعولية (Objective Case).

من خلال ما سبق قد يبدو الأمر سهلاً، ولكن كل من القاعدة الثالثة والرابعة تفتقر إلى تحديد المقصود بالمصطلح (عمل) وهنا تكمن الصعوبة.

ولكن من خلال النظر في المثال^(١)(٢).

(٢)



و كاستنتاج أولي يمكن القول بأن: حروف الجر والأفعال تعمل بأي مركب تحكمه سينيا (أو مقوميا) C - Command وأما المقصود بعبارة تحكمه سينيا، فهو موضح بالمثال (٦) :

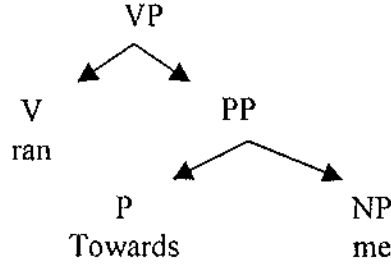
(6) (X) تحكم مقوميا (Y) إذا فقط إذا كانت العقدة التي تحوي (X) مباشرة تحوي (Y) وأيضا عقدة (X) لا تحوي (Y) ولا عقدة (Y) تحوي (X)^(٢).

(*) استعملت على غرار تسميتها في اللغة العربية، ولكن هنالك فرق: ففي العربية لايتعدى إلا الفعل، أما في الانجليزية فيجوز ذلك لغير الأفعال مادام أنها تقبل اسما بعدها.

(1) Radford – Transformational Syntax. p.314.

(٢) يبدو أن الفقرة الأخيرة (ولا عقدة Y تحوي X زائدة ويمكن طرحها لأنه إذا كانت العقدة التي تحوي (X) مباشرة تحوي (Y) تجعل من المستحيل ان تحوي (Y) (X).

(3)



بناء على القاعدة (٦) فإن الفعل (ran) يحكم مقومياً الاسم (me) ويجعله مفعولاً

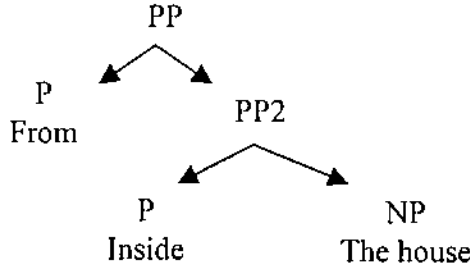
به، وحرف الجر (Toward) يحكم الاسم (me) ويجعله مفعولاً به.

وبناء على ذلك فإن كلا من حرف الجر والفعل يحكم الاسم (me). وذلك خطأ

جلي، فنحن نعلم يقيناً أن حرف الجر (Towards) هو الذي يحكم الاسم (me) ومثال

آخر مشابه لما سبق^(١):

(4)



وانطلاقاً من قاعدة الحكم السبيني فإن كلا من حروف الجر (From) و

(Inside) تحكمان الاسم (The house) وهذا خطأ آخر نتج عن تطبيق قانون الحكم

السبيني. وقد يعترض هنا بالقول ما المانع من أن يحكم كل من الفعل وحرف الجر في

المثال (٣) الاسم (me) أو أن يحكم كل من حرفي الجر في المثال (٤) المركب

الاسمي (The house) : الجواب أنه إذا أضفى كل من العاملين حالتين إعرابيتين

(1) Radford – Transformational Syntax. p.315.

مختلفتين على معمولهما المشترك افتراضا فذلك هو التناقض، إذ يصعب الجمع بين الضدين، فيصعب تصور الاسم مثلا أن يكون فاعلا أو مفعولا لنفس الفعل.

إذا فقا نون الحكم السيني لا يفسر بشكل واضح وصحيح المقصود بالحكم

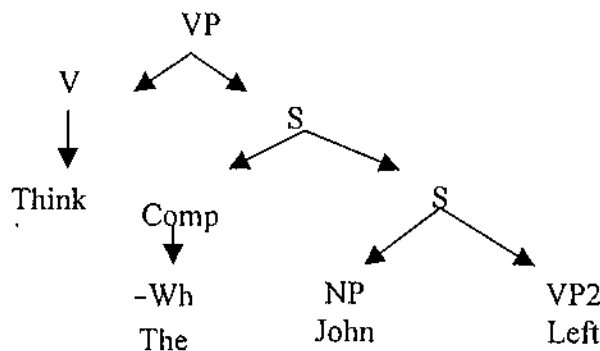
.(Government)

وتعريف مصطلح الحكم بأنه الحكم السيني لا يفودنا فقط إلى تكرار الحالة الإعرابية نفسها للاسم وتعدد العاملين به، بل أيضا إلى مشكلة أكثر خطورة أيضا، وهي التحديد الخاطئ في الحالة الإعرابية للاسم في بعض المواضع، ومثال ذلك تحليل⁽¹⁾:

(4) I think that John left.

فتحليل المركب الفعلي في (٦):

(6)



فالعمل المتعدي (Think) يحكم (مقوميا) المركب الاسمي (John) ويعطيه حالة المفعولية (Objective case) ومن المعلوم أن المركب الاسمي (John) يحمل حالة الفاعلية، إذ أنه لو عبر عنه بضمير فسيكون (he)، وذلك ضمير رفع باللغة الإنجليزية. وستكثر المشاكل التي تنتج عن قانون الحكم السيني في اللغات الغنية اعرابيا، مثل اللغة العربية:

[With Rich – Case System]

(1) Radford – Transformational Syntax. p.317.

ولتجاوز مشكلة الحالة الإعرابية للاسم الواحد وضع تشومسكي القاعدة التالية في

كتابه^(١):

القاعدة (٧):

X تحكم Y فقط إذا كانت العقدة العاملة الأقرب من The Minimal Y

Government والتي تحكم سينا (Y).

والمقصود بالعقدة العاملة أو الحاكمة (Governing Node) العقدة التي يمكن

أن تعمل أو تحكم.

وكل من الأفعال وحروف الجر والأسماء والضمائر (V, P, N and A) يمكن

أن تعمل.

أما المقصود بالعقدة الأقرب من (Y) فهي العقدة الأخفض منها مباشرة في

المشجر. ويمكن التعبير عن القاعدة (7) بالقاعدة التالية^(٢):

(٨) إن (X) تحكم (Y) فقط في حالة كون:

(أ) (X) عقدة عاملة تحكم سينا (Y).

(ب) لا يوجد عقدة عاملة أخرى (Z) بحيث:

(١) (X) تحكم سينا (Z) و

(٢) (Z) تحكم سينا (Y) و

(٣) (Z) لا تحكم خلال سينا (X).

(1) Chomsky – Markedness and Core Grammar. P.12.

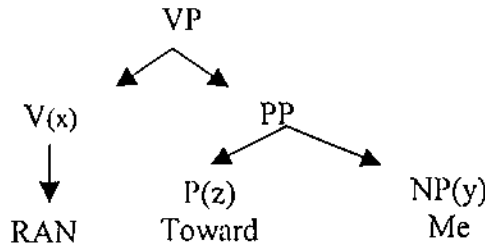
(٢) انظر محيي الدين حميدي، ص ٨٣.

وسميت القاعدة المعدلة بقاعدة الحكم السيني الأقرب (C - Minimal - Command)

(1)

وتطبيقا للقاعدة (٨) على المثال (٣) ينتج (٢):

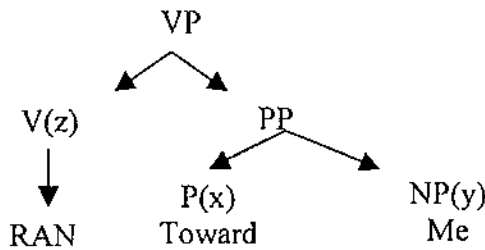
(9)



نلاحظ أن الفعل (Ran) لا يحكم الاسم (Me) بسبب الخلل في (ب) فكل من

(١) و (٢) و (٣) متحقق (٢).

(10)



فنلاحظ أن كل الشروط في (٨) قد تحققت، إذا فحرف الجر (Towards) يعمل

بالمركب الاسمي (Me).

حتى وإن كانت القاعدة (٨) أكثر دقة من القاعدة (٦) إلا أنها مازالت تعطي

إجابات خاطئة لبعض الحالات مثل (٤):

(11) Many people are buffaled by linguistic theories.

وتحليلها:

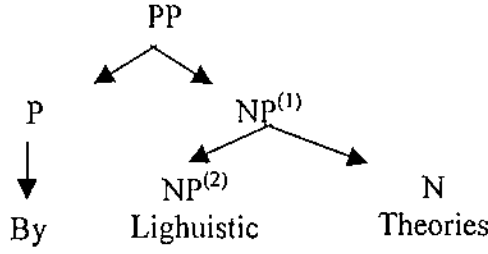
(1) Chomsky – Markedness and Core Grammar, p.12.

(2) Radford- Transformational Syntax, p.319.

(3) Radford- Transformational Syntax, p.326.

(4) Radford- Transformational Syntax, p.327.

(12)



بناءً على (٨) فإن حرف الجر (By) يحكم أو يعمل بالمركب الاسمي (NP)

وهذا صحيح.

وأيضاً حرف الجر (By) يعمل بالمركب الاسمي (NP2) وتلك النتيجة خاطئة.

ولتصحيح هذه القاعدة الخاطئة وضع تشومسكي القاعدة التالية (المركب الاسمي

مانع مطلق للعمل).

NP is an absolute barrier to government⁽¹⁾.

أي لا يعمل العامل بمعموله المقترح إذا تخالفاً المركب الاسمي.

ولنعد للمركب (١٢):

(14) [PP by [NP1 [NP2 Linguistics theories]]]

فحرف الجر (by) لا يعمل بالمركب الاسمي (NP2) بسبب وجود مركب اسمي

آخر بينهما وهو (NP1) المحاط بدائرة.

ولكن هناك سؤال يطرح نفسه بعد هذا النقاش الأخير:

هل من مركبات أخرى باستطاعتها ان تمنع العمل (غير المركبات الاسمية).

ولنطرح الإجابة مقدماً وبدون دليل: نعم، واليك مثال ذلك مع الدليل:

بواسطة نظرية العامل يمكن الحكم على الجملة (١٥) بأنها خاطئة:

(1) Radford- Transformational Syntax, p.322.

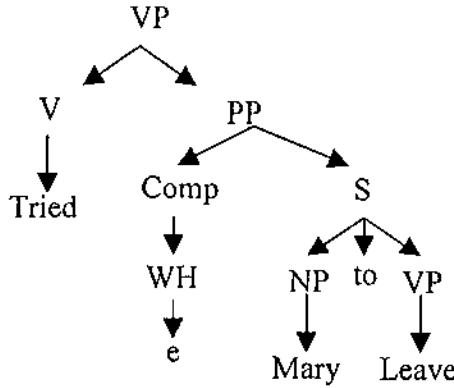
(15) John tried Mary to Leave.^{(1) (*)}

ولنفرض أن المركب الفعلي:

(Tried Mary to Leave)

له المشجر التالي^(٢):

(16)



ولنضع القاعدة التالية:

الجملة المكتملة^(٣) مانع مطلق للعمل، وبإعادة صياغة (16) بشكل أوضح

ففي (١٧):

(17) Tried [s Mary to Leave]

فمن الواضح أن الفعل (Tried) لا يستطيع العمل بالاسم (Mary) بسبب الجملة

المكتملة (S) وبذلك تبقى (Mary) بدون عامل وبدون حالة إعرابية.

(1) Radford- Transformational Syntax, p.327.

(*) يقابل الدكتور مصطفى حميدي هذا المثال بمثال بالعربية (حاول محمد خلال أن يغادر)، يقول لو حذفنا العبارة الاسمية خلال لأصبحت الجملة قواعدية، انظر: ص ١٠٩.

(2) Radford- Transformational Syntax, p.322.

(٣) المقصود بها جملة الصلة واجوبة الشروط.

وبافتراض قاعدة تنقيح إعرابية(*)، Case Fitter ينتج: إن أي جملة تحتوي

على مركب اسمي لا يحمل حالة إعرابية هي جملة خاطئة.

وحتى الآن تطرقنا إلى حالة المفعولية: Objective Case للأسماء في اللغة

الإنجليزية، فماذا عن حالة الفاعلية أو الرفع Mominitive Case؟! لأول وهلة

يبدو منطقياً القول بأن كل اسم يأخذ حالة الفاعلية C-Mom إذا كان فاعلاً للفعل

الذي يليه، ومن خلال المثالين التاليين يتبين أن ذلك غير دقيق البتة^(١).

(18) (a) I think that he✓ / him will read the book x

(b) I wonder whether he✓ / him will read the book x

(c) I will read the same book that he✓ / him will read x

(19) (a) I want him ✓/ he to read the book x

(b) It will be a good idea for him✓ / he to read x

(c) I will read the same book that him ✓/ he tread x

نلاحظ من (١٨) أن فاعل الفعل (Read) قد أعطى حالة الرفع Mominitive

case أما في (١٩) فقد أعطى حالة النصب (OBJ. C).

فما الفرق بين الفعل (Read) في (١٨) والفعل (Read) في (١٩)؟!.

الجواب: الأفعال في (١٨) فيها دلالة على الزمن (Tensed) أما في (١٩) فلا

دلالة فيها على الزمن^(٢) (Un-Tensed) والأفعال ذات الدلالة الزمنية تحتوي على

مركب زمني، أما الأفعال عديمة الدلالة الزمنية فتوضح بـ^(٣):

(*) وردت ترجمتها عن محيي الدين بـ (مصفاة الحالة).

(1) Radford- Transformational Syntax, p.324.

(2) Chomsky – Rules and Representations (1980). p.170.

(3) Radford- Transformational Syntax, p.324.

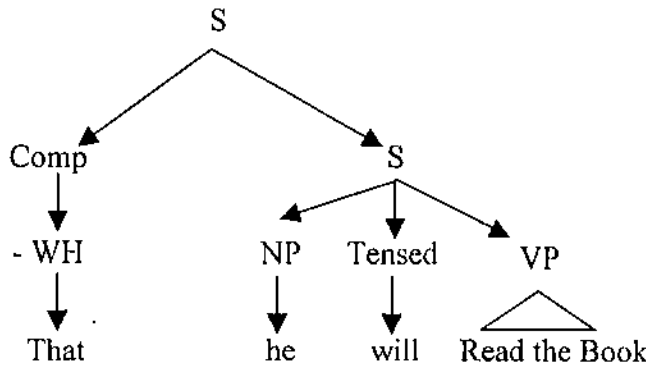
$$(20) \quad S - NP - \left\{ \begin{array}{c} \text{Tensed} \\ \text{To} \end{array} \right\} - VP$$

إذا لتحديد حالة الرفع للمركب الاسمي يمكن وضع القاعدة التالية:

المركب الاسمي يكتسب حالة الرفع إذا كان فاعلا لفعل له دلالة زمنية (Tense Verb).

ولتحلل بناء على ذلك الشطر الأخير من الجملة (١٨) في (٢١) ^(١):

(21)



إن المثير للدهشة هنا أنه لو فرضنا ان عقدة (Tense) تعمل كالأسماء والأفعال

والصفات وحروف الجر، فإنه سيتحقق بالفعل كون العقدة (Tense) حاكمة أو عاملة

في المركب الاسمي (he) بناء على تعريف الحكم أو العمل (Government) في (٦)

و (٨) لذلك نرى أن تشومسكي قد وضع القاعدة التالية في كتابه.

إذا عملت الدلالة الزمنية (٢٢) (Tense) في مركب اسمي (NP) فسيأخذ

المركب الاسمي حالة الرفع (Nominative Case).

ولكن ماذا عن جملة مثل ^(٢):

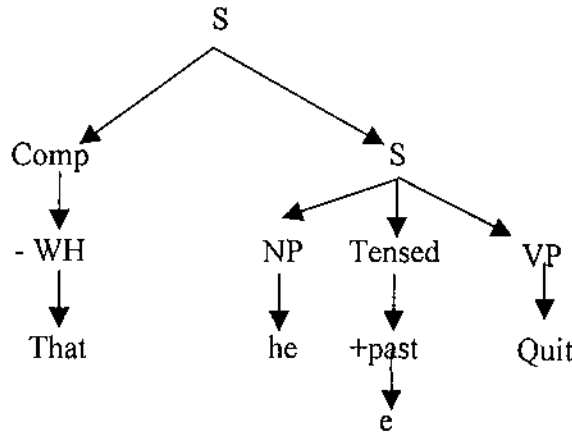
(23) He quit.

(1) Radford- Transformational Syntax, p.325.

(2) Radford- Transformational Syntax, p.325.

فإنه يمكن افتراض عقدة ذات دلالة زمنية بين المركب الاسمي والمركب الفعلي

دائما سواء وجدت أفعالا مساعدة أم لا. إذا يمكن تحليل (٢٣) على أنها^(١):



وبذلك تعمل (Tense) بـ المركب الاسمي (he) وتعطيه حالة الرفع

(Nominative Case).

وبذلك رأينا أنه في تحديد حالة الرفع والنصب للمركبات الاسمية تلعب علاقة

تعمل أو تحكم (Govern) دورا مهما.

أما عن حالة الإضافة Genitive Case فقد حددها تشومسكي في كتابه^(٢)

بتحليل المثال التالي:

(25) The soldiers sappen departure.

[NP1 [NP2 The Soldiers] [N Sappen de departure]

ويتبسطها أكثر:

(26) [NP , NP1 - N]

لتصبح أخيرا:

(1) Radford- Transformational Syntax, p.326.

(2) Chomsky – Pise Lectures. P.24.

NP [NP2 NP1 - Poss] - N]

إذا بالإمكان اقتراح القاعدة التالية:

يعطى المركب الاسمي حالة الجر (Genitive Case) إذا حكمته أو عملت به
(Poss)(٢٧).

وتجاء الآن دور الإجابة عن سؤال من المفروض أن يجول بخاطر أي باحث: ما
هدف تشومسكي من إدراج نظرية العامل تحت ظل النظرية اللغوية.

الجواب : هو أن نظرية العامل تمكن تشومسكي من رفض قواعد اللغوية التي من
المفروض أن تكون أو تولد جميع الجمل الممكنة في لغة ما، أو على الأقل الحكم على
جملة بالصحة أو الخطأ، ويبدو ذلك جليا في المثال السابق (١٥).

وإتماما لبحثنا في نظرية العمل عند تشومسكي لنبدأ في طرح سؤال مهم لم
نتطرق له حتى الآن وهو : في أي بنية تعمل قواعد نظرية العامل؟ أفي البنية العميقة؟
أم السطحية؟ أم في غيرها و لماذا ؟١٩.

الجواب: إن نظرية العامل لدى تشومسكي تحوي مستويين من العمل، أحدهما في بنية قبل
الحذف S-Structure ويسمى بالعمل البنيوي Case-Structure والآخر في البنية العميقة
Deep Structure ويسمى بالعمل المتأصل Inherent- case ونادرا ما يكون العمل عند
تشومسكي في البنية العميقة^(١).

لننظر في الجملة التالية^(٢):

(28) John seems to like mary.

(1) Chomsky – Some Concepts and Consequences of the Theory of Government and Binding. p.7.

(2) Radford- Transformational Syntax, p.334.

ويبدو أن المكان الأصلي للمركب الاسمي John هو قبل المركب الفعلي (To like Marry) مباشرة فالبنية العميقة للجملـة (٢٨) هي:

(29) NP seem [John to like Mary]

ولنفرض على سبيل النقاش أن العمل إنما يكون فقط في البنية العميقة...، وعليه فمن الواضح أن (John) ليس مفعولا للفعل (Seem) لأنه فعل لازم، كما يمكن اعتبار عدم كون (John) فاعلا للفعل (to like)، لأنه قد تحللهما مكملـة، وهي من المركبات الخاصة للعمل، ونتيجة لذلك سيبقى المركب الاسمي (John) دون حالة إعرابية مما يجعل الجملة خاطئة بناء على قاعدة التنقيح الإعرابية (7).

إذا فافتراض العمل بأن يكون في البنية العميقة فقط قد أدى لنتائج خاطئة. وما إذا عن افتراض أن العمل يكون فقط في بنية ما قبل الحذف دائما (S-Structure) (1)؟! للإجابة لننظر إلى المثال:

(30) Who did they arrest.

فلو حاولنا تحديد الحالة الإعرابية للمركب الاسمي (who) في مستوى ما قبل الحذف كما في (٣٠) ستبقى (who) بدون حالة إعرابية مما يؤدي للقرار الخاطئ بالحكم على الجملة (٣٠) بأنها غسير صحيحة.

ويحاول تشومسكي حل هذا الإشكال بافتراضه القاعدة التالية:

أي اسم استفهام متحرك A Moved W-H Phrase يتلقى حالته الإعرابية في مكانه الأصلي أي في البنية العميقة، وحيث إن المكان الأصلي لـ (who) هو بعد

(1) Chomsky – Some Concepts and Consequences of the Theory Government and Binding, p.7.

الفعل المتعدي (Arrest) فإن (who) ستكون مفعولاً به للفعل (who) ستكون مفعولاً به للفعل.

ولكن لماذا لا يكون الإعراب في المستوى السطحي Surface Structure حيث يبدو ذلك منطقياً، ولنستعرض المثال التالي قبل الإجابة.

(31) Something it is possible to happen. X

كيف يمكننا أن نبين عبر القواعد خطأ الجملة (31) عبر البنية السطحية (Surface Structure) فيبدو ذلك صعباً.

نظرية الربط Binding :

يقترح تشومسكي في دراسته الأكثر حداثة أن تمثل البنية السطحية قبل الحذف S-Structure والتي قد حددت حالتها الإعرابية بمستوى معنوي عن طريق تطبيق قواعد الربط عليها، وذلك المستوى المعنوي الابتدائي يسمى بالشكل المنطقي (*) Logical Form⁽¹⁾.
وأما المقصود بقواعد الربط أو العائد كما سماه بعضهم⁽²⁾ فهي: القواعد التي تحدد العائدات، وعلى ماذا تعود (بحيث يكون العائد عين أو ذاته ما يعود عليه)⁽³⁾.
وعادة ما تكون العائدات على نوعين:

الأول : الضمائر Pronominal :

(1) (I, HE, SHE, IT, HIM, HER, THEY,...)

(*) سماها محيي الدين حميدي بـ: الشكل المنطقي، ص ١١٥.

(1) Rosford- Transformational Syntax , p.363.

(2) محيي الدين حميدي- مجلة الرياض، ع ٤٠، ١٩٩٧، ص ٩٤.

(3) Cook – chomskys universal Grammar, p.43, 49.

Chorsky- Language and Problems of Knowledge.
and Chomsky, Noam, Lectures on Government and Binding.

الثاني : العائدات القسرية Anaphors (*):

(2) (HIMSELF, MYSELF, THEMSELF,...)

والعائدات القسرية Anaphors لا توجد مستقلة بدون عائد تعود عليه، ولذلك

جاءت الترجمة هنا بالعائدات القسرية، أي يجب ان تعود على عائد لها^(١).

أما الضمائر فقد توجد مستقلة أو مع عائد عليه كما في المثال التالي:

(3) John Thinks he is clever.

المثال (٣) قد يفهم على نحوين:

الأول : (He) تعود على (John).

الثاني : المقصود بـ (He) شخص معين آخر غير (John) ويمكن إظهار ذلك عن

طريق علامات أو أرقام على النحو التالي:

(4) John thinks he is clever.

(5) John Thinks he 2 is clever.

إذا ما علينا إلا أن نبتكر قواعد ترقيم^(٢) Indexing Rules، لتحديد العلاقة العائدية بين

المركبات الاسمية في جملة ما بحيث يكون العائد وما يعود عليه يعطيان نفس العلامة أو الرقم.

وقد وضع تشومسكي القواعد الترقيمية Indexing Rules أو كما يسميها قواعد

أو شروط الربط Binding Conditions التالية^(٣):

(*) وسماه محيي الدين حميدي- مجلة الرياض، ع ٤٠٤، ١٩٩٧، ص ٩٥.

(١) انظر محيي الدين حميدي- مجلة الرياض، ع ٤٠٤، ١٩٩٧، ص ٩٥.

(٢) وهي اسم آخر لقواعد الربط بنظر:

Radford- Transformational Syntax, 366-367.

(3) Cook – Chomskyes Universal Grammar, p.46.

Radford- Transformational Syntax, p.367.

١- العائد Anaphor مرتبط (Bound) (*) بما يعود عليه في إطار مركبه الحاكم (Governing) وجوبا، أي تحت العقدة الاسمية أو الجمليّة التي تحويه وتحوي حاكمه.

٢- المركبات الاسمية التي هي ضمائر أو ما شابهها (*) Pronominal Nouns. يجب أن تكون حرة داخل مركباتها الحاكمة (Gov - Cat) إن وجدت.

٣- المركب الاسمي المستقل Lexical NP يجب أن يكون حراً أينما كان. ولتوضيح ما سبق انظر الأمثلة التالية:

1- Simon Deceived himself.

بناء على القاعدة (١) فإن (Himself) يجب أن تعود على مركب اسمي داخل

مركبها الحاكم Governing Category، والذي هو المركب الاسمي (Simon).

وأما عن المثال السابق بناء على القاعدة (٢) فإن الضمير (Him) يعود على

مركب اسمي خارج عن مركبة الحاكم، فهو لا يعود على (Simon).

وفي المثالين السابقين فإن (Simon) لا يعود على أي شيء بناء على القاعدة (٣)

لأنه مركب اسمي مستقل.

(*) فسرهما محيي الدين بـ مفيد، ص ٩٨.

(*) فالأسماء الموصولة.

الفصل السادس

المقابلة بين منهج تشومسكي

ومنهج ابن هشام

المقابلة:

إن التراث اللغوي العربي كما وضعه اللغويون العرب القدامى بحاجة ماسة إلى دراسة جادة من وجهة النظر اللغوية الحديثة، لتحديد الأسس التي أعتد عليها أولئك اللغويون والتي يعتمد عليها اليوم من يسير على خطاهم من اللغويين العرب في عصرنا الحديث من أجل الوصول إلى نتائج تتعلق بطبيعة اللغة العربية كنظام لغوي.

ومثل هذه الدعوة ليست بجديدة في الحياة اللغوية الفكرية العربية المعاصرة،

وقد وقف منها نحائنا مواقف متباينة ومختلفة يمكن إدراجها تحت النقاط التالية:

١- رفض المشاركة بأي نشاط من هذا النوع، انطلاقاً من مبدأ أنه ما أتى به القدامى من اللغويين العرب كامل وصحيح ولا يقبل النقد في صلبه ولا يستدعي المراجعة في أصوله.

٢- محاولة لرفض هذا التراث والتخلص منه على اعتبار أنه قديم ولا قيمة له ولا فيه.

٣- موقف وسط يحاول النظر في أصول تراثنا اللغوي نظرة فاحصة ومدققة تهدف إلى بيان نقاط القوة والضعف فيه أو كليهما معاً مستنديين في هذه المحاكمة على الدراسات اللغوية الحديثة باعتبارها ذروة ما توصل إليه اللغويون المحدثون من استنتاجات تتعلق بطبيعة اللغة الإنسانية ومميزاتها.

إن رفض الجديد والتمسك بالقديم أو طرح القديم والأخذ بالجديد يشكلان رأيين مقبولين. وكذلك محاكمة القديم بمنظور الجديد أيضاً رأي يحتاج إلى إعادة نظر إذ لماذا ننقده القديم باعتبار الجديد ولا ننقده باعتباره هو فنحن بهذا نقوم بإسقاط كل ما في الجديد على القديم دون وعي أو إدراك.

أما الطريقة المثلى لدراسة القديم فهي دراسته من الداخل وبيان الأسس التي اعتمد عليها في التقعيد. ومن ثم مقارنتها بهذا الجديد للوصول إلى تكامل بين النظريتين وخاصة وأن كليهما ينطلق من العقل.

فالدارس للنظريات اللغوية الحديثة يلاحظ أن بعض الأفكار التي تناولها النحو العربي قديماً أخذت لدى الدارسين المحدثين من الأجناب صورة النظريات المبتكرة، ومع الحذر المنهجي في إدعاء الأسبقية في هذا المجال نرى أن العرب طرّقوا كثيراً من المباحث اللغوية وغاصوا فيها، وسبقوا غيرهم من الشعوب في أفكار متعددة، وهنا تستبعد المقابلة بين المنهجين لاستخلاص أفضلية واحد على الآخر، بل إن هذه الدراسة في جوهرها دعوة إلى دراسة كل منهج وحده، ومن ثم بيان وجوه التشابه والاختلاف بينهما.

وقد يكون الدافع إلى هذه المقارنات كما يقول الدكتور مرتضى جواد باقر^(١):

١- اكتشاف المشتركات الفكرية البشرية وما يمكن أن تلقّيه من ضوء على الحدود الإدراكية والمعرفية الإنسانية.

٢- عقد المقارنات من أجل الإجابة عن سؤال التأثير والتأثير بين الأنشطة لفكرية للمجموعات البشرية المختلفة.

٣- أو حاجة نفسية للاطمئنان على عصرية التراث الفكري وصلته الوثيقة بالتيار الفكري العالمي.

(١) مرتضى جواد باقر، مفهوم البنية العميقة بين تشومسكي والدرس النحوي العربي، مجلة اللسان العربي،

أو قد يكون السبب لاثبات أن التفكير اللغوي يرتد إلى أصول مشتركة، والذي بدوره يولد اللغة التي يتكلم بها الإنسان، فعلى الرغم من اختلاف اللغات في كافة الدول والعصور فإن مصدرها واحد وهو العقل الإنساني، إذن كلها ذات أصل واحد ولكن بتشكيلات وصور مختلفة، ومهما اختلفت هذه الصورة، فإنها تتفق فيما بينها على أمور أساسية تشكل الحد المشترك بينها.

وفي إطار هذا كله، علينا أن لا ننسى الفوارق الزمنية والاختلافات الحضارية والثقافية التي نشأ فيها كل من النتاجين المقارنين.

ومن هنا سوغت لنفسي دراسة النحو العربي من خلال كتاب المغنى في ضوء تصور محدد من تصورات علم اللغة المعاصر وهو - القواعد التوليدية التحويلية - لإحساسي الكبير بأن الأصول التي صدر عنها المحدثون الغربيون توافق وجهاً أو وجوهاً مما صدر عنه النحاة العرب، ولا غرابة في ذلك، فإنه تسراءى لي قدر من الأصول المشتركة بين اللغات تجمعها على الرغم من أن لكل لغة منطلقاً خاصاً بحكمها، ويجعل مذاقها مقصوراً عليها.

لذا فإن هذه الدراسة تهدف إلى إبراز الجوانب المشتركة بين المنطلق اللغوي العام ومنطلق النحو العربي من خلال مغنى اللبيب بشكل خاص. كما تهدف هذه الدراسة كذلك إلى تنظيم العلاقات القائمة بين التراكيب اللغوية بصورة منهجية ثابتة سواء عند ابن هشام من خلال كتابه المغنى أو تشومسكي من خلال نظرية التوليد والتحويل. ليتم التكامل بينهما ولتحقيق الفائدة المرجوة. - مع الحرص على وضع الأمور في موضعها الصحيح.

وقبل البدء في المقابلة يجدر بي الإشارة إلى أن هذه المقارنة ستتناول العموميات المشتركة وليس الخصوصيات الفرعية الجزئية، ذلك لأننا كما سبق وأشارنا أن طبيعة اللغتين تختلف فاللغة الإنجليزية تختلف عن اللغة العربية في خصوصيات كثيرة في التركيب الجملسي.

لذلك سيكون التركيز على متابعة الخيط المشترك فسي التفكير النحوي بين كل من المنهجين، إذ إن كلا منهما يصدر من العقل البشري فسي دراسته للغة.

المقابلة بين المنهجين:

أ- الأهداف من دراسة اللغة عند كل من تشومسكي وابن هشام:

المطلع على كتاب المغنى لابن هشام يلاحظ أن ابن هشام تحدث عن أهدافه من تأليفه للكتاب في مقدمته قائلاً "إن أولى ما تقترحه القرائح وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح وما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل، ويفتح به معنى حديث نبيه المرسل، فإنهما الوسيلة للسعادة الأبدية والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدينيوية وأصل ذلك علم الإعراب الهادي إلى صوب الصواب"^(١). إذن فالهدف الأسمى عند ابن هشام من دراسته للغة هو فهم القرآن الكريم والسنة النبوية لأنهما الوسيلة للسعادة الأبدية. ومن جانب آخر فإذا نظرنا إلى الهدف الأسمى عند تشومسكي من دراسته للغة نلاحظ أن هدفه هو فهم العقل البشري وطريقة عمله، فاللغة عنده هي مرآة العقل من حيث القدرة على الإبانة عن أبنية العقل الإنساني والتركيب التي يحتكم إليها، فعن طريق دراستها يسهل علينا فهم الطريقة التي يعمل بها عقل الانسان، فاللغة وسيلة

(١) ابن هشام- مغني اللبيب، ص ١٢.

نافعة لتزويد من فهمنا للعقل البشري وطريقة عمله بالإضافة إلى تطوير نظرية توضح الخصائص المشتركة بين اللغات الطبيعية ونوضح سبب سهولة اكتساب الأطفال للغتهم. فالهدف الأكبر عند تشومسكي فهم العقل البشري وطريقة عمله، أما عند ابن هشام فحفظ اللغة وتطوير سبل فهمها والتعبير من خلالها.

هذا بالنسبة للأهداف فنلاحظ أن كلاً منهما كان له هدف خاص من دراسة اللغة مختلف تماماً عن الآخر.

ب- سمات النظرية اللغوية الناجحة عند كليهما :

١- سمات النظرية اللغوية الناجحة عند تشومسكي هي التي تجيب عن الأسئلة التالية:

١- ما هي اللغة؟

٢- ما لذي يعرفه الناطق بلغة ما؟

٣- ما لفرق بين اللغات الطبيعية والرياضيات؟

٤- هل لدى اللغات الطبيعية المختلفة أشياء مشتركة؟ وهل من الممكن توقع

الاختلافات بينهما؟

أما عن ابن هشام فمن المتوقع أن يقترح سمات أخرى إذ أن أهدافه من دراسة

اللغة مختلفة تماماً عن تشومسكي: وتلك السمات هي:

١- البحث في القوانين الكلية العامة للكلام وترك الصور الجزئية.

٢- الفصل بين مستويات اللغة المختلفة عند التحليل اللغوي والتركيز على الإعراب أو

التحليل التركيبي فقط.

٣- ترك الأمور الواضحة جداً والتي تم البحث فيها والخوض في المسائل المعقدة.

فكلُّ له هدف مختلف وكل يسعى إلى تحقيق غايات مختلفة ويتحدث عن لغة مختلفة.

٣- طريقة التقييد للغة (الأصول اللغوية):

من خلال ما ورد في الرسالة رأينا أن ابن هشام عند تقييده للغة اعتمد على

الأصول التالية:

١- السماع :

وما يندرج في إطاره من قرآن وشعر وحديث وأقوال مأثورة ولغات ولهجات مختلفة.

٢- القياس :

لجمع المتشابهات مع بعضها وحصرها في قاعدة معينة.

فابن هشام اعتمد على من سبقه من العلماء في التقييد للغة وقعد على ما هو مسموع من كلامهم ثم قاس بعضه على بعض لاحكامه ضمن قواعد خاصة. وهذا العمل منطقي جداً لأننا ركزنا على اللغة المسموعة في البداية ثم قسنا بعضها على بعض لحصرها واستنتاج القواعد التي تشتمل عليها. ومعظم القواعد التي وضعها ايد فيها قواعد نحاة سبقوه في هذا المجال.

والمدقق في منهج تشومسكي يلاحظ انه عمل الشيء نفسه تماماً فهو جمع مادة

لغوية كافية ثم وضع قواعد لهذه المادة.

ولكن المشكلة التي واجهت كليهما هي (ما نوعية المادة اللغوية الممكن

الاعتماد عليها؟ وكيف يمكن جمعها؟).

فبالنسبة لابن هشام وغيره من النحاة نلاحظ أنهم اعتمدوا القرآن الكريم في معظم قواعدهم وذلك لانه كلام منزل من عند الله وبالتالي فكانوا يمتلكون نموذجاً مثالياً للدراسة وليس هذا فحسب بل انتقوا الأماكن أو القبائل الموثوق بلغتهم وحددوا كل هذا التقعيد بفترة زمنية محددة.

أما بالنسبة لتشومسكي فقد اضطره عدم وجود نص موثوق واحد إلى افتراض وجود متكلم مثالي ومستمع مثالي في مجتمع مثالي لأخذ اللغة عنه ومن ثم التقعيد لها بقواعد خاصة تضبطها وهذا يعتمد على ذكاء عالم اللغة.

فنلاحظ مما سبق أن كلا منهما ابتداً وصفيّاً وانتهى معيارياً.

نلاحظ من خلال ما سبق وقلناه ان القواعد عند ابن هشام هي القواعد التركيبية المتعلقة بتحليل الجمل وإعرابها وهذا التحليل عن طريق القواعد التركيبية وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن الأسلوب الذي اعتمده العرب في التقعيد كان منطقياً جداً، وساعدهم في هذا وجود نص خالٍ من الخطأ وهو القرآن الكريم مما أدى إلى نتائج منطقية في القواعد. إذ لا يعقل أن تقعد لكل اللهجات المختلفة للغة بل يجب علينا الانتقاء، لذلك حدد العرب الزمان والمكان ومن ثم قعدوا أما بالنسبة لتشومسكي فكان كلامه يخلو من المنطق فكيف يكون هنالك متكلم مثالي ومستمع مثالي في مجتمع متجانس، فهو افتراض الصحة فيما يقعد له دون قياسها على شيء آخر، فهو قعد للإنجليزية وفق ما يريد هو، ولكن العرب قعدوا للغة المشتركة التي تشتمل على كل اللهجات المختلفة.

٤ - طريقة تحليل التراكيب النحوية (الإعراب) عند كل من تشومسكي وابن هشام من خلال كتابه المغنى:

بعد جمع المادة اللغوية بالاعتماد على الأصول التي تم الإشارة إليها - السؤال الذي يتبادر للذهن الآن - كيف نحلل هذه التراكيب الموجودة أمامنا؟.

وقبل البدء بالمقارنة بين الطريقتين عليّ أن أشير هنا إلى أن مصطلح النحو عند العرب يعني القواعد التركيبية للغة العربية. أما مصطلح (Grammar) عند تشومسكي فيعني القواعد الصوتية الصرفية النحوية. فعلى الانتباه إلى هذه التفرقة لئلا نقع باللبس.

نبدأ بابن هشام: عندما نتحدث عن طريقة تحليل التراكيب عند ابن هشام فهذا يعني أننا نتحدث عن الإعراب الذي يعد من العلامات الرئيسية للنحو العربي، وهو بمعنى آخر يعني بتحديد الأدوار الوظيفية للعناصر داخل التركيب الجملي.

وقد اهتم ابن هشام بأمور عدة قبل البدء بالتحليل وهي^(١):

١- ملاحظة إذا كان هنالك زيادة على التراكيب الأساسية في الجملة.

٢- ملاحظة إذا كان هنالك حذف في التراكيب الأساسية.

٣- ملاحظة إذا كان هنالك تقديم أو تأخير حصل في الجملة.

فكأنه هنا افترض ان الجملة لها بنية نحوية عميقة غير بنيتها الظاهرة، وهذه البنية هي بنيتها الأصلية دون الزيادة ومع إرجاع المحذوفات وترتيبها بالشكل النحوي المفروض وبالتالي فان على الدارس أو المحلل للتراكيب رد الجملة إلى بنيتها العميقة ومن ثم البدء بالتحليل.

(١) لقد تم تناول كل هذه القضايا في الفصول السابقة من الرسالة.

وهذا تماماً ما نفت تشومسكي النظر إليه، فمن القضايا الرئيسية التي افترضها في دراسته وجود بنيتين نحويتين للجملة أو التركيب البنوية السطحية والبنوية العميقة، وعلى الدارس أو المحلل رد البنوية السطحية للعميقة قبل البدء بالتحليل لأن هذه الجملة قد تطرأ عليها تغيرات مختلفة نتيجة أمور، وهي تماماً الأمور التي نبهنا إليها ابن هشام:

١- الزيادة والإحكام.

٢- الحذف.

٣- التقديم والتأخير.

وأصل الجملة النحوية عند كليهما يكون في البنوية العميقة لا البنوية السطحية - مع الانتباه بان بعض التراكيب قد لا يطرأ عليها أي تغيير نتيجة أي عامل من العوامل السابقة.

ولكن كيف تتحول البنوية من عميقة إلى سطحية؛ إذا ما نظرنا إلى القواعد التي وضعها تشومسكي فإننا نلاحظ أن هذه العملية تتم بقواعد تسمى القواعد التحويلية(*)، وهي محددة بقواعد تركيبية تخص كل لغة من اللغات.

وكذلك الحال بالنسبة للغة العربية فقد حدد ابن هشام عن قواعد تخص كل من الحذف والتقديم والتأخير والزيادة وبين متى يجوز كل منها ومتى يمتنع ذلك. وكذلك بين كيفية التقدير للمحذوف ومكانه ومقداره، فنحن لا نحذف ونقدم ونؤخر ونزيد على طرقنا الخاصة بل اللغة وتراكيبها هي التي تحدثنا.

(*) قد سبق وأشرنا إليها في الفصول السابقة من الرسالة.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن ابن هشام وتشومسكي اتفقا على وجود بُنيّتين للجملة نتيجة عوامل قد تطرأ عليها. وكذلك اتفقا في تحديد هذه العوامل، وكل وضع قواعد مناسبة للغته وخصائصها.

وبعد أن يبين المحلل البنية العميقة للجملة يبقى عليه بيان الأدوار الوظيفية للكلمات داخل الجملة الواحدة وقد حدد العرب وتشومسكي هذا العمل بنظرية سميت عند كليهما بنظرية العامل (*).

فالعامل عند ابن هشام وعند النحاة ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الأعراب فهو مؤشرات لفظية وأخرى معنوية تستجيب لها علامات الأعراب والبناء في أواخر الكلمات.

فإذا وردت كلمة مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة فلا بد من وجود عامل أدى إلى هذا، فالتحديد النحوي بالرفع أو بالنصب أو بالجر أو بالجزم أو بالبناء لا يكون إلا بوجود عامل.

فالعامل هو الذي يكسب الكلمة حالة إعرابية. وكذلك هو الحال بالنسبة لنظرية العامل عند تشومسكي فنظرية العامل Government هي التي تحكم الجمل بحيث تكسب كل كلمة داخل الجملة حالة إعرابية Case وهذه الحالة أما أن تكون رفع أو نصب أو جر وهي مشابهة للحالات الموجودة في اللغة العربية بحيث لا توجد كلمة داخل الجملة غير معلومة بحالة إعرابية فنشومسكي هنا حدد الحالة الإعرابية لكل كلمة نتيجة لنظرية العامل وهذا تماماً ما قام به العرب وابن هشام.

(*) سبق وأشرنا إليها في فصول الرسالة السابقة.

وبعد تفسير الحالة الإعرابية للكلمة داخل الجملة بقي علينا أن نعرف الدور الوظيفي الذي تؤديه هذه الكلمة أي هل هي فاعل أو مفعول أو غيره من الحالات. إذا ما نظرنا إلى النحو العربي وإلى ما قدمه ابن هشام في هذا الإطار نرى أن العرب عند التحليل الإعراب وبيان الأدوار الوظيفية للكلمات داخل الجملة إهتموا بما يلي (*):

١- مراعاة الشكل والمعنى.

٢- الربط بين مستويات اللغة (الصوت والصرف) والتركيب.

٣- مراعاة السياق اللغوي والمقام الذي قيلت فيه الجملة.

٤- التلازم: ارتباط الأبنية على نحو يتطلب فيه العنصر عنصراً آخر.

فالمعرب أو المحلل عليه أن يراعي كل الأمور السابقة قبل البدء بالتحليل وبيان الأدوار الوظيفية للكلمات في الجملة الواحدة.

أما بالنسبة لتشومسكي فقد حدد هذا بنظرية ثيتا أي نظرية الوظائف النحوية المعنوية. وهذه النظرية هي التي تهدف إلى تحديد نوعية العلاقة بين المركبات في الجملة الواحدة داخل إطار الإدخال المعجمي ولكن العلاقات بين المركبات المختلفة غير متفق على عددها أو حتى على نوعيتها بعد ولكن المتفق عليه أن بين كل زوج من المركبات علاقة وظيفية واحدة.

ويبدو أن هناك اختلافاً في الطريقة بين كل من العرب الذين راعوا أن يكون منهجهم في التحليل متكاملًا شاملاً لكل العناصر المختلفة سواء في الجملة أو عوامل خارجة مؤثرة عليها مثل المقام وغيرها من العوامل. أما تشومسكي فقد حصر نفسه

(*) وقد ورد تناول كل واحدة من هذه القضايا على حدة في فصول الرسالة السابقة بالشرح والتفصيل.

فقط بما جمع من مادة لغوية ودرسها بعيدا عن المقام الذي فيلت فيه فكلاهما سعى إلى تحديد الأدوار الوظيفية للكلمات في الجمل المختلفة.

طرق تحليل التراكيب (الجمل عند كليهما):

إذا نظرنا إلى طرق تحليل أو إعراب الكلمة في النحو العربي عامة وعند ابن هشام خاصة يبدو أنه يكون بالبيان التصنيفي وذلك بيان اللواصق الأمامية والخلفية التي تمثل عناصر مستقلة في التكوين كالفاعلية والمفعولية والحالية... والحالة الإعرابية التي تحملها الكلمة ومن ثم الحديث عن الجمل ألها محل من الإعراب أم لا، مع الأخذ بالاعتبار قضية التلازم بين الصفة والموصوف و... الخ.

أما عن طرق التحليل عند تشومسكي فقد افترض ما يلي:

١- إظهار الروابط بين الكلمات في الجملة الواحدة وكذلك الروابط بين المركبات المختلفة وذلك عن طريق المشجرات وهي أفضل طريقة أو الأقواس أو الأسهم^(١).

ومن ثم بيان الوظيفة النحوية والحالة الإعرابية للكلمة من خلال قواعد نظرية نيتا والعامل. فكل منهما سار على النهج نفسه في التحليل الإعرابي للكلمة وللمركبات.

قبل البدء في المقارنة بينهما في التحليل، سنعقد مقارنة بينهما في تقسيم

التراكيب والجمل والكلمات.

(١) وقد وضح هذا في فصول الرسالة السابقة.

أ- مفهوم الجملة عند كليهما:

وضح ابن هشام مفهوم الجملة في كتابة المغني و فرّق بينهما وبين الكلام فالجملة عنده هي ما كان تركيبها صحيحاً بغض النظر أكان لها معنى أولاً. أما الجملة عند تشومسكي فهي الكلام عند ابن هشام فقد اشترط تشومسكي صحة التركيب والإفادة في الجملة معاً.

ب- تقسيم الجمل عند كليهما:

قسم ابن هشام كما سبق وأشارنا الجملة مستنداً إلى أمور عدة وهي الإسناد والتعديد والكبر والمحل الوظيفي (المحلل الإعرابي).

أما بالنسبة لتشومسكي فقد قسم الكلام إلى مركبات مختلفة والجملة عنده هي التي تتكون من مركب اسمي + مركب فعلي + فعل مساعد. وقد حدد تشومسكي قواعد أسماها بالقواعد التركيبية تشتمل على المركبات وكيفية تراكيبيها داخل الجملة وليس هذا فحسب بل أرفقها بقواعد إدخال معجمية تفرق بين كل اسم من غيرة من الأسماء أو الأفعال.

ومن هنا يتضح أن أسس التقسيم وطرق التقسيم مختلفة وكل قسم حسب لغته وخصائصها فطبيعة اللغة الإنجليزية تختلف كما سبق وأشارنا عن طبيعة اللغة العربية.

ج- شبه الجملة:

وهي التي لم ترتق لتسمى جملاً وكانت بين الحروف والأدوات. وقد عنى ابن هشام بتعريفها وبيان أقسامها (وهي الظروف والجار والمجرور) وقواعدها.

وقد بين تشومسكي كذلك أن هنالك تراكيب أعلى مستوى من أن تكون عناصر ولم ترق لتصبح مركبات من النوع (NP, VP)، وأقترح اسم المركبات البيئية أو الوسطية لها ووضح قواعدها وكيفية ورودها في الكلام. ومن هنا يظهر أن كلا منهما تنبه إلى وجود مثل هذه المركبات ووضح إمكانية وقوعها في الكلام وقعد لها مع الانتباه إلى أن كلا منها وضع قواعد حسب خواص لغته، فالتفكير واحد ولكن اللغة وخصائصها هي المحدد الأخير للقواعد.

الأصول الكلية وما يتفرع عنها من صور جزئية:

أورد ابن هشام في الباب الثامن والأخير من كتابه أصولاً كلية يندرج تحتها ما لا ينحصر من الصور الجزئية، هذه الأصول جاءت على شكل قواعد تجمع العديد من الأنماط اللغوية مع بعضها . وتشومسكي في بداية حديثة عن اللغة أورد أن الأنماط اللغوية الصحيحة في لغة ما لا يمكن حصرها، ولكنها تنتج من قواعد محددة، وعلى النحو معرفه هذه القواعد.

فكان كلا من تشومسكي وابن هشام فعل الشيء نفسه، واستنتج الهدف العام نفسه فابن هشام حاول جمع أنماط اللغة المختلفة أيضاً تحت قواعد واحدة. فكل منهما كان يميل إلى الدقة والحصر ما أمكنه ذلك.

نظرية الربط Binding:

هذه النظرية التي أوضحها تشومسكي في قواعده تختص بالعوادات وعلى ماذا

تعود وهي على نوعين عند تشومسكي:

١- عائدات قسرية مثل him self.

٢- ضمائر مثل I, He, She, it.

وأوضح قواعد كل منها وبين أن الضمائر تكون مستقلة في التركيب أما

العائدات القسرية فتحتاج إلى شئ تعود إليه.

ونجد مثل هذا تماما عند العرب: فالضمائر موجودة وهي الضمائر المنفصلة

وتكون مستقلة في الجملة وكذلك العائدات القسرية التي تحتاج إلى ما تعود عليه مثل

الأسماء الموصولة مثل (الذي، التي،...) وقد بين العرب قواعد كل منها.

ومن هنا نلاحظ أن ابن هشام وتشومسكي اتفقا في التفكير فكل منهما حاول

التعقيد لكل شئ ضمانا للدقة والحصر وسارا على النهج نفسه في التحليل تقريبا مع

الانتباه إلى خصوصية كل طريقة وكل لغة.

ولكن ابن هشام كان أكثر واقعية في التعامل مع اللغة فاهتم بكل جوانبها

وأیضا بالمقام الذي قيلت فيه أيضا، ولكن تشومسكي اعتبرها رموزا رياضية يجب أن

تقعد ضمن قواعد محددة مما زاد من القواعد لدية حيث كان يقعد وكل ما شذ شيء عن

قاعدة معينة كان يقعه بطريقة أخرى مما أدى إلى تعقيد نظريته وملئها بالرموز

والمصطلحات الرياضية والفلسفية.

في حين نجد أن النحو العربي على تعقیده وكثر قواعده لم ينته إلى قواعد مثل

القواعد التوليدية التحويلية بل تلق ما فيه من اللبونة وهذه النقطة تحسب له.

الخاتمة:

من خلال ما سبق وأشرنا إليه وجدنا ان خيط التفكير بين ابن هشام - ممثلاً للنحو العربي - وتشومسكي - ممثلاً للنحو التحويلي - واحد لان كليهما يصدر عن العقل البشري، واللغة كلك تصدر عن العقل البشري، وها يوصلنا الى نتيجة مؤكدة وهي وجود النحو الكوني.

فالتشابه كبير بين أنظار المدرسة التوليدية التحويلية من وجهة نظر تشومسكي وبين أنظار النحو العربي ممثلاً بكتاب مغني اللبيب لابن هشام على الرغم من اختلاف الزمان والحضارة والأهداف واللغة. وتتمثل نقاط التشابه هذه بما يلي:

١- طريقة تحليل التراكيب ومبادئ التحويل من:

١- اعتبار البنية العميقة والبنية السطحية.

٢- الزيادة والإقحام.

٣- الحذف.

٤- التقديم والتأخير.

٢- نظرية العامل والحالة الإعرابية.

٣- نظرية الربط.

وفي دراستي هذه حاولت جهدي ان اكون حيادية وعقلانية وان لا اتحيز

لجانب دون الآخر، فوجدت ملامح التشابه والتميز عن كل من تشومسكي وابن هشام

التي جاءت ممثلة بما يلي ما تميز به ابن هشام.

ما تميز به تشومسكي:

إذا ما نظرياً إلى نظرية تشومسكي اللغوية لاحظنا أنها:

- ١- جاءت جديدة في طريقة الطرح وإن كان كثير من المفاهيم التي طرحها قد سبق إليها قبل قرون من الزمن.
- ٢- تصلح لأن توضع تحت نظام حاسوبي لأنها قواعد حسابية رياضية ومن ثم نستطيع استخدامها في الترجمة أو في عقل الإنسان الآلي. فاستخدمتها الحضارية متوفر ومميزة.
- ٣- المنطق العلمي الرياضي الذي تتحكم الية النظرية حيث من الصعب أن ننقدها من هذه الزاوية.

ما تميز به ابن هشام:

- ١- الشمول في الطرح وكذلك في المنهج فنجد أنه كان وصفيًا ومعياريًا ووظيفيًا... الخ مما أعطى النظرية بعداً يميزها من غيرها.
 - ٢- السهولة والوضوح مقارنة بنظرية تشومسكي.
 - ٣- الذكاء في التقعيد والبعد عن التطويل والتعقيد.
 - ٤- تعامل مع اللغة كلغة إنسانية لا كرموز رياضية.
 - ٥- حصر النحو قواعد منتظمة؛ فلو أن ابن هشام عرف الحاسوب في عصره لجاء العمل الذي قام به مثلاً واضحاً لبرامج الحاسوب في عصرنا الحالي.
- وتوصلت إلى ان النحو العربي تميز بما يلي:

١- الشمول والوضوح: فمنهج النحاة وصفيًا ومعيارياً وتحويلياً ووظيفياً، فلم يحصر ابن هشام نفسه في منهج دون الآخر بل حاول تفسير وتحليل التراكيب اللغوية ولم يقم عليها قواعد ولم يحصرها ضمن إطار بل أعطاها المجال والتكلم عن نفسها. على العكس مما نراه حالياً من مناهج مختلفة لها قواعد وأصول حصرت نفسها كالمدرسة التوليدية التحويلية فتشومسكي تعامل مع اللغة كما أراد هو فحولها إلى مجرد رموز رياضية وأقم عليها كل ما أراد فجردها من إنسانيتها.

أما ابن هشام فتعامل مع اللغة على أنها طبيعة بشرية إنسانية فلم يحصرها بل أعطاها المجال للتحدث عن ذاتها.

أما عن تشومسكي فقد تميز بطرجه الجديد الذي يمكن استغلاله وظيفياً وتطبيقاً في حياتنا كالترجمة والحوسبة والتكلم الآلي.

وبقي أن أشير إلى نقطة مهمة: وهي ان النحو العربي القديم بقي مستمراً قوياً أمام كل الدعوات الحديثة التي تدعو لإسقاطه، وليس هذا إلا لأنه مبني على أسس علمية صحيحة، فالنحاة العرب لم يتركوا شيئاً في اللغة إلا ودرسوه وقعدوا له، وكل ما جاءت به الدراسات الحديثة من أفكار كانت معروفة لدى نحائنا العرب، وما هذه الدراسة إلا أكبر برهان على ذلك.

عبير النجار

المصادر :-

* القرآن الكريم

- الأنباري (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد) ، ت (٥٧٧هـ) - الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني ، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٧١م.
- البغدادي (عبدالقادر بن عمر) ت (١٠٩٣م) - خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٧٩م.
- الجرجاني (علي بن محمد) ت (٨١٦هـ) - التعريفات مكتبة مصطفى البابي ، القاهرة، ١٩٣٨.
- ابن الجزري (شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد العمري الدمشقي) ٨٣٣هـ. تقريب النشر في القراءات العشر. تحقيق وتقديم ، إبراهيم عطوة عوض، ط١، القاهرة: مصطفى البابي الحلبي ١٩٦١م.
- ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني الموصللي) ت (٣٩٢هـ) - الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م.
- ابن جني - (أبو الفتح عثمان بن جني الموصللي) ت (٣٩٢هـ) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبدالحميد النجار، عبدالفتاح إسماعيل، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٦٦م.
- ابن خلدون (عبدالرحمن بن محمد الحضرمي) ت (٨٠٨ هـ) مقدمة ابن خلدون ، مطبعة التقدم، القاهرة، ١٩٠٤م.
- الرازي (زين الدين محمد بن أبي بكر) ، ت (٦٦٦هـ) مختار الصحاح، ترتيب: محمود خاطر، ضبط : حمزة فتح الله، تصليح وتعليق : أحمد العوامري، ط٢، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٠.
- رضي الدين الاسترأبادي : (نجم الدين محمد بن الحسن، ت (٦٨٦هـ) - شرح الرضي على الكافية في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي) ت (٣٧٩هـ) - طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، محمد سامي أمين الخانجي، القاهرة ١٩٥٤م.
- الزجاجي (أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحق) ت (٣٣٧هـ) - الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن مبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٥٩م.
- الزجاجي (أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحق) ت (٣٣٧هـ) مجالس العلماء، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٢، مطبعة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٣م.

- الزركشي (بدر الدين محمد بن عبدالله) ت (٧٩٤هـ) البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٧م.
- الزركلي (خير الدين الزركلي) - الأعلام ، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩م.
- الزمخشري (أبو القاسم جاد الله محمود بن عمر) ت (٥٣٨هـ) - الكشاف عن حقائق وغوامض التنزيل بولاق ، ١٢٨١هـ.
- الزمخشري (أبو القاسم جاد الله محمود بن عمر) ت (٥٣٨هـ) المفصل في علم النحو، ط٢، دار الجيل، بيروت.
- السبكي (أبو نصر عبدالوهاب بن علي) ت (٧٧١هـ) - طبقات الشافعية الكبرى، ط١، المطبعة الحسينية القاهرة، ١٩٠٦م.
- سبويه (عمرو بن قنبر) - الكتاب: تحقيق عبدالسلام هارون، دار القلم، ١٩٦٦م.
- السيوطي (جلال الدين عبدالرحمن بن أبي الخضير) ت (٩١١هـ) - الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.
- السيوطي (جلال الدين عبدالرحمن بن أبي الخضير) ت (٩١١هـ) - الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق : أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٦م.
- السيوطي (جلال الدين عبدالرحمن بن أبي الخضير) ت (٩١١هـ) - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق - محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.
- السيوطي (جلال الدين عبدالرحمن بن أبي الخضير) ت (٩١١هـ) - المزهرفي علوم اللغة وأنواعها ، طبعه محمد سعيد الرافعي، صاحب المكتبة الأزهرية - مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٥هـ.
- السيوطي (جلال الدين عبدالرحمن بن أبي الخضير) ت (٩١١هـ) - همع الهوامع وشرح جمع الجوامع في علم اللغة ، تحقيق أحمد شمس الدين ، ط١، منشورات علي بيضون ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.
- الشوكاني (محمد بن علي) (١٢٥٥هـ) - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تحقيق: حسين بن عبدالله العمري، دار المعرفة، بيروت.
- الصفدي (صلاح الدين خليل بن أيبك) (٧٦٤هـ) - أعيان العصر وأعيان النصر، تحقيق: علي أبو زيد وآخرين، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٨م.
- العسقلاني (ابن حجر العسقلاني) ت (٨٥٢هـ) - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ضبطه وحققه الشيخ عبدالوارث محمد علي، ط١، محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.

- المبرد (أبو العباس ، محمد بن يزيد) (ت ٢٨٥هـ) - المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٩م.
- ابن مضاء (أبو العباس ، أحمد بن عبدالرحمن القرطبي) - الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.
- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم) - لسان العرب، ط٣، مكتب تحقيق التراث، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م.
- ابن هشام (جمال الدين أبو محمد بن عبدالله بن يوسف) ت(٧٦١هـ) - شرح شذور الذهب في النحو والصرف، تصنيف: زين كامل الخويسكي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٩٨م.
- ابن هشام (جمال الدين أبو محمد بن عبدالله بن يوسف) ت(٧٦١هـ) - مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تحقيق: الدكتور مازن مبارك محمد علي حمدالله، راجعه : سعيد الأفغاني، ط٦، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥م.
- ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي النحوي)- شرح المفصل، تحقيق : فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٣م.

المراجع:

- ابراهيم أنيس - من أسرار اللغة، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٨م.
- إبراهيم مصطفى - إحياء النحو؛ لجنة التأليف والترجمة ، القاهرة، ١٩٥٩م.
- أنيس فريحة - نحو عربية ميسرة ، دار الثقافة ، بيروت، ١٩٥٥م.
- تمام حسّان - اللغة العربية معناها ومبناها ، ط٢، الهيئة المصرية العامة للمكتبات، القاهرة، ١٩٧٩م.
- حسام البهنساوي - أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، مكتبة الثقافة ، القاهرة ١٩٩٤م.
- خالد عبدالكريم جمعة - شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ط٢، الدار الشرقية، ١٩٨٩م.
- خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها ، ط١، عالم المعرفة، جدة، ١٩٨٤م.
- داوود عبده - أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، ١٩٧٣م.
- رياض قاسم - اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي، ط١، مؤسسة نوفل، بيروت، ١٩٨٢م.
- سامي عوض - ابن هشام النحوي ، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٧م.
- سعيد الأفغاني - في أصول النحو، ط٢، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م.

- طاهر سليمان حمودة - ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٥م
- عباس حسن، اللغة والنحو ، ط٢، دار المعارف ، مصر ١٩٧١م.
- عبدالرحمن أيوب - دراسات نقدية في النحو العربي ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م.
- عبدالسلام هارون - الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٥.
- عبدالعال سالم مكرم - القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، دار المعارف، مصر.
- عبدالعال سالم مكرم - المدرسة النحوية في مصر والشام، ط١، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٠م.
- عبدالفتاح لاشين - التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبدالقاهر الجرجاني - دار المريخ - الرياض، ١٩٨٠م.
- عبد القادر الفاس الفهري - اللسانيات واللغة العربية ، نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال، كلية الآداب، الرباط، المغرب، ١٩٨٢م.
- عبدالمجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، ط١، مصر، ١٩٥١م.
- عبده الراجحي - دروس في كتب النحو، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٥م.
- عبدالراجحي - دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠م.
- عبده الراجحي - النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.
- عزيزة فوال بابتي - المعجم المفصل في النحو العربي ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
- علي أبو المكارم - أصول التفكير النحوي عند العرب، الجامعة الليبية ، ليبيا، ١٩٧٣م.
- علي أبو المكارم - تقويم الفكر النحوي ، دار الثقافة ، بيروت، ١٩٧٥م.
- علي الحمد ، يوسف الزعبي - المعجم الوافي في النحو العربي، دار الجليل، بيروت، ١٩٨٤م.
- علي فودة نيل - ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي ، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٥م.
- فخرالدين قباوة - إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط٤، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٣م.
- كمال بشر - علم اللغة العام ، مكتبة الشباب، القاهرة ١٩٨٧م.

- مازن المبارك - العلة النحوية نشأتها وتطورها ، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٤م.
- مازن الوعر - دراسات لسانية تطبيقية ، دار طلاس دمشق، ١٩٨٩م.
- مازن الوعر - قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٨م.
- مازن الوعر - نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٧م.
- مجدي وهبة كامل المهندس - معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ، ط٢، مكتبة بيروت، بيروت، ١٩٨٤م.
- مصطفى إبراهيم، حامد عبدالقادر، أحمد حسن، محمد النجار بإشراف عبدالسلام هارون- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية ، القاهرة، ١٩٦٠.
- محمد خير الحلواني - في أصول النحو - الأطلس - الرباط، ١٩٨٠م.
- محمد حماسة عبداللطيف - العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٤م.
- سمير نجيب - معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
- محمد عبادة - الجملة العربية دراسة لغوية نحوية ، المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٩م.
- محمد علي الخولي - قواعد تحويلية للغة العربية ، دار المريخ، الرياض، ١٩٨١م.
- محمد عيد - أصول النحو في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٨.
- محمد مختار ولد أباه - تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية، ١٩٩٦م.
- محمود أحمد أبو كنه الدراويش - دراسة في النحو العربي (نحاة ومؤلفات) ، ط٢، عمان، ١٩٩٥م.
- محمود أحمد نحلة - مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار العلوم العربية ، بيروت، ١٩٨٧م.
- مهدي المخزومي، في النحو العربي - نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت، ١٩٦٩م.
- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ، ط٢، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٩٥٨م.

- ميشال زكريا ، الألسنية التوليدية التحويلية للغة العربية، ط١، المؤسسة الجامعية، بيروت، ١٩٨١م.
- نهاد الموسى ، علم النحو عودة أبو عودة، تحرير يوسف شاهين، عمان، جامعة القدس المفتوحة، ١٩٩٣م.
- نهاد الموسى ، في تاريخ العربية، أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، المؤلف عمان، ١٩٧٦م.
- نهاد الموسى، قضية التحول إلى الفصحى في عالم العربي الحديث، ط١، دار الفكر ، عمان، ١٩٨٧م.
- نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠م.

الكتب المترجمة

- نظرية تشومسكي اللغوية ، تأليف جون ليونز، ترجمة حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧٥م.
- المعرفة اللغوية -تأليف تشومسكي - ترجمة محمد فتيح، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٣م.

دوائر المعارف:

- دائرة المعارف (قاموس عام لكل فن ومطلب) بإدارة فؤاد افرام البستاني، ج٤، ص ١٢٤-١٢٥ ، بيروت، لبنان، ١٩٥٨م.
- دائرة المعارف الإسلامية نقلها للعربية عباس محمود وآخرون، مراجعة من قبل وزارة المعارف العمومية ، مجلد ١، ص ٢٩٥-٢٩٨ ، جيهان للنشر.

الدوريات

- توفيق محمد السبع - أثر الفكر الفلسفي في الدراسات النحوية، مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود ، عدد ٨ ، ١٩٧٨م.
- داوود عبده - التقدير وظاهر اللفظ، مجلة الفكر العربي، عدد ٨-٩ ، ١٩٧٩م.
- عبدالرحمن أيوب - المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب، اللسان العربي، مجلد ١٠، ج١، الرباط، ١٩٧٨م.

- عبد الحميد مصطفى السيد - التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، مجلة كلية الدراسات الإسلامية العربية، جامعة الإمارات العربية، عدد ٥، ١٩٩٢م.
- عصام نور الدين - منهج ابن هشام من خلال شواهد، مجلة الباحث، عدد ٢ آذار، ١٩٨٣م.
- محمد خير الحلواني - مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي، مجلة المناهل، عدد ٢٦، سنة ١٠ الرباط، ١٩٨٣م.
- محمد عابد الجابري - العلاقة بين اللغة والفكر والثقافة العربية، البحث اللساني السيميائي، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٥م.
- مرتضى جواد باقر - مفهوم البنية العميقة بين تشومسكي والدرس النحوي العربي، مجلة اللسان العربي، عدد ٣٤، ١٩٩٠م.
- محي الدين حميدي - دراسة تحليلية تطبيقية لنظرية الحكم النحوي والربط، مجلة الرياض، عدد ٤٠، ١٩٩٧م.
- نعمة الغزاوي، الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية، المورد، عدد ٣-٢، مجلد ١٠، ١٩٨١م.

المراجع باللغة الانجليزية :

- Fowler- An Introduction to transformation al Syntax- Routledge and Kogan Paul London- 1971.
- Liliane Haegemn - Introduction of Government and Bindiny Theory. B-Black Well, Oxford. UK and Cambridge U.S.A, 1993.
- Cjonsh, Noam Choms Ky- The Logical Structures, of Linguistic Theory, Plenum Press 1975.
- Noam Chomsky - Aspects of theory of Syntax, Cambridge. Mass. MIT Press, 1965.
- Noam Chomsky - Markedness and Core Grammer, Unpublished paper MIT, 1980.
- Noam Chomsky - Pise Lectures. On Binding and Governmance. Unedited transcript of aset of lectures given at the scuola Normale pisa 1980.
- Noam Chomsky - Rules and Representations Oxford: Basil Black Well, 1980.
- Noam Chomsky - Some concepts and Cousequences of the theory of Government and Biuding, Cambrige the MITP, 1985.
- Noam Chomsky - Syntactic Structures, The Hague, Mouton 1957.
- Noam Chomsky- Language and Mind, Harcourt Brace, U.S.A. 1972.

- Noam Chomsky- Languages and Problems of Knowledge, The Nicaragean Lectures, Cambridge Mass. Mit Press, 1988
- Noam Chomsky- Lectures on Government and Binding , Foris Publication , 1989.
- Radford – Transformational Syntax, Press Syndicate of the University of Cambridge, 1987.
- Y.D. Cook- Chomskyes Universal Grammar Basil Black well, 1988.

ABSTRACT

A modern Linguistic study According to the Transformational
Generative
(T-G)

By:

Abeer "Mohammad Hisham" Said Najjar

Supervisor

Abdullah Anbar

This thesis represents a unique constructive comparison between the traditional Arab grammarians and the government and transformation (GT) grammarians taking into account the age and language differences.

Despite some hindrances to comparison certain, I found a great deal of similarities between the two in which could be summarized as following:

1. The principle of transformation.
2. The principle of government and case marking.
3. Binding.
4. Deletions.

But what is meant by the hindrances to the comparative study? Certain points must be taken into account while pursuing such an aim, and I'll put them in the following order:

1. Place and time gaps.
2. Objectives' differences.
3. Language and civilization gaps.

In my study, as an Arab, I tried my best to strip myself of my national being to be fair and rational in everything I pointed out.

One of the main objectives of my study is to show that traditional Arab grammarians have left nothing incognito and they

were very objective and rational in their study; and those apparently new revolutions in language science were known in principle to the Arab grammarians, and please don't forget to underline the words "IN PRINCIPLE".

Another objective is to show that no matter how independent were grammarians they will almost arrive at similar results since language is a characteristic of a human being regardless of his origin, and admitting at the same time that this was violated in some occasions but that was due to certain obvious defects in the approach but this doesn't prohibit us from stressing the point of universality .

Finally, I acknowledge that the task of this thesis is not easy, and human errors are always there, and I remind fault – finders not forget the good points and allow them to intercede in my behalf, and At the same time thanks for every appreciation and constructive criticism.